

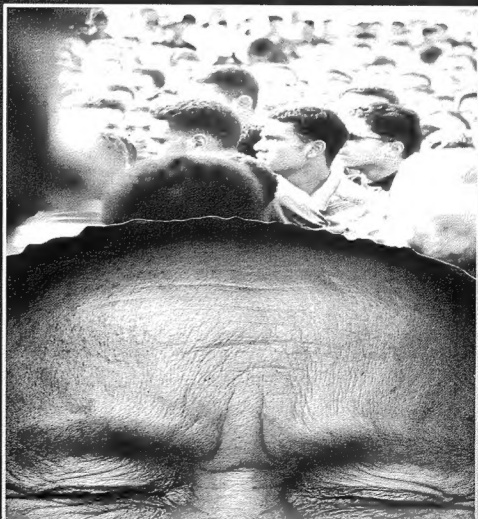
مكتبة الأسرة
الأعمال الفكرية

دار الفكر العربي
٢٠٠٤



الآثار الاجتماعية للعولمة الاقتصادية

د. أحمد أنور



الآثار الاجتماعية للعولمة الاقتصادية

تأليف
د. أحمد أنور



مهرجان القراءة للجميع ٢٠٠٤

مكتبة الأسرة

برعاية السيدة سوزان مبارك

(سلسلة الأعمال الفكرية)

إشراف : مصطفى غنايم

الجهات المشاركة :

جمعية الرعاية المتكاملة المركزية

وزارة الثقافة

وزارة الإعلام

وزارة التربية والتعليم

وزارة التنمية المحلية

وزارة الشباب

التنفيذ : هيئة الكتاب

الآثار الاجتماعية للعلمة

الاقتصادية

د. أحمد أنور

الغلاف والإشراف الفني :

للفنان : محمود الهندي

الإخراج الفني والتنفيذ:

صبرى عبد الواحد

الإشراف الطباعي:

محمود عبد المجيد

المشرف العام :

د. سمير سرحان

السيدة التى جعلت من الكتاب وطنًا !

د. سمير سرخان

مرت عشر سنوات منذ إنشاء «مكتبة الأسرة» وأذكر أنه كان يومًا مشهودًا، حين جلسنا مع عدد من المثقفين والوزراء والمفكرين حول تلك السيدة العظيمة التى كانت عيناها تشخص إلى السماء حيث أحلام كثيرة تدور بذهنها الذى لا يتوقف عن التفكير أبدًا .

كانت منذ سنوات قد أنهت رسالتها من الماجستير، التى كان من نتائجها ضرورة إصلاح أحوال المدارس الابتدائية، ورفع مستواها العلمى والتعليمى، وحتى مستوى الأبنية والخدمات.. فكان الأساس فى ذهنها، كما أدركت بعد ذلك معظم الدول الكبرى أن العملية التعليمية هى أهم ما يميز الأوطان، وأن الطفل الذى يمثل البذرة الأولى فى بناء مستقبل أى وطن هو البداية الحقيقية، كنا نتعجب جميعًا فى صمت ونحن جالسون حول تلك المائدة الصغيرة.. لماذا لم يفكر أحد من قبل فى الطفل، ولا أعنى صحته فقط، أو ما قد يصيبه من أمراض، أو مستوياته الاقتصادية والاجتماعية.. لماذا لم يفكر أحد فى الطفل الإنسان؟ أى فى عقل الطفل ووجدانه، والانطباعات المختلفة، التى يكتسبها من عملية التعلم، وبخاصة من القراءة الحرة، وليس قراءة الكتب المدرسية فقط.

وكان الطفل المصرى فى ذلك الوقت معتادًا أن يمسك بالكتاب المدرسى ويصعب عليه كل ما فى طاقته من كره وسخط، ويحفظه حفظًا آليًا بلا فهم، ويُفَرِّغ هذا الفهم على الورق لينجح وينتقل من سنة دراسية إلى أخرى، أما فى

آخر السنة فكانت العادة أن يرمى الكتاب المدرسى من النافذة، كأنه قد تخلص من عبء ثقیل.

كانت السيدة العظيمة، التى قُدر لها أن تعنى بمستقبل مصر، وأن تكرس حياتها لبناء هذا المستقبل، تفكر فى الطفل كإنسان، وكعقل، وكروح.. لقد اكتشفت أن كل ذلك لا يأتى إلا بالقراءة، والقراءة خارج المقرر الدراسى، كما لا يأتى أيضاً إلا من خلال كتاب يوضع فى يده ليحبه شكلاً ومضموناً، ويحتضنه فى سريريه وهو نائم، ويطلق من خلال المادة التى يقرأها فيه، العنان لخياله، فيسافر من خلال هذا الكتاب إلى عالم سحرى من الأماكن والأفكار والمشاعر والرؤى.

لمت العينان الذكيتان بعمق الفكرة، وأهميتها لوطن بينى نفسه ويضع نفسه على مشارف القرن الحادى والعشرين، وبعد أربع سنوات من افتتاح المكتبات العامة فى الأحياء الفقيرة والمُعدّمة، كانت الفكرة الرائدة قد اكتملت فى ذهنها فأصبحت سوزان مبارك صاحبة أعظم مشروع ثقافى فى القرن العشرين وأوائل الحادى والعشرين.. «مكتبة الأسرة».

وكانت فكرة مكتبة الأسرة بسيطة وعميقة فى نفس الوقت، وهى أن تقوم بغرس عادة القراءة فى نفوس ملايين أبناء الشعب الذين لم يكن الكتاب من قبل جزءاً من حياتهم.. واعتقد أن هذا الهدف قد نجح تماماً، فقد كان بعض من يسخرون من الشعب المصرى، محاولين الحط من قدره يصفونه بأنه شعب **الغول والطعمية**، واعتقد أنه الآن وبعد عشر سنوات من صدور مكتبة الأسرة، أصبحوا يسمونه بلا تردد شعب الكتاب والقراءة والعلم والمعرفة.. لكن الهدف الأعمق والأسمى كان إعادة بث التراث الأدبى والفكرى والعلمى والإبداعى الحديث لهذه الأمة، وهذا يؤكد بالفعل لا بالكلام ريادتها وقيادتها الثقافية والفكرية فى عالمنا العربى، كما يؤكد عظمة ما جاء به عصر التنوير المصرى لينقل العالم العربى كله من عصور الظلام المملوكية والاستعمارية إلى شعوب

تعيش عصر العلم والتقدم، وتبنى شخصيتها الثقافية وحضورها الثقافي على مدى العالم..

وها قد أصبحت مكتبة الأسرة بعد عشر سنوات من الجهد المضني والمتواصل تقدم أكثر من عشرة ملايين كتاب موجودة الآن في كل بيت مصري، تحمل صورة السيدة التي فكرت ونفذت هذه الذخيرة من الفكر والإبداع التي تثرى عقل ووجدان كل مواطن طِفلاً كان أم شاباً، ليس في مصر فقط، وإنما في العالم العربي كله.. وأصبحت المادة التي تضمها هذه الكتب هي أساس راسخ لتكوين مواطن المستقبل، وأصبحت معظم الدول العربية والمؤسسات الدولية تطلب تطبيق التجربة المصرية على أرضها.

هل كان مجرد حلم لسيدة عظيمة شخصت بنظرها إلى السماء باحثة عن المستقبل، أم كان مجرد حلم رائع، هائل القيمة والحجم وتحقق.. تحية لهذه السيدة العظيمة «سوزان مبارك»، واحتراماً وحباً بلا حدود على قدرتها لتخيل المستقبل، وبناء إنسان جديد لوطن جديد.

وستظل صورة السيدة **سوزان مبارك** موجودة على كل كتاب، وفي كل بيت تُذكر كل مصري أن الحلم الحقيقي ليس بالمال، وليس بالتهافت على الماديات، إنما هو **المعرفة** وبدون معرفة في هذا العصر لا يوجد وطن، وإذا فقد الإنسان الوطن فقد ذاته.. بل فقد كل شيء يربطه بهذه الحياة.

د. سمير سرحان

مقدمة

روح أنصار العولمة الاقتصادية، لإيجابيات العولمة الاقتصادية ومنها تنوع مجالات الاستثمار، تحرير الأسواق، وحدة الأسواق، وحدة الأسواق المالية، انتقال رؤوس الأموال، زيادة السلع والخدمات، ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم وتعميق التبادلات التجارية، جذب الاستثمارات، قيم المنافسة والإنتاجية، استقرار قيمة العملة، وغيرها من الإيجابيات التي لم تجد لها صدًى في الواقع الاقتصادي الفعلي وبخاصة في دول العالم الثالث التي شهدت سلبيات عديدة للعولمة الاقتصادية منها الفقر، التضخم، البطالة، انخفاض الأجور، انخفاض قيمة العملات المحلية وعدم استقرار قيمة العملة والمضاربة على العملات، هيمنة الدولار، خصخصة كل الخدمات المالية والبنوك، ظهور الرأس المال المالي أو الرأسمال النقدي المستقل عن الرأسمال الصناعي والبضاعي، تفكيك الاقتصادات الوطنية، تصفية المستوى التقليدي للحياة الاقتصادية، توحيد الاستهلاك وخلق عادات استهلاكية على نطاق عالمي.

لم تعد حدود الدولة هي حدود السوق الجديدة بل أصبح العالم كله مجالاً للتسويق ففقرت الشركات المتعددة الجنسيات فوق أسوار الدولة وتخطت الحواجز الجمركية إما بالاستثمار المباشر داخل البلد أو عن طريق اتفاقيات من نوع اتفاقيات الجات، كما تخطت الشركات متعددة الجنسيات حدود

ممارسة السياسة النقدية والمالية إما بقدرتها على التهرب مما تفرضه الدولة من سياسات نقدية مالية أو بقدرتها على فرض ما نشاء من سياسات على الدولة نفسها عن طريق ما يسمى ببرامج التثبيت الاقتصادي والتصحيح الهيكلي وتستعين الشركات بجهود المؤسسات المالية لصندوق النقد والبنك الدولى لفرض سياستها، وفي هذا الإطار فرض على الدول النامية أن تقوم باتفاقيات الشراكة وسياسات الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى وتغيير الأطر التشريعية لجذب الاستثمارات وتقديم الحوافز الضريبية وتوفير البيئة المواتية لجذب الاستثمار الأجنبى.

ولا شك أن هذه التغيرات الاقتصادية كان لها آثارها الاجتماعية التى تمثلت فى ظهور ما يسمى بالدولة الريعية والرأسمالية الطفيلية وهيمنة رأس المال المالى وتداول المنخرات والجرائم الاقتصادية والفساد وظهور التيار الأصولى وأسلمة الاقتصاد والتطرف والتعصب والعنف وغياب العقلانية، وظهور القيم الاستهلاكية الترفيفية وتدهور قيم العمل المنتج. وسوف نعرض فى هذه الدراسة بالتفصيل لهذه التغيرات الاجتماعية التى ترتبت على سياسات العولمة الاقتصادية، وأتمنى أن أكون قد وفقت فى رصد هذه التغيرات الاجتماعية وأن تتال استحسان القارئ العزيز.

المؤلف

د. أحمد أنور

قسم الاجتماع - كلية التربية - جامعة عين شمس

◆ الفصل الأول

◆ اللاسها ماس النظرية
في سوسيو لوجيا اللافصاح

أولاً: مقدمة

موضوع علم الاقتصاد هو دراسة كيفية اختيار الأفراد والمجتمع للأسلوب الأمثل لاستخدام الموارد الإنتاجية النادرة في إنتاج سلع متعددة، وتوزيعها للاستهلاك بين أفراد المجتمع وجماعاته، في الحاضر وفي المستقبل.

ومعنى ذلك أن هناك مجموعة من المتغيرات الاقتصادية تفرض على علم الاقتصاد عدداً من الإجراءات فدراسة السلع Commodities تتطلب تحديد مستوى الإنتاج الكلي للسلع والخدمات في المجتمع فضلاً عن تحديد أنواع السلع المختلفة التي يتعين إنتاجها والكميات اللازمة منها، وبعبارة موجزة يهتم علم الاقتصاد بدراسة تركيب الإنتاج ومستوياته الفنية.

ويدرس علماء الاقتصاد أيضاً (الموارد الإنتاجية النادرة) وهذا يعني أن إنتاج السلع والخدمات يتم عن طريق استخدام مجموعة من العوامل أو العناصر هي: الأرض، أو الموارد الطبيعية، والقيم والمعرفة الفنية، ثم العمل الذي يمثل مهارات الأفراد ودوافعهم، ورأس المال، وهو يشير إلى مستوى الموارد المتاحة للإنتاج في المستقبل، وأخيراً التنظيم ويتضمن الأساليب المتبعة لتحقيق التكامل بين العوامل الثلاثة الأخرى، ويضيف علماء الاقتصاد إلى ذلك كله دراسة توزيع الدخول بين الأفراد والجماعات في العملية الاقتصادية^(١).

(١) محمد علي محمد، علم الاجتماع الاقتصادي، ميادين علم الاجتماع، محمد الجوهري وآخرون، دار المعارف ط ٥، ١٩٨٠م، ص ١٧٦.

ومن ناحية أخرى يحاول الاقتصاديون الإجابة على تساؤل موداه: كيف يمكن تحديد مستوى الإنتاج وتركيبه وحشد الموارد وتوزيع الثروة؟
والصيغة الملائمة في نظر علماء الاقتصاد للوصول إلى إجابة دقيقة لهذا التساؤل تتمثل في إقامة بعض النماذج الاقتصادية الخالصة، التي تتطوي على عدد من المتغيرات المتصلة بالعرض والطلب، والنفقة الحدية... إلخ، وهم يؤسسون ذلك على افتراض موداه:

أن هناك مجموعة من القوى الاقتصادية تتحكم في تحديد العلاقة بين إنتاج سلعة معينة، وإمكانات توزيعها، والسعر أو الثمن المحدد لها. غير أن هذا الموقف -في الواقع- يطمس معالم الصورة المكتملة للحياة الاقتصادية والتي تتضمن مجموعة من المتغيرات الاجتماعية تؤثر في الأثمان والإنتاج. وهذا هو ما عبر عنه سامويلسون Samuelson حينما قال:
إن التحليل الاقتصادي يعتبر النظم الاجتماعية وغيرها Givens أو عوامل ثابتة لا تمارس تأثيراً في صياغة النماذج الاقتصادية.

ولقد ذهب كينز حين كان بصدد دراسة نموذج للتوازن الاقتصادي إلى أن هناك مجموعة من العوامل يجب أن تظل ثابتة، وهذه العوامل تمثل المتغيرات الخاصة بمهارة العمل وكفاءة التكنولوجيا ودرجة المنافسة وأنواع المستهلكين، واتجاهات الناس نحو العمل، أو بعبارة موجزة البناء الاجتماعي بأكمله.

ولا شك أن التغير الذي يطرأ على هذه العوامل يؤدي إلى تغيرات مصاحبة في المتغيرات الاقتصادية كالميل نحو الاستهلاك والكفاية الحدية لرأس المال، وبالتالي تغير الدخل القومي والعمالة ومع ذلك يرى كينز أن

المتغيرات الاجتماعية عوامل ثابتة.

ومن ناحية أخرى فإن تحليل الأجور يتعين أن يدخل في اعتباره طائفة من العوامل غير الاقتصادية فمن الضروري أن يهتم بتباين معدلات السكان، وظروف العمل الصناعي الحديث والنشاط النقابي وما يمارسه من مفاوضات. بل لا بد أن نعتني بدراسة القيم والعادات الاجتماعية عموماً، ويبدو أن التحليل الاقتصادي يتطلب ضرورة إعادة النظر في صياغة النماذج الاقتصادية الخالصة لكي تدخل في اعتبارها مجموعة متنوعة من العوامل والمتغيرات غير الاقتصادية^(١).

وفي ضوء ذلك يمكن أن يسهم علم الاجتماع الاقتصادي إسهاماً بالغ القيمة، وبخاصة إذا صورنا موضوعه على النحو التالي:

علم الاجتماع الاقتصادي فرع من فروع علم الاجتماع يقوم بدراسة النظم والوقائع الاقتصادية دراسة تحليلية وصفية أو وضعية، أو علمية بقصد الوصول إلى اكتشاف القواعد والقوانين التي تخضع لها هذه الظواهر، فهو يدرس الظواهر والنظم الاقتصادية في نشأتها وتأثيرها بالظواهر والنظم الاجتماعية الأخرى وفي تأثيرها على تلك النظم^(٢).

أو بتعريف آخر هو محاولة منظمة لتطبيق نماذج للتفسير والمتغيرات السوسيولوجية، والإطار المرجعي لعلم الاجتماع في دراسة مجموعة من النشاطات المعقدة المتصلة بالإنتاج والتوزيع والتبادل واستهلاك السلع

(١) محمد على محمد، علم الاجتماع الاقتصادي، مرجع سابق ص ١٧٦.

(٢) حسن شحاته سفيان، دراسات في علم الاجتماع الاقتصادي، دار النهضة، دت، ص ٨.

النادرة، والخدمات.

ويكشف هذا التعريف عن محورين أساسيين يدور حولهما علم الاجتماع الاقتصادي:

المحور الأول: أنه يمثل دراسة متخصصة للأنشطة الاقتصادية بالذات، ومعنى ذلك أن عالم الاجتماع الاقتصادي يبحث في كيفية صياغة هذه الأنشطة في وحدات اجتماعية أو تنظيمات أو بناءات للأدوار، كما يهتم أيضاً بالقيم التي تمنحها الشرعية والمعايير والجزاءات التي تنظمها والتفاعل القائم بين كل هذه المتغيرات السوسولوجية.

المحور الثاني: التساند المتبادل بين المتغيرات السوسولوجية حين تتجسد في السياق الاقتصادي، والمتغيرات السوسولوجية التي يمكن أن نعتبرها بعيدة إلى حد ما عن المجال الاقتصادي، مثال ذلك أن عالم الاجتماع الاقتصادي يعني بتداخل الأدوار الأسرية والأدوار المهنية وعلاقتها بالبناء السياسي لهذا المجتمع، أي أنه يهتم بالتساند والتكامل بين الأبنية الاقتصادية وغير الاقتصادية، والمواقف العديدة التي يتجه فيها نحو تحقيق أغراض مشتركة ويمكن لعالم الاجتماع الاقتصادي أن يتتبع هذا التداخل بين المتغيرات السوسولوجية والاقتصادية على مستويين:

الأول: مستوى البناء المحسوس للوحدات الاقتصادية، ففي المنشأة الصناعية مثلاً يدرس أنساق المكانة وعلاقات القوة، والعلاقات المتبادلة بين هذه الظواهر، وهذه الدراسة المركزة لتلك الوحدات الاقتصادية يهتم بها فرع معين من علم الاجتماع الاقتصادي، وهو ما يطلق عليه الآن علم الاجتماع الصناعي.

الثاني: هو مستوى العلاقة بين الوحدات الاقتصادية والبيئة الاجتماعية، وفي هذا الصدد يهتم علم الاجتماع الاقتصادي بدراسة العلاقات المتبادلة بين الاقتصاد وغيره من النظم القانونية والسياسية، والأمرية والدينية على مستوى المجتمع المحلي والمجتمع الكبير معاً^(١).

وهذا الاهتمام بالعلاقة بين الوحدات هو الذي يفسح المجال أمام الباحث لمناقشة موضوعات ذات طبيعة عامة أو شاملة مثل السياسات العامة بين الطبقات والصراعات بين العمال والإدارة، فضلاً عن ذلك يهتم علم الاجتماع الاقتصادي بدراسة الخصائص الاجتماعية لعدد من المتغيرات الاقتصادية الهامة مثل النقود.

على هذا النحو يضم علم الاجتماع عدداً من فروع علم الاجتماع العام، من بينها علم الاجتماع المهني، وسociology العمل، وسociology التنظيمات، وعلم الاجتماع الصناعي وسociology المصنع وسociology الاستهلاك.

وقد اهتم ماكس فيبر بالعلاقة بين القيم الدينية والنشاط الاقتصادي، فأكد الأهمية البالغة للدين باعتباره عاملاً مدعماً للنشاط الاقتصادي الرشيد ومشجعاً، فقد أدت البروتستانتية بالإنسان إلى ممارسة سيطرة عقلية على جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والاقتصادية، وذلك على العكس من الديانات الشرقية الأخرى وبخاصة الصينية القديمة والهندية، فهي لم تهوى للإنسان بيئة ثقافية صالحة لتدعيم النشاط الاقتصادي.

وتذهب كنجزلي دافيز . K. Davis إلى أن المعتقدات العلمانية

(١) محمد علي محمد، المرجع السابق، ص ١٧٧، ١٧٨.

Secular وبخاصة النزعة القومية تمثل ظرفاً ضرورياً للتصنيع لأنها تنمي لدى الأفراد دافعا علمانياً قويا لإحداث تغييرات جوهرية، بحيث يصبح تحقيق مزيد من التقدم القومي والمكانة الاقتصادية هدفاً نهائياً للجماعة، ووسيلة تحقيق ذلك تتمثل في تحقيق التصنيع ومن أجل ذلك يضحى الأفراد بالقيم التقليدية، والرواسب القديمة لتحقيق تلك الغاية القومية.

ومع ذلك فقد ذهب بعض الباحثين إلى أن النزعة القومية قد تعوق النشاط الاقتصادي بدلاً من أن تعمل على تقدمه، فهي تمائل النظم الدينية التقليدية من حيث أنها تحيط أفراد المجتمع بمجموعة من الأفكار، وضروب السلوك التقليدية، مما يؤدي إلى انفلاق المجتمع على ذاته، وبالتالي يصبح غير قادر على مسايرة ركب التقدم الاقتصادي^(١).

ومعنى ذلك أن بعض القيم تشكل في الواقع دافع للعمل الاقتصادي في حين تعمل قيم أخرى على تعويق النشاط الاقتصادي.

كما اهتم علم الاجتماع الاقتصادي بمسئولوجيا الاستهلاك حيث صاحب النمو المتزايد في الإنتاج الكبير، وتنوع السلع في الأسواق، اهتماماً باستخدام أساليب للدعاية وتقديم التيسيرات المختلفة للتأثير على المستهلكين، وكان ذلك نتيجة لاختفاء المساومات على الأسعار، وظهور نظام السعر الموحد للسلع الاستهلاكية.

وقد شاعت النظرية النفعية في الفكر الاقتصادي لتفسير الاستهلاك خلال القرن التاسع عشر، والفكرة الأساسية التي تقوم عليها هذه النظرية

(١) محمد على محمد، المرجع السابق، ص ١٩٢.

نتلخص في أنه برغم أهمية الحاجات الإنسانية كعامل مؤثر في إنتاجية السلع وتوزيعها إلا أن هذه الحاجات لا يربطها شكل نمطي محدد، بمعنى أنها تتميز بالمشواتية والتنوع، ولذلك يتعين اعتبارها بمثابة (معطيات) أو عوامل ثابتة في التحليل الاقتصادي.

ولقد حاول (الفريد مارشال A. Marshall) أن يدخل بعض التعديلات على النظرية الكلاسيكية للطلب، حين أبدى قليلاً من الاهتمام بدراسة الأفكار السيكلوجية والاجتماعية، ثم ذهب بعد ذلك في تحليله للحاجات الإنسانية إلى أنها تعتمد بدرجة بعيدة على الأنماط الثقافية والاجتماعية. فحضارة المجتمع كما يقول تسهم في تحديد حاجات الأفراد والطلب على السلع^(١).

على أن ثورستين فيبلن T. Veblen كان أكثر وضوحاً من مارشال في تأكيد دوره للعوامل الاجتماعية في تحديد نمط الاستهلاك، وذلك حين ذهب إلى أن ثمة مجموعة من العوامل الاجتماعية تكمن وراء الحاجات الفردية وتحديد طبيعة الطلب فأثرياء المجتمع ينفقون ثرواتهم على نحو معين يرمز لوضعهم الطبقي ويميزهم عن بقية أعضاء المجتمع، وعلى الرغم من أن فيبلن لم يضع أفكاره بطريقة منظمة؛ إلا أنه كان من أكثر من اهتموا بإبراز أهمية العوامل الاجتماعية في ذلك الوقت.

والواقع أن الدراسات الحديثة للاستهلاك والتي ازدهرت بعد دراسات باريتو Pareto وجون هيكز Hicks وكينز Keynes أخذت تؤكد أهمية العوامل الاجتماعية في تحليل عملية الاستهلاك، فقد ذهب ديرسنبري

(١) محمد علي محمد، نفس المرجع، ص ٢٠٤ - ٢٠٥.

Duresennbry إلى أنه من الضروري أن ندخل المتغيرات السوسولوجية عند صياغة نظرية الطلب، كما أكد ميلتون فريدمان Friedman أهمية العمر وبناء الأسرة في تشكيل أنواق الأفراد، أما دراسات جورج كاترنا G. Katana فقد كانت تمثل رفضاً تاماً للنظرية الاقتصادية في الاستهلاك وذلك حينما ذهب إلى أن من الخطأ البالغ بل من العبث أن نحاول صياغة اقتراحات حول السلوك الاقتصادي دون أن نقوم بإجراء دراسات واقعية تمكننا من وصف السلوك الفعلي، وفي ضوء ذلك حاول أن يجري مجموعة من الدراسات للتجريبية لقياس اتجاهات الأفراد نحو الإنفاق والادخار مستخدماً طريقة المسح، ولقد أدت به هذه البحوث إلى التوصل إلى مجموعة من الارتباطات بين الاتجاهات ومستوى الدخل والإنفاق، وإن كان مع ذلك لم يستطع أن يقدم لنا نظرية تفسر سلوك المستهلك تتميز بالقدرة على شمول متغيرات تتصل بالبناء الاجتماعي.

فتصور إقامة مثل تلك النظرية تتطلب تكاملاً بين مجموع الخطوات الأساسية، فعلياً:

أولاً: أن نحصل على أكبر قدر ممكن من البيانات الواقعية التي تمكننا من الوقوف على العوامل المؤثرة في تنوع طلب المستهلك وتباينه^(١).

ثانياً: إن نتجه الدراسات نحو التركيز على متغيرات تتصل بالبناء الاجتماعي كالعمر، ووضع الأسرة والملكية، والمكانة الاجتماعية، والطبقة والمركز الاقتصادي، والمهنة ودرجة التحضر باعتبارها عوامل تؤثر في

(١) محمد علي محمد، ميلدين علم الاجتماع، ص ٢٠٤ - ٢٠٥.

اتجاهات سلوكي الإنفاق والادخار، وتحديد نوعية الطلب، ثم علينا بعد ذلك أن نضيف تلك المتغيرات السوسولوجية وأن نصوغها في نماذج محددة واضحة بحيث تصبح صالحة لتفسير سلوك المستهلك.

ثانياً: السُّرُود

ابن خلدون ١٣٣٢ - ١٤٠٦م

أعطى ابن خلدون أهمية كبرى للعمل: (ثم اعلم أن الكسب إنما يكون بالسمعي في الاقتناء والقصد في التحصيل، فلا بد في الرزق من سعي وعمل ولو في تناوله وابتغائه من وجوهه)، وإذا كان أساس الكسب هو العمل فقد يتحقق الكسب دون عمل^(١)، وهو ما نعرفه الآن تحت اسم (الريع) وقد عرف ابن خلدون ظاهرة تقترب من ظاهرة الريع، فقد تنبه إلى أن بعض الأموال تزيد قيمتها لأسباب لا ترجع إلى عمل حائزها، إنما فقط لزيادة العمران في المجتمع بصفة عامة وهي فكرة تقترب من فكرة الريع، فانظر إلى إشارة ابن خلدون إلى (أن ابتغاء الأموال من الفئائن والكنوز ليس بمعاش طبيعي) كذلك، (اعلم أن كثيراً من ضعاف العقول في الأمصار يحرصون على استخراج الأموال من تحت الأرض ويبتغون الكسب من ذلك.... إنما هو العجز عن طلب المعاش بالوجوه الطبيعية للكسب من التجارة والفلح والصناعة فيطلبونه

(١) محمد علي محمد، تاريخ علم الاجتماع، الرود والاتجاهات المعاصرة، دار المعرفة الجامعية، بدون طبعة، ١٩٨٩، ص ٧٠.

بالوجوه المنحرفة وعلى غير المجرى الطبيعي من هذا وأمثاله^(١).

وقد فرق ابن خلدون بين السلع الضرورية مثل الحنظل وبين السلع الكمالية مثل المراكب واستخلص من دراساته بعض الآثار الاقتصادية التي يمكن أن نفسرها اعتماداً على هذه التفرقة فقد لاحظ أن أسعار السلع الضرورية يميل إلى الانخفاض في الأسواق الكبيرة، في حين تميل أسعار السلع الكمالية إلى الارتفاع، وفي تحليل سلوك المستهلكين نجده يشير إلى أفكار تكاد تقترب من أفكار دوزنبيري في القرن العشرين عما يعرف باسم أثر التقليد أو المحاكاة Demonstration Effect حيث يقتدي العامة بسلوك الخاصة، ولذلك نجده يفرد فصلاً كاملاً عن أن المطلوب مولع بالاقتداء بالغالب في شعاره وزيه وسائر أحواله وعوائده.

كما أشار ابن خلدون إلى أثر القيم الاستهلاكية الترفية على انهيار العمران أو الحضارة، فهو يرى أن نهاية الدولة لا ترجع إلى أن زيادة السكان تكون أكبر من زيادة المواد الغذائية - كما أشار مالتس - وإنما تعود إلى بعض الأسباب الاجتماعية التي تحل في جسم الدولة وتؤدي إلى تفككها وانهيارها مثل ضعف العصبية وزيادة الفئات غير المنتجة والانهماك في الشرف والشهوات (من مفاصد الحضارة الانهماك في الشهوات والاسترسال فيها لكثرة الثرف، فيقع التفتن في شهوات البطن من المأكول والملاذ).

وقد حرص ابن خلدون على التحذير من خلط السياسة بالتجارة، وانغماس الدولة في النشاط الاقتصادي فنجده عنواناً خاصاً (في أن

(١) حازم الببلاوي، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، الهيئة المصرية

العامة للكتاب، ١٩٩٦، ص ٢٨ - ٢٩.

التجارة من السلطان مضرة بالرعايا مفسدة للجباية).

إن الجمع بين السلطة والتجارة يؤدي غالبًا إلى الفساد نظرًا لأن (الجاه مفيد للمال) وبذلك فإن الجمع بين السلطة والتجارة يعني إمكان الكسب غير المبرر، (والسبب في ذلك أن صاحب الجاه مخدوم بالأعمال يتقرب به إليه في سبيل التزلف والحاجة إلى جاهه. فالناس معينون له في أعماله في جميع حاجاته من ضروري أو كمالي فتحصل قيم تلك الأعمال كلها من كسبه، والأعمال لصاحب الجاه كثيرة ويزداد مع الأيام ثروة).

وقد اهتم ابن خلدون بالضرائب وأوضح أنه حيث تقل الضرائب فإن ذلك يكون مدعاة لحفز الأفراد على العمل والاستثمار ويزيد الناتج القومي، ويقول ابن خلدون في فصل: (في الجباية وسبب نقصها) (إن الجباية في أول الدولة تكون قليلة الوزائع كثيرة الجملة) (وأخر الدولة تكون كثيرة الوزائع قليلة الجملة) وفي عبارة أخرى يقول ابن خلدون: (إذا قلت الوزائع والوظائف على الرعايا نشطوا للعمل ورغبوا فيه فيكثر الاعتماد ويتزايد لحصول الاغتراب بقلة المغرم، وإذا كثرت الاعتماد كثرت أعداد تلك الوظائف والوزائع فكثرت الجباية التي هي جملتها).^(١)

(١) حازم الببلاوي، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، الهيئة القومية العامة للكتاب، ١٩٩٦، ص ٢٨، ٢٩.

مزيد من التفاصيل حول معالجة الصلة بين الاقتصاد ووجوه الحياة الاجتماعية، يمكن الرجوع إلى مقدمة ابن خلدون، تحقيق وتقديم: علي عبد الواحد وافي، لجنة البيان العربي، القاهرة، ١٩٦٥.

مدرسة التجاريين *Mer cantilism* :

سيطرت نظرية التجاريين على الفكر الاقتصادي الأوروبي خلال القرن السابع عشر والتاسع عشر، وتعتبر هذه النظرية عن مجموعة من الأفكار المتباينة والأحكام القيمية، وبعض التأملات النظرية حول طبيعة الحياة الاقتصادية، ولقد أسهم في نموها الفلاسفة ورجال الأعمال ورؤساء الدول والمشرعون، ولذلك جاءت في جوهرها مجموعة متناثرة من الأفكار التي لا ترقى إلى مستوى النظرية الاقتصادية المتكاملة.

وتذهب هذه النظرية إلى أن ثروة الأمة تتمثل فيما تحوزه من نقود ومعادن نفيسة كالذهب والفضة، ولذلك فالعمل الذي لا يوجه لإنتاج السلع للتصدير في مقابل الذهب والفضة، لا يعتبر عملاً منتجاً، ويرجع ذلك إلى أن هدف السياسة التجارية يتمثل في تحقيق فائض من الصادرات على الواردات يضمن تدفق المعدن النفيس إلى الدولة، ويتعين على الدولة أن تظل محافظة باستمرار على ملكية هذه الثروة.

وتربط مدرسة التجاريين بين الثروة *Wealth* والقوة فالقدرة على تحقيق قدر كبير من قوة الدولة يتوقف على زيادة الثروة القومية، كما أن الثروة هي رصيد الدولة من القوة بمعنى أنه لا يمكننا أن نضع تمييزاً قاطعاً بينهما، وهذا في الواقع هو الذي يجعل أصحاب تلك النظرية يربطوا بين السياسة الاقتصادية في توجيه الثروة وبين الدولة، فالدولة لا بد وأن تستخدم ما لديها من قوة من أجل السيطرة على الثروة، وزيادة معدلاتها، ويتحقق ذلك بما يلي:

- الدعم السياسي والاقتصادي الذي تقدمه الدولة للصناعات التي تنتج سلعا للتصدير، وتحكمها في تصدير المعادن النفيسة، ومعنى هذا أن للتجاربيين يربطوا النسق السياسي بالنسق الاقتصادي، من أجل تحقيق مزيدا من الثروة وبالتالي مزيدا من القوة للدولة^(١).
- تستخدم الدولة سلطاتها لتنظيم الصناعة والتجارة بغرض تحقيق نمو اقتصادي، ومن ثم زيادة كمية المخزون لديها.
- تقدم الدولة الدعم السياسي والاقتصادي للصناعات التي تنتج سلعا للتصدير.
- تقييد الاستيراد من خلال فرض الضرائب الحامية، أو منع دخول السلع الأجنبية.
- فرض قيود شديدة على استيراد المنتجات الصناعية وتشجيع الصناعة.
- اتخاذ إجراءات لمنع ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وكذلك منع ارتفاع الأجور.
- وضع كل الأنشطة الاقتصادية تحت رعاية الدولة وتمكين الدولة من استخدام حصيلة التجارة الخارجية فيما يعود بالقوة والنفع.
- السيطرة على المستعمرات وغزو دول أخرى واستعمارها بغرض الحصول على المعادن النفيسة والمواد الخام.
- وقد ساعد على تركيز اهتمام للتجاربيين بالدولة الاكتشافات الجغرافية

(١) محمد على محمد، علم الاجتماع الاقتصادي. المرجع السابق، ص ١٧٥، ١٧٦.

ففي أمريكا والتي أدت إلى زيادة للطموح السياسي للدول المستعمرة، كما فرضت هذه الاكتشافات -من جهة أخرى- ضرورة التعرض لمشكلات جديدة تنور حول قوة الدولة.

وقد ارتبط بهذه الاكتشافات الجغرافية نوع جديد من المشكلات اقتضت بحثاً من المفكرين في العلاقة بين الدولة ومستعمراتها في الخارج، كذلك فقد أدى طول المسافة بين مصادر المواد الأولية والأسواق إلى الاهتمام الزائد بمشكلات العلاقات التجارية الدولية، وقد لحق هذه الاكتشافات الجغرافية، وربما نتيجة لها، تجديد في الفن الإنتاجي وبداية للثورة الصناعية، وقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى ازدهار التجارة وزيادة تراكم رأس المال، وضرورة الاهتمام بباعث السعي والربح وإضفاء المشروعية عليه^(١).

كذلك ساعد الإصلاح الديني على إيجاد تيار فكري جديد يتفق مع الاتجاهات الحديثة وإعلاء قيمة الربح والنجاح بصفة عامة.

وقد بدأ هذا التغير الديني بحركة لوتر الذي ظل في الحقيقة وفيًا لتعاليم الكتاب المقدس؛ ولذلك فإن التجديد الذي يهمننا من الناحية الاقتصادية يعود في الواقع إلى أفكار كالفن الذي بين أهمية العمل الفردي والنجاح المالي، وبذلك أزيل التناقض بين الدنيا والحياة الآخرة وبالتالي أضفيت المشروعية على باعث الربح^(٢).

وظهر الاهتمام بالتجارة باعتبارها النشاط الاقتصادي الوليد الذي بدأ

(١) حازم قبيلاوي، مرجع سابق، ص ٣٧ - ٣٨.

(٢) حازم قبيلاوي، المرجع السابق ص ٣٧، ٣٨.

يستحوذ على اهتمام المفكرين، وقد بدت التجارة بالنسبة لهم كنشاط قادر على تحقيق ثراء الدولة وغناها.

ولقد اقتضى نمو التجارة وازدهارها إلى الاهتمام بالصناعة، ولكنه لم يكن اهتماماً بالصناعة لذاتها وإنما باعتبارها من عوامل ازدهار التجارة، فكانت الصناعة تابعة للتجارة، وهذا ما دعا المفكرين اللاحقين إلى تسمية هذه المرحلة بال رأسمالية التجارية، وقد أدّى ازدهار التجارة إلى ظهور أساليب جديدة للتجارة، وبدلت بعض الأشكال الجديدة للشركات التجارية تظهر، وبصفة عامة بدأت البرجوازية في الظهور^(١).

آدم سميث *Adam Smith* ١٧٢٣ - ١٧٩٠

ينتمي آدم سميث إلى المدرسة الطبيعية التي تقوم على الاعتقاد بأن هناك نظاماً طبيعياً، وأن هذا النظام قادر على التوفيق بين المصالح العامة والخاصة بصورة أفضل من أي نظام آخر.

ويعتبر آدم سميث واحداً من أكبر نقاد المذهب التجاري، وقد تضمن كتابه المعروف ثروة الأمم انتقاداته للمذهب التجاري، حيث عمل على تنفيذ الأراء التي جاء بها التجاريون، ففيمما يتعلق بالثروة وطبيعتها، نجد أن سميث عارض بشدة تركيز التجاريين على النقود والمعادن النفيسة كمصدر أساسي

(١) حازم اللبلوي، للمرجع نفسه، الصفحة نفسها.

لمزيد من التفاصيل عن مدرسة التجاريين، انظر جون كينيث جالبريث، تاريخ الفكر الاقتصادي، الماضي صورة الحاضر، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، عالم المعرفة، العدد ٢١٦، الكويت، سبتمبر، ٢٠٠٠م، ص ٤٥، ٥٨.

للثروة، فالثروة فهي رأيه تكمن في الإنتاج أو (القدرة على إنتاج السلع الضرورية لتحقيق الرفاهية في الحياة). أما النقود فهي وسيلة للتبادل تعمل على تيسير الحصول على هذه السلع.

وقد أنكر سميث تلك الأهمية التي يعلقها التجاريون على وجود رصيد من الذهب والفضة على حين أنه من الضروري للغاية لزيادة ثروة الأمة، العمل على خلق الأسواق اللازمة لتوزيع منتجاتها الصناعية، ويكمن هذا التفسير وراء إلحاح سميث المستمر على ضرورة توسيع نطاق التجارة الدولية، وذلك عن طريق تحريرها من القيود المتمثلة في الجمارك والضرائب الحامية إلى غير ذلك من أية قيود يمكن أن تحد من قوة وانطلاق التجارة الخارجية^(١).

ولا يعارض آدم سميث تمامًا نظرية التجاريين عن القوة، بل يحاول تعديل العلاقة بين القوة والثروة، فهو وإن كان لا ينكر أن قوة الدولة ترتكز على الثروة، إلا أنه يرفض فكرة التجاريين القائلة بأن الدولة يتعين عليها أن تمارس سياسية اقتصادية معينة تتطوي على تشجيع لبعض الصناعات دون غيرها، أو خلق احتكارات معينة أو تحديد أسعار بعض السلع، بل إن الدولة في رأيه يجب أن تمنح القوة للنسق الاقتصادي، بمعنى أنه في ضوء المبدأ الشهير دعه يعمل (Laissez- Faire) سوف تمنح الدولة العملاء والتجارين وأصحاب الأعمال والمنظمين القدرة على تنظيم أنفسهم بأنفسهم، دون أن تمارس أي نشاط تنظيمي، فالقوة إذن تكمن في النسق الاقتصادي ذاته، وليس شئاً مفروضاً عليه من الخارج، ومع ذلك فالدولة لن تكون سلبية

(١) حازم البيلوي، المرجع السابق، ص ٥٤، ٥٥.

تمامًا ولكنها تعمل باستمرار على إيجاد الصيغة القانونية والنظامية التي تشجع المشروعات للتجارية عموماً^(١).

ولذلك يرى سميث أن الدولة تضع فقط الإطار القانوني والاقتصادي السليم لأن تدخل الدولة في النشاط الإنتاجي يكون ضاراً في أغلب الأحوال، وطالما أن الأفراد أقدر على التعرف على مصالحهم الخاصة والعامة فالنتيجة المنطقية هو عدم تدخل الدولة أو عدم تدخل الدولة للحدود اللازمة. فالدولة ضرورية ولكنها فيما جاوز الحدود الطبيعية تمثل خطراً أو ضرراً على الرفاهية العامة.

وقد أراد سميث أن يقلص دور الدولة، ولذلك رأى أن يقصر وظائف الدولة على ما يلي:

- الدفاع في الخارج.
 - تحقيق الأمن في الداخل.
 - توفير القضاء العادل.
 - إقامة بعض المشروعات التي يعجز الأفراد عن القيام بها.
- كما رفض سميث القيود التي يفرضها التجار وأصحاب الحرف ورجال الأعمال على النشاط الاقتصادي، ورفض أشكال الاحتكار، ورفض ضغوط الهيئات والمؤسسات الأهلية التي تحول دون المنافسة الحرة^(٢).

(١) محمد علي محمد، علم الاجتماع الاقتصادي، ص ١٧٥، ١٧٦.

(٢) حازم الليلاوي، المرجع السابق، ص ٥٥، ٥٧.

ومن ثم فإنه يمكن للجزم بأن مذهب الحرية الاقتصادية يعني بالدرجة الأولى إعادة لتركيز القوة في النسق الاجتماعي وليس مجرد ترك المجال بدون سلطة على الإطلاق.

إلا أن مسألة تركيز القوة في يد الدولة لم تحل كل المشكلات السياسية للنظام الاقتصادي، إذ ما الذي يضمن للمجتمع أن رجال الاقتصاد لن يسيئوا استخدام السلطة الممنوحة لهم وأنهم لم يسيطروا على السوق ويتحكموا في الأسعار وفقاً لمصالحهم الذاتية؟ حاول سميث أن يوجد حلاً لهذه المشكلة من خلال وسيلتين أساسيتين هما:

١- افترض أنه يمكن وضع بعض القيود السياسية ذات الطابع العام التي تستهدف كبح جماح رجال الأعمال من العمل لمصالحهم الخاص، وعلى سبيل المثال يمكن للدولة أن تضع إطاراً قانونياً ليضمن التعامل بشرف في مجالات البيع والشراء، كما يجب ألا تقوم الدولة بالعمل لمصالح مجموعة اقتصادية دون أخرى، وهكذا فإنه في ظل النظام الحر لا تكون الدولة سلبية تماماً بل إنها تعمل على الوصول إلى صيغة تجمع بين القانون والأخلاق والنظام وتؤدي إلى تشجيع العمل بوجه عام مع عدم الانحياز إلى مشروع دون آخر.

٢- صاغ نظريته بحيث ضمنت ذلك الافتراض الذي اكتسب شيوعاً فيما بعد وأصبح يمثل عنصراً جوهرياً في النموذج الكلاسيكي عن (المنافسة الكاملة) بمعنى ألا تحوز منشأة بمفردها القوة التي تمنحها صلاحية تحديد

(*) لمزيد من التفاصيل عن دور الدولة في الاقتصاد انظر : ميلتون فريدمان، الرأسمالية والحرية، ترجمة يوسف عليان، مركز الكتب الأردني، ١٩٨٧ ص ٢٥ - ٣٨.

السعر أو الناتج الكلي لصناعة معينة، وفي هذا النموذج لا يستطيع رجل الاقتصاد أن يجمع بين الثروة وبين العمل السياسي، وقد أدرك سميث أن الواقع يختلف عن ذلك، إذ أن رجال الأعمال وغيرهم سوف يجندون كل قواهم لتحديد الأسعار وكمية الإنتاج بما يتفق مع مصالحهم، على الرغم من أنه قال بأنه: (من غير المعتاد أن يتفق رجال صناعة واحدة على رأى موحد) فإنه عاد في نهاية الأمر ليعلن (أن هؤلاء ممكن أن يوحّدوا جهودهم فيما يشبه التآمر على جمهور المستهلكين) بيد أنه وسم هذا الأمر بأنه مصطنع ويفتقر إلى الشرعية، ولو ترك المجال الاقتصادي يعمل في حرية تامة فإن رجال المال والأعمال سوف يستهدفون استثمار رؤوس أموالهم في إقامة أكثر المشروعات إنتاجية وعائدًا كما سيحصل كل على نصيبه من المجال التجاري حيث يقوم الاقتصاد بتنظيم نفسه^(١).

ولكي يحل سميث مسألة التعارض بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة فقد رأى أن السلوك الإنساني يخضع لسنة بواعث: حب الذات - التعاطف - الرغبة في الحرية - الإحساس بالملكية - عادة العمل - الميل إلى المبادلة.

واستخلص سميث من ذلك أن الفرد هو أفضل حكم على تقرير مصلحته الخاصة، ويجب بالتالي تركه حرًا في سلوكه، وقد أدى اعتقاد سميث في وجود نظام طبيعي إلى القول بأن هذا النظام من شأنه أن يحقق التوافق والانسجام بين المصالح الخاصة للأفراد مبنية وفقًا للبواعث المتقدمة وبين المصلحة العامة، وهذه فكرة اليد الخفية *Invisible Hand* التي تعني

(١) حازم الببلاوي، المرجع السابق، ص ٥٨.

أن الأفراد في سعيهم لتحقيق صالحهم الخاص يحققون بدون أن يشعروا المصلحة العامة.

واهتمام سميث بالمصلحة الخاصة Self- Interest ليس معناه أنه يتجاهل المصلحة العامة، أو يدعو إلى الأنانية، ولكنه يرى أن الدافع الشخصي هو أكبر ضمان للصالح العام، فالدافع الشخصي هو مجرد وسيلة أو أداة والصالح العام هو الهدف والغاية.

مثال على ذلك:

(عندما نطلب من الجزار والخباز خدماتهم لا نتوصل إلى إنسانيتهم بقدر ما نستحث مصالحهم الشخصية). فالفرد عندما يسعى لتحقيق مصلحة شخصية فهو يحقق مصالح الجماعة، أو المصلحة العامة. فالفرد ليس فقط كائنًا اجتماعيًا بل إنه أيضًا كائن ذو ضمير، وهو يتحرك في اكتساب ثقة واحترام الآخرين، فالإنسان كائن اجتماعي، وكذلك لديه القدرة على التعرف على أحكام الآخرين وتصوراتهم، وهذه العلاقة بين الأفراد والآخرين يسميها سميث بالتعاطف Sympathy فالرغبة في اكتساب احترام الآخرين ومن ثم احترام الذات تمثل قيدًا أساسيًا على سلوك الفرد ونزعاته بما في ذلك سلوكه الاقتصادي.

وفي ضوء ذلك فإن التعاطف المتبادل بين الفرد والآخرين يخلق مجموعة من المعايير المتعارف عليها والتي تؤدي إلى ضبط السلوك دون تدخل مباشر، وبهذا يتحقق الصالح العام، فالفرد عندما يقوم بإدارة مشروع فإنه يهدف إلى الحصول على ربح أو أقصى قيمة ممكنة من ناتج هذا المشروع، وهذا ليس عملاً أنانيًا محضاً لأنه حين يستهدف تحقيق مصلحته

الخاصة يجد يدًا خفية تقوده إلى تحقيق أهداف جانبية لم تكن في خطته الأصلية، وهي تلك التي تعود بالخير على المجتمع ربما بفاعلية أكثر مما لو كان يستهدف في الأصل منفعة المجتمع^(١).

توماس مالتس *Thomes Robert Malthus*

١٧٦٦ - ١٨٣٧

لاحظ مالتس تزايد كل من السكان والموارد الغذائية مع مرور الزمن ولكنها لا يزيدان بنفس المعدل، فالسكان يتزايدون بمعدل كبير جدًا بمتوالية هندسية، في حين أن زيادة الموارد الغذائية تكون في شكل متوالية عديدة، ويؤدي الاختلال بين الزيادة في السكان والزيادة في المواد الغذائية إلى ضرورة تدخل عوامل خارجية من شأنها إعادة التوازن بين نمو السكان ونمو المواد الغذائية، وقد بين مالتس أن هذه العوامل تشمل الحروب والمجاعات والأوبئة والأمراض، وكذلك الزواج المتأخر مع العفة، ولا شك أن هذه الآراء لم ترتبط بدراسة تطبيقية وإحصائية، وإنما بنيت على الملاحظة البسيطة، فقد تبين أن العالم عرف فيما بعد زيادة ضخمة في الإنتاج سمحت باستيعاب زيادات كبيرة في السكان مع تحسين ظروف معيشتهم، ويبدو أن مالتس كان متأثرًا بالجو الفكري السائد - وقد أخذ بقانون تناقص العلة - ولم يتصور مدى التقدم الفني في الإنتاج.

(١) حازم الببلاوي، المرجع السابق، ص ٥٨، ٥٩.

لمزيد من التفاصيل عن أفكار سميث، انظر جون كينيث جالبريث، تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سابق، ص ٧١، ٨٦.

ولم يقبل مالتس بصحة قانون ساي ومقتضى هذا القانون أن العرض يخلق الطلب المقابل له والمساوي له، فعرض السلع -وهو محصلة الإنتاج- يعني توزيع دخول عناصر الإنتاج بنفس القيمة، وهذه للدخول تتحول إلى طلب على السلع المنتجة، ومن ثم فإنه لا يتصور أن يكون العرض أكبر من الطلب.

وقد لاحظ مالتس أنه ليس من الضروري أن يكون الطلب الإجمالي مساوياً للعرض الإجمالي، إذا كان هناك نقص في الاستهلاك، وزيادة في الادخار لم يعوضها طلب على السلع الاستثمارية، ففي هذه الحالة من المتصور أن يكون الطلب الإجمالي أقل من العرض الإجمالي، وهذا ما يؤدي إلى قيام ظاهرة البطالة^(١).

وقد دعم مالتس بهذا التحليل الدفاع عن طبقة ملاك الأراضي، فهذه الطبقة تتجه بطبيعتها إلى الاستهلاك وبذلك تساعد على زيادة الطلب الفعلي، وتحول دون نقص الطلب الإجمالي، ووقوع الأزمات الاقتصادية والركود، وهكذا برر مالتس وجود طبقة الملاك بحجة الاقتصادية مستمدة من ضرورة الإبقاء على مستوى للنشاط الاقتصادي مرتفعاً، فإذا كان أصحاب الأراضي من الطبقات المستهلكة بطبيعتها فإنها تقدم خدمة للاقتصاد القومي بحفظ مستوى الطلب الفعلي عند مستويات مرتفعة، وقد ترتب على ذلك أن حظي مالتس بأكبر قدر من الهجوم من ماركس ولتباعه، وقد استدعى ذلك اعتباره في نظر الماركسيين للتصدياً رجعيًا^(٢).

(١) حلوم البيلاري، مرجع سابق، ص ٧٢-٧٣.

(٢) حازم البيلاري، المرجع السابق ص ٧٢، ٧٣.

جون مايلارد كينز J. M. Keynes ١٨٨٣-١٩٤١

يمثل كينز موقف المعارضة من الاقتصاد الكلاسيكي وبخاصة نظريات ألفرد مارشال A. Marshall (١٨٤٢-١٩٢٤) وساي J. B. Say وبيجو A. C. Pigou (١٨٧٧-١٩٥٥) ويؤمن كينز بضرورة تدخل الدولة في سبيل العمل على استقرار النظام الاقتصادي، وتتسم معارضة كينز للأفكار الكلاسيكية بالتركيز على صفتين أساسيتين من صفات الاقتصاد الكلاسيكي.

١- كانت وحدة التحليل في الاقتصاد الكلاسيكي هي ظروف الإنتاج والأسعار للشركات الفردية المستقلة على حين تولى الاهتمام بظروف الاقتصاد ككل، أو ما يسميه علماء الاقتصاد بملوك التكتلات الاقتصادية، على حين أصر كينز على القول بأن التكتلات تمثل لب التحليل الاقتصادي.

٢- أما الصفة الثانية التي عارضها كينز فهي تتمثل في كتابات كل من ساي J. B. say في القرن الثامن عشر، وامتداه عند بيجو A. C. Pigou ويتضمن قانون ساي عن السوق Say's Law of the Markets أن قيمة العرض الكلي للملح الاقتصادية لا بد أن يتكافأ بالضرورة مع قيمة الطلب عليها، أو أن العرض يخلق الطلب عليه، وهذا القانون يوحي من منطوقه بأنه لا توجد مشكلة طلب في أي اقتصاد قومي، بل إن المشكلة هي مشكلة النقص في رأس المال؛ لأن أي زيادة في الإنتاج لا بد أن تؤدي تلقائياً إلى زيادة الطلب.

وهذا التحليل يتعارض مع تحليل مالتس ومن بعده كينز، في أن المشكلة الاقتصادية تتركز في قصور الطلب الفعال غير أنه ثبت تاريخياً أن مالتس

وكينز كانا على حق في تحليلهما إلا أن هذا التحليل ينطبق على الدول للصناعية، أما الدول المتخلفة فيجمع الاقتصاديون على أن قانون ماي لا ينطبق على اقتصادياتها.

وقد ذهبت التحليلات الاقتصادية الكلاسيكية إلى أن موارد الاقتصاديات الحرة يتم استخدامها بشكل كامل ومستقر حيث تقوم بعض ميكانزمات التكامل بضمان تشرب النظام للقائم لأية تغييرات تحدث على المستويين الاقتصادي والسكاني بحيث لا ينجم عن هذه التغييرات اضطرابات تؤدي إلى الإخلال بنظام المجتمع كله، على حين رأى كينز أن الاقتصاديات الرأسمالية يمكن أن تواجه اختلالاً خطيراً يمكن أن يتطور ويأخذ شكل البطالة والكساد^(١).

وقد ألام كينز افتراضاته بناء على تجميع عدد من المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية ورأى أنه يمكن دراسة كل من مستوى الدخل والعمالة من زوايتين:

الأولى: هي العائدات التي يحصل عليها الأفراد انطلاقاً من حقيقة أن دخل المجتمع يتكون من نسبة العائد الذي ينفقه الأفراد في الاستعمال مضافاً إليه النسبة التي يدخرونها Saving .

الثانية: فهي التي تخص الإنتاج وهي التي نرى أن الدخل يتكون من تلك السلع التي يستهلكها الأفراد مباشرة والسلع الاستثمارية أي التي تستخدم في إنتاج سلع أخرى.

(١) حازم البيلوي، المرجع السابق ص ١٣٠، ١٣١. مزيد من التفصيل عن الفكر الاقتصادي عند كينز يمكن الرجوع إلى، جون كينيث جالبريث، تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سابق ص ٢٤٥ - ٢٩٤.

ومعنى ذلك أن الدخل يتلخص في المعادلة الآتية :

$$\text{الاستهلاك} + \text{المخبرات} = \text{الاستهلاك} + \text{الاستثمار}$$

ولقد بنى كينز افتراضاته حول العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الثلاثة: الاستهلاك والادخار والاستثمار على أسس غير اقتصادية، فالاستهلاك والادخار يحكما مبدأ سيكولوجي يمكن التنبؤ على أساسه أنه كلما ازداد دخل المستهلك ازداد ميله نحو الاحتفاظ بنسبة أكبر من هذا الدخل كمخبرات، وهذا يعني أنه ليس من الضروري أن يصاحب ازدياد الدخل في المجتمع زيادة مقابلة في معدلات الاستهلاك^(١).

ويرى كينز أن اتجاهات نمو الاستثمار تتحدد تبعاً لتوقعات رجال الأعمال الذين يستطيعون التنبؤ بأن العائد في المستقبل لن يتغير كثيراً عما هو عليه في الوقت الحاضر، ويرجع ذلك إلى مبدأ تفضيل السيولة Liquidity Preference فالأفراد يرغبون دائماً في الاحتفاظ بالنقد بدلاً من استثمارها، ويقصد بالتفضيل النقدي عدم الرغبة في إنفاق جزء من الدخل في شراء السلع والخدمات وهو عكس التفضيل السلعي والذي يعبر عن ميل الأفراد إلى التخلي عن النقود.

ويرى هانسن أن تحليل كينز يقوم على أساس المزج بين العوامل الاقتصادية والعوامل غير الاقتصادية أو بمعبارة أخرى أن الميول السيكولوجية تكمن وراء تحليل كينز^(٢).

(١) حازم الليلاوي، للمرجع السابق ص ١٣٨، ١٣٩.

(٢) محمد علي محمد، علم الاجتماع الاقتصادي، ص ٢٧٨، ٢٧٩.

وأخيراً يعتبر كينز أن للدولة دوراً فعالاً في توجيه المتغيرات الاقتصادية: الانخراط، الاستثمار، الاستهلاك. وذلك من خلال اتباع سياسة مالية معينة تضعها الدولة وتقوم على تنفيذها وتستطيع الدولة ذاتها أن تحسب إنفاقها واستثمارها من خلال سياسة مالية تؤثر على كل من الاستهلاك والاستثمار.

كما أن الدولة يمكن أن تؤثر في توزيع الدخل من خلال فرض الضرائب على الدخل العالية، وتطبيق سياسة ترمي إلى الرفاهية الاجتماعية والدعم السلمي، ولو نجحت هذه السياسة في الوصول إلى عدالة أكبر في توزيع الدخل فإن هذا يؤدي إلى زيادة معدلات الاستهلاك تمثيلاً مع مبدأ كينز القائل بأن أولئك الذين يحصلون على دخول غير منتظمة سوف ينفقون جزءاً كبيراً من دخلهم أكثر مما يفعل أولئك الذين يحصلون على أجور منتظمة. .
ومعنى ذلك أن للجوانب الاقتصادية للنسق الاجتماعي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمتغيرات السياسية، فإن نتج من فهم العمليات الاقتصادية دون أن نكون على وعي دائم بالسياسة العامة^(١) (*) .

ماكس فيبر M. Weber ١٨٦٤ - ١٩٢٠

يرى فيبر أن أهم خصائص النمط الرأسمالي الحديث الذي يوجد في

(١) محمد علي محمد، علم الاجتماع الاقتصادي، ص ١٧٨، ١٧٩.

(٢) لمزيد من التفصيل عن الحرية السياسية والحرية الاقتصادية انظر ميلتون فريد مان،

الرأسمالية والحرية، مرجع سابق، ص ١١ - ١٩.

الغريب هو ما أسماه فيبر بروح الرأسمالية Spirit Of Capitalism والروح الرأسمالية هي عبارة عن نسق الأخلاقيات أو الاتجاهات نحو الحياة وما يجب أن يفعله الإنسان فيها.

وذهب فيبر إلى أن العقيدة البروتستانتية وبخاصة الكالفينية Calvinism هيأت الظروف الاجتماعية والنفسية التي أدت إلى ازدهار الرأسمالية، وقد أوضح فيبر ذلك في مقاله الشهير الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية.

The Protestant Ethic and The Spirit Of Capitalism

وأوضح فيبر أن أهم خصائص الروح الرأسمالية الاعتقاد بأنه من الأشياء المفيدة أن ينفق الإنسان طاقته من أجل الحصول على دخل، أو من أجل جمع المال، وزيادة الثروة وقيم الربح، وكذلك تتصف هذه الروح بالمرونة والابتكار، وقرر فيبر أنه لا بد أن يكون هناك عامل ما ارتبط بظهور الروح الرأسمالية أو شجع على ظهورها، وقرر أن هذا العامل كان هو قسليم الحركة البروتستانتية، ورأى أنه كانت هناك عناصر في الأخلاق البروتستانتية شجعت على ظهور الروح الرأسمالية، أولها روح النقشف والعمل الجاد والنظام .

وقد حاول فيبر أن يدرس العلاقة بين الدين وبين غيره من جوانب الحياة الإنسانية، وخاصة الاقتصادية، ورأى أن هناك بعض الاتجاهات الدينية يمكن أن تساعد على ازدهار النشاط الاقتصادي، بينما هناك اتجاهات دينية أخرى تقف عتبة في طريق التقدم الاقتصادي^(١).

(١) سمير نعيم أحمد، النظرية في علم الاجتماع. دراسة نقدية، ص ١٢٠، ١٢١.

كارل ماركس *Karl Marx* ١٨١٨ - ١٨٨٣ :

لا يمكن فهم آراء ماركس الاقتصادية بدون التعرض لعناصر الفلسفة الماركسية ونوجزها فيما يلي:

١- الفلسفة الجدلية: استخدم هيجل الجدلية للتعبير عن التناقض القائم في الأشياء والأفكار، ويعني أن الأصل هو تطور الأشياء، فالشيء لا يبقى على حاله، وإنما يخضع لتطور مستمر، وعلى ذلك فالتطور عن طريق تسلسل المتناقضات التي تولد للتاريخ، فالأساس الأول للوصول إلى الحقيقة هو الاعتراف بالأضداد أي باجتماعها، فكل شيء وكل فكرة، كل منهما يتضمن في نفس الوقت نقيضه وهذا هو ما يؤدي إلى التطور، ولذلك فإن التطور يتم عن طريق مراحل ثلاث هي: الإثبات، والنفي، ونفي النفي. فكل شيء وكل فكرة (Thesis) تتضمن نقيضها (Antithesis) وهذه يمكن أن ينظر إليها على أنها حالة جديدة (Thesis) وهكذا فإن التناقض هو أساس التطور كما أنه يؤدي دائماً إلى الارتفاع إلى مراحل أعلى. وقد أخذ ماركس وانجلز المنهج الجدلي وأكدوا على ضرورة دراسة الظواهر في ترابطها وعلاقتها بغيرها، وكذلك ضرورة دراسة الظواهر في تطورها؛ لأن الظواهر في تطور مستمر وسبب هذا التطور هو صراع المتناقضات.

٢- الفلسفة المادية: المادة هي العنصر الأول والفكر عنصر مشتق منه، ولذلك فإن الفهم المادي للعالم يستتبع فهم الطبيعة كما هي دون حاجة إلى الالتجاء إلى مفاهيم ميتافيزيقية. فالمادة حقيقة موضوعية موجودة خارج الإدراك والشعور.

٣- المادية للتاريخية: وهي تطبيق الفلسفة المادية الجدلية على دراسة التاريخ وتطوره، فالسطور التاريخي يخضع لقوانين عامة بحيث تصبح مهمتنا هي اكتشاف هذه القوانين^(١).

ويعتقد ماركس أن كل مجتمع سلباً كانت المرحلة التاريخية التي يمر بها- يعتمد على أساس اقتصادي هو الذي يطلق عليه (قوى الإنتاج - Infra Structure) أو الإجراءات الطبيعية والتكنولوجية للنشاط الاقتصادي، هذا فضلاً عن العلاقات الاجتماعية في الإنتاج، وهي تمثل التنظيمات الإنسانية العديدة التي تصاحب كل صورة من صور الإنتاج، أما قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج فيشكلان معاً البناء الاقتصادي أو الأساس الحقيقي للمجتمع.

والأساس الاقتصادي هو البناء التحتي الذي ينهض عليه البناء الفوقي كله Super- Structure، والذي يمثل مجموعة النظم القانونية والسياسية والدينية والجمالية لمجموع علاقات الإنتاج وهي التي تشكل البناء الاقتصادي للمجتمع، وهي الأساس الحقيقي الذي ينهض عليه البناء القانوني والسياسي، وشكل الإنتاج هو الذي يحدد طابع العمليات الاجتماعية والسياسية والروحية في المجتمع.

ويرى ماركس أن النتائج الأساسي للعلاقات الاجتماعية في الإنتاج هو البناء الطبقي أو انقسام المجتمع إلى طبقة ثرية حاكمة، وطبقة فقيرة ضعيفة، وقد حلل ماركس النظام الرأسمالي وانتهى إلى طبقتين هما: البرجوازية والبروليتاريا.

(١) حزم البيلوي، المرجع السابق، ص ٩٠، ٩١.

فالبرجوازية: هي الطبقة التي لها السيطرة على وسائل الإنتاج، وبالتالي توجه العملية الإنتاجية، وهي التي تحصل دائماً على ثمار الإنتاج أما البروليتاريا: فهي تمثل العمال الأجراء الذين يمارسون العمل بالفعل، ولا يحصلون على عائد عملهم.

ويدعم هذا الانقسام الطبقي للبناء الفوقي للمجتمع، فهو يرفع باستمرار مصالح البرجوازية، ويحافظ عليها، حيث تمارس الدولة قهراً على العمال، لكي يظلوا في حالة البؤس والخضوع، ويزيد من بؤس الطبقة العاملة، أيديولوجية خادعة تقوم على الدين، بحيث تضع العمال دائماً أمام سراب خادع يبرز لهم دنيا بسعادة الآخرة^(١).

وهكذا يكشف تحليل ماركس عن علاقة وظيفية إيجابية بين الاقتصاد والقوى السياسية، فالرأسمالي يملك القوة نتيجة لمكانته في النسق الاقتصادي، فهو يبيع ويشتري خدمة العمال بأرخص الأثمان، أما العامل فليس لديه إلا عمله لكي يعرضه في سوق العمل، ويحصل في مقابلة على الأجر، وبذلك يمارس صاحب العمل ضرباً من الاستغلال، يتمثل في إطالة يوم العمل، وإجبار العامل على تشغيل زوجته وأبنائه، وفصل العمال واستبدالهم بالآلات ... إلخ.

إلا أن الأمر لن يستمر على هذا النحو فكل مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي تحمل في طياتها بذور فنائها، فتراكم استغلال البرجوازية للبروليتاريا، وازدياد المنافسة في المجتمع الرأسمالي، يؤدي إلى كساد

(١) محمد علي محمد، ميادين علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ١٧٦ - ١٧٧.

اقتصادي يستجيب له العمال في البداية على نحو منتظم بتحطيم الآلات، أو الإضرابات، ثم لا يلبث أن ينتظم سلوكهم نتيجة لازيداد وعيهم السياسي وانتمائهم للثقافات، فيطالبون بتخفيض ساعات العمل اليومي، ويشكلون جمعيات تعاونية، وينضج هذه الحركة تتبثق الثورة الحتمية للحزبية، فتحطم النظام الرأسمالي بأكمله وتقيم بدلاً منه نظاماً اشتراكياً، وخلاصة هذا أن العلاقة بين السياسة والاقتصاد لن تظل علاقة وظيفية إيجابية، بل سوف تتحول إلى علاقة غير وظيفية بعد أن يبلغ العمال مرحلة معينة من النضج السياسي، فإن تعمل القوى السياسية بعد ذلك في خدمة للنظام الاقتصادي. بل إن الثورة السياسية، وليس الملوك الاقتصادي، هي التي تحطم الرأسمالية، تلك هي العلاقة بين السياسة والاقتصاد.

والمسائل الاقتصادية التي تناولها ماركس خضع فيها إلى حد بعيد لنظريته الفلسفية، وأهم عمل قام به ماركس من هذه الناحية هو نقد النظام الرأسمالي ببيان التناقضات فيه وتصوره لانهيار هذا النظام ويمكن أن نجل أهم المسائل الاقتصادية التي تناولها ماركس فيما يلي:

١- نظرية فائض القيمة في المجتمع الرأسمالي: خرج ماركس من دراسته للمجتمع الرأسمالي ولدينامياته بأن الرأسمالية هي نظام لإنتاج السلع System Of Commodity Production ، وفي النظام الرأسمالي لا ينتج المنتجون سلعاً للوفاء باحتياجات الأفراد المتصلين بهم بشكل شخصي ولكن الرأسمالية تتضمن سوقاً للتبادل سواء على المستوى القومي أو الدولي، وكل سلعة لها جانبان كما يقول ماركس قيمتها الاستعمالية Use Value من جهة، وقيمتها التبادلية من جهة أخرى

Exchange Value والقيمة الاستعمالية هي التي تتصل بالاحتياجات التي يمكن استخدام السلعة من أجل تحقيقها، فأي شيء يمكن أن يكون له قيمة استعمالية سواء كان سلعة أم لا ولكن لكي يصبح للمنتج سلعة لا بد أن تكون له قيمة تبادلية ولكن العكس ليس صحيحاً^(١).

أما القيمة التبادلية فهي تشير إلى قيمة المنتج حين يقدم من أجل التبادل بمنتجات أخرى، وعلى عكس القيمة الاستعمالية نجد أن القيمة التبادلية تفترض علاقة اقتصادية معينة ولا يمكن أن ينفصل عن السوق الذي يتم فيه تبادل السلع، فأي سلعة يكون لها قيمة تبادلية من حيث علاقتها بغيرها من السلع، وأي موضوع سواء كان سلعة أو لا يمكن أن تكون له قيمة طالما أنه قد استخدم في إنتاجه جهد إنساني وذلك هو أساس نظرية القيمة. ويترتب على ذلك أن كل من القيمة التبادلية والقيمة الاستعمالية لا بد أن ترتبط بكمية العمل المبذول في إنتاج السلعة.

فالمسلع ذات قيمة لأنها ناتج العمل الإنساني وهو الطابع الاجتماعي والمشارك بين جميع السلع، ولذلك فإن العمل هو الذي يفسر قيمة المبادلة وهو أساس القيمة^(٢).

وهكذا يحدد ماركس أساس الاستغلال في المجتمع الطبقي الرأسمالي الحديث، فيرى أن الرأسمالية كطريقة يستحيل عليها أن تقوم بتراكم لرأس

(١) سمير نعيم أحمد، النظرية في علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ١٦٧-١٦٨.

ولمسزيد من التفاصيل عن مذهب ماركس الاقتصادي انظر، لينين، ماركس - إنجلترا - الماركسية، ترجمة إلياس شاهين، دار التقدم، موسكو، بدون تاريخ، ص ٢٦-٤٢.

(٢) سمير نعيم، النظرية في علم الاجتماع، المرجع السابق، ص ١٦٧، ١٦٨.

المال وأن تتملك باستمرار مزيدًا من الثروة ما لم تحصل دائمًا على فائض قيمة عمل العمال.

والعامل يضطر دائمًا إلى بيع قوة عمله لأصحاب الأعمال في سوق العمل الذي يحددون هم قواعده باستمرار، ومعنى ذلك أن العمال لا يحصلون إطلاقًا على القيمة الحقيقية لما يبذلونه من قوة عمل في العملية الإنتاجية بل تذهب هذه القيمة دائمًا إلى أصحاب الأعمال ولا يحصلون هم أنفسهم إلا على ما يكفي للوفاء بمتطلبات حياتهم الضرورية^(١).

- الفقر العام Pauperising كان الاقتصاديون التقليديون يرون أن الأجور تتحدد في ظل النظام الرأسمالي عند الحد الأدنى اللازم للمعيشة ولا يمكن أن ترتفع عن ذلك، وقد انتهى ماركس إلى النتيجة نفسها، وأن توصل إليها بتحليل مختلف.

فعند ماركس يبقى النظام الرأسمالي العمال في حالة فقر مستمر، ولا يمكن أن تزيد الأجور عن مستوى الكفاف، وقد ربط ماركس هذه النتيجة بتحليله لتطور النظام الرأسمالي الذي يميل إلى إنقاص الطلب على العمال، وبذلك يزيد عرض العمال على طلبهم، ويظهر فائض في عرض العمل مما يؤدي إلى انخفاض أجورهم باستمرار، ولذلك فإن الطبقة العاملة وهي تقوم بإنتاج الآلات ووسائل الإنتاج الرأسمالية فإنها تنتج في الوقت نفسه الوسائل التي تزيحها من السوق وتجعلها زائدة عن الحاجة، وقد أدى استخدام الوسائل الرأسمالية في الإنتاج الزراعي إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال

(١) سمير نعيم أحمد، المرجع السابق، الصفحة نفسها.

الزراعيين الذين اضطروا إلى الهجرة إلى المدينة، مما زاد من عرض جيش العمال الاحتياطي Reserve Army .

- تركيز رأس المال Capital Concentration ويقصد بذلك أن النظام الرأسمالي يعرف ظاهرتين:

الأولى: أن المشروعات تتجه إلى استخدام وسائل إنتاجية أكثر رأسمالية (زيادة التركيب العضوي لرأس المال).

وأما الظاهرة الثانية: التي يعرفها النظام الرأسمالي فهي الاتجاه نحو تركيز المشروعات في عدد قليل من الوحدات الكبيرة، وبعبارة أخرى اتجاه النظام الرأسمالي نحو الاحتكار. وهكذا فإن النظام الرأسمالي يتميز عن النظام السابق بزيادة تراكم رأس المال -ومن هنا جاءت تسميته- فضلاً عن أن الإنتاج يتركز بشكل مستمر في عدد أقل من المشروعات الضخمة^(١).
الاغتراب والتشويش

ففي النظام الرأسمالي يحول طاقة العمل إلى سلعة تباع وتشترى في الأسواق، والعامل يصبح غريباً عن نفسه، أي يصبح عمله مغترباً عن ذاته ويصبح سلعة يسهل تبادلها في السوق مثل أي سلعة أخرى، هذه السلعة (أي قوة عمل العامل) تصبح أكثر رخصاً كلما أنتج سلعة أكثر بعبارة أخرى يريد ماركس أن يقول أن تدهور قيمة الإنسان تتناسب عكسياً مع تزايد قيمة

(١) حازم الببلاوي، المرجع السابق، ص ١٠١، ١٠٢. لمزيد من التفاصيل عن الأفكار الاقتصادية عند ماركس يمكن الرجوع إلى، فولد مرسى، مدخل إلى الاشتراكية، حزب التجمع، سبتمبر ١٩٨٦، ص ٢٢-٣٢.

الأشياء التي ينتجها.

إن ما ينتجه العامل يصبح غريبًا عن ذاته ويقف في مواجهته كقوة مستقلة لا يستطيع حيالها شيئًا، فالحياة التي منحها للشيء وحوله بها إلى سلعة تصبح ضده هو شخصيًا كقوة غريبة عليه ومعادية له.

إن المبدأ الجوهرى فى اقتصاد السوق هو أن السلع تنتج من أجل للتبادل وفي الإنتاج الرأسمالى تتحكم فى عملية التبادل وتوزيع السلع الآليات ومبادئ السوق الحرة، والعامل ذاته الذى يعمل كسلعة تباع وتشتري فى السوق لا تكون له بهذه الكيفية القدرة على تحديد مصير ما ينتجه. فمبادئ السوق تعمل بطريقة تساعد على زيادة مكاسب الرأسمالى على حساب مصالح العامل.

والإنتاج الرأسمالى بما فيه من اغتراب للعمل يدمر الإنسان، فالإنسان العامل لا يشعر بأنه يسلك بحرية إلا حين يؤدي وظائفه الحيوانية كالأكل والشرب، والتأمل، أما فى وظائفه الإنسانية فإنه ليس إلا حيوانًا فالحیوانى يصبح هو الإنسانى والإنسانى يصبح هو الحيوانى.

- التشيؤ وفيتشية السلع: كلمة فيتشية تعنى العبودية، وهكذا فإن المقصود بفيتشية السلع هو عبودية الإنسان للسلعة وتقديره الهائل لها بحيث تصبح ذات وزن متضخم فى حياته.

والتشيؤ فى رأى ماركس هو العملية التى يحل فيها المجتمع الرأسمالى كل العلاقات الشخصية بين الناس إلى علاقات موضوعية أو لا شخصية بين أشياء.

إن النظام الرأسمالى يجعل العلاقات بين الناس فى المجتمع تتم من

خلال السلع التي يتبادلونها، والذي يحدد المركز الاجتماعي للأفراد ومستوى معيشتهم ودرجة إشباع حاجاتهم ومدى حريتهم هو في الواقع قيمة السلع التي يمتلكها هؤلاء الأفراد.

ونجد أكثر صفات الإنسان إنسانية تصبح مرتبطة بالمال، وكما نعلم فالمال هو البديل العام للسلع، المتبادلة بين الناس والعلاقات بين بعضهم البعض علاقات بين ما يملكونه من سلع، وبذلك تتحول العلاقات الاجتماعية بين الأفراد إلى شيء أو بعبارة أخرى إلى صفات للأشياء أو السلع إن أصل فينشيية السلع يرجع إلى الطابع الاجتماعي الخاص بالعمل الذي ينتج هذه السلع^(١).

ويرى ماركس أن التبادل يختلف في ظل الإنتاج الرأسمالي عنه في ظل نظام الإنتاج البسيط، ففي ظل الإنتاج البسيط الذي لا يدخل فيه الرأسمالي، يبيع المنتج سلعته مقابل النقود ثم يستخدم هذه النقود للحصول على ما يلزمه من السلع الأخرى، وبعبارة أخرى فإن التبادل يأخذ هذه الصورة.

سلعة أ ← ← ← نقود ← ← ← سلعة ب

ويحقق المنتج فائدة إذا كانت منفعة السلعة ب بالنسبة له أكبر من منفعة السلعة أ التي يبيعها.

أما في ظل الإنتاج الرأسمالي، فالمنتج الحقيقي وهو العامل لا ينتج لحسابه، وإنما لحساب الرأسمالي، ولذلك يأخذ التبادل صورة مختلفة تبدأ بشراء الرأسمالي عنصر العمل، والمواد الأولية التي تستخدمها في الإنتاج،

(١) سمير نعيم أحمد، المرجع السابق، ص ١٧٦، ١٧٧.

ثم يبيعها في السوق مقابل النقود.

وعلى هذا فالدورة تبدأ بالنقود التي يستخدمها الرأسمالي في شراء العمل، والمواد الأولية، وتنتهي بالنقود التي يحصل عليها مقابل بيع السلعة المنتجة، وتصبح صورة للتبادل: نقود ← سلع ← نقود.

ويحقق الرأسمالي فائدة إذا كانت النقود التي يحصل عليها أكبر من تلك التي يبدأ بها، ويتساعل ماركس عن مصدر هذه الزيادة في النقود التي يحصل عليها الرأسمالي، ويرى أنها ناجمة عن فائض القيمة Surplus Value ، ويرى ماركس أن سبب هذه النتيجة هو تلك الخصيصة التي ينفرد بها العمل وهي قدرة العامل على أن ينتج ما هو أكثر قيمة مما استهلكه.

فالرأسمالي لا يشتري من العامل عدد من ساعات العمل، ولكنه يشتري (قوته) على العمل، ومن ثم فإن (قوة العمل) تظهر في السوق كسلعة من السلع يشتريها الرأسمالي^(١).

إن العمال في المجتمع الرأسمالي أحرار في بيع عملهم في سوق العمل، ويعني ذلك أن قوة العمل في حد ذاتها سلعة تباع وتشتري في السوق، وقيمة هذه السلعة (أي قوة العمل) تتحدد مثل أي سلعة أخرى على أساس وقت العمل اللازم اجتماعيًا لإنتاجها، قوة العمل الإنساني تعني: استهلاكًا لطاقة جسمية لا بد أن تعوض، ولتجديد هذه الطاقة التي استهلك في العمل لا بد أن يحصل العامل على المستلزمات الضرورية لبقائه ككائن حي يمارس وظائفه مثل الطعام والملبس والسكن له ولأسرته.

(١) حازم البيلاري، المرجع السابق، ص ٩٦، ٩٧.

ووقت العمل اللازم اجتماعيًا لإنتاج مستلزمات الحياة للعامل هو قيمة قوة العمل التي يبتذلها العامل، وبالتالي فإن قوة العمل هذه يمكن في نهاية الأمر أن نحسبها بكمية معينة من السلع التي يحتاج إليها العامل لكي يستطيع أن يعيش وأن ينتج.

بعبارة أخرى يتبادل العامل مع رأس المال عمله في حد ذاته أي أن عمله هذا يصبح غريبًا عليه، وهذا هو أساس فكرة الاغتراب **Alienation**. وهكذا يقرر ماركس أن النظام الرأسمالي بما يتضمنه من اقتصاد السوق يحول العلاقات الاجتماعية الفعلية بين الناس إلى علاقات آلية بين أشياء وبذلك تكون هذه العمليات التي تضمنها النظام الرأسمالي بمثابة سلب كامل للإنسانية الإنسان. ذلك أن تنظيم العمل وأسلوبه في هذا النظام يشوه كل القدرات الإنسانية، ويؤدي إلى سيطرة المادة الجامدة على العالم الإنساني^(١).

(١) سمير نعيم أحمد، المرجع السابق، ص ١٦٨، ١٦٩.

الفصل الثاني



الدولة الرابعة

مقدمة:

كان لظهور الأفكار الليبرالية إبان عصر التنوير وحتى الثورة الصناعية (١٧٥٠ - ١٨٥٠) دورها في إزالة العوائق أمام تطور الرأسمالية وإطلاق حرية المنافسة من كل قيد وإبعاد الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي ومطالبتها فقط بحماية الأمن الداخلي والخارجي وسوف نتكفل حرية المنافسة والمبادرات الفردية وآليات السوق بتحقيق مصلحة المجتمع لأن الفرد حينما يسعى لتحقيق مطامحه وأهدافه يحقق بطريقة لا إرادية مصلحة المجتمع .

وقد عبر آدم سميث عن هذه الفكرة حينما تحدث عن وظيفة اليد الخفية Invisieble Hand مؤكداً أن تطور المجتمع يحتاج إلى تمكين الفرد من مزاوله أقصى درجات حريته في التصارع والمنافسة والبقاء للأصلح والأقوى . وأنه لكي يتحقق التوافق بين المصلحة الفردية والمصلحة العامة لابد من انتهاز سياسة عدم التدخل أي حرية العمل وحرية التعاقد وحرية التنافس ولهذا يجب إبقاء الحكومات والمنظمات الحكومية بعيداً عن التدخل في طريقة عمل هذه القوانين .

وشنت الطبقة البرجوازية الصاعدة حملات عنيفة في إنجلترا لمقاومة تشريعات العمل والأجور ونقابات العمال وتحجيم نطاق النشاط الحكومي وتخفيف الضرائب. فقد كانت الطبقة البرجوازية ترى أن ما تحقق من أرباح وشروات هو نتيجة لجهدها الفردي وحسن تدبيرها وإقدامها على المخاطرة ولهذا وقفت ضد أي حق للأخرين يمس حريتها في تعظيم أرباحها وثرواتها

واحتكارها للسلطة. (١)

وبانتهاء الحرب العالمية الثانية تدخل الرأسمالية مرحلة جديدة كانت أهم ملامحها الحد من الليبرالية المطلقة وتهذيب (قواعد اللعبة) من خلال الدور الذي لعبته الدولة في المجال الاقتصادي والاجتماعي بعد أن بين كينز في عام ١٩٣٦ أنه يستحيل أن يتجنب النظام الرأسمالي الوقوع في الأزمات الاقتصادية إلا إذا لعبت الدولة دور الموازن الموضوعي بين تقلبات قوى الطلب الكلي وقوى العرض الكلي ، ومنذ ذلك الوقت تزايد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتزايد الإنفاق الحكومي. وكانت الفترة من ١٩٤٥-١٩٧٠ تعبر عن مرحلة ما سمي (بدولة الرفاه) التي تميزت بارتفاع معدلات التوظيف والنمو والاستقرار النقدي وزيادة مستوى المعيشة وبروز دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي (٢).

وحيثما تعرض النظام الرأسمالي في بداية السبعينيات لهزات شديدة على الصعيد المحلي والعالمي شن الليبراليون الجدد هجوماً على تدخل الدولة، فراحوا أن سياسات التدخل الحكومي عطلت آليات السوق وحدثت من المبادرات الفردية ولذلك يجب العودة لليبرالية المطلقة مع ما يعنيه من تحجيم

(١) رمزي زكي، الليبرالية المتوحشة ، ملاحظات حول التوجهات الجديدة للرأسمالية المعاصرة، المستقبل العربي، ط١، ١٩٩٤، ص ٢١، ٢٠.

(٢) رمزي زكي ، الليبرالية المتوحشة، ملاحظات حول التوجهات الجديدة للرأسمالية المعاصرة، المستقبل العربي، ط١، ١٩٩٣، ص : ٢٠ - ٢١ .

لمزيد من التفاصيل حول تدخل الدولة في الاقتصاد انظر :

- حازم البلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، ط١، ١٩٩٨، ص: ٧- ٨ .

لدور الدولة ونقابات العمال وبإطلاق آليات السوق بلا حدود ورأى الليبراليون الجدد أن الرأسمالية كنظام اقتصادي اجتماعي لا تتطوي على عيوب أساسية أو أنها معرضة لأزمات خطيرة فهي قادرة على أن تصحح نفسها بنفسها وقادرة على التكيف مع أزماتها وتجاوزها إذا ما روعيت حرية السوق واستطاع المجتمع حماية هذه الحرية وتحجيم دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي، بل ذهب بهم التطرف إلى الاعتقاد من جديد بفكرة اليد الخفية التي تحدث عنها آدم سميث وتحقيق الانسجام بين مصلحة الفرد والمصلحة العامة .

ولكي يتحقق ذلك يجب أن يتوافر للمستثمرين الأمان والحرية المطلقة لهم وأن تتوفر لهم الأموال اللازمة لنشاطهم والعمل على زيادة بواعثهم للإنتاج والاستثمار من خلال تقليل ضرائب الدخل المفروضة على أرباحهم وتخفيض الضرائب على الثروة ورأس المال، وأن ترفع الدولة يدها عن جهاز الأسعار وأن تتخلى الحكومات عن أهداف التوظيف الكامل وإعانات البطالة وكل ما هو مطلوب من الدولة أن تلعب دور الحارس لقواعد هذه اللعبة^(١) .

وعلى الصعيد العالمي رحب الليبراليون بتعويم أسعار الصرف وإلغاء القيود على موازين المدفوعات والتحويلات الخارجية وبضرورة تشجيع

(١) رمزي زكي، الليبرالية المتوحشة، ملاحظات حول التوجهات الجديدة للرأسمالية المعاصرة، المستقبل العربي، ط١، ١٩٩٣م ص : ٢٠ - ٢١. مزيد من التفصيل حول الدولة الربعية. تنظر أحمد ثابت، أزمة الدور الاجتماعي للدولة في مصر، ندوة المجتمع المصري في ظل متغيرات النظام العالمي، كلية الآداب جامعة القاهرة، قسم الاجتماع، ١٩٩٥.

رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية مع خلق مناخ موات لها في البلاد التي تذهب إليها .

ومنذ بداية السبعينيات تسربت الليبرالية المتطرفة إلى المنظمات الدولية (صندوق النقد والبنك الدولي) وراحت تتعامل مع البلاد الفقيرة من منطق التكيف وضرورته مع السوق الرأسمالي العالمي وإبعاد الدولة وإضعافها وترك آليات السوق لكي تعمل بشكل طليق.

وكانت بلاد العالم الثالث ضحية هذه الليبرالية في صعيدها العالمي فالأمور فيها بالغة التردّي خاصة بعد وقوعها في فخ المديونية الخارجية، وهكذا يبدو أن ما رسمته الليبرالية الجديدة من سياسيات على صعيد الرأسمالية محلّيًا وعالميًا يجعل ثمن خروج الرأسمالية من أزمته تدفعه الآن فئات السكان الفقيرة المحدودة الدخل داخل البلاد الرأسمالية الصناعية وسكان بلاد العالم الثالث ذلك هو منطق الليبرالية الجديدة.

أولاً: ما المقصود بالدولة الريعية :

الريع Rent هو الدخل الذي تحصل عليه طبقة ملاك الأرض، وهو ما تحصل عليه طبقة ملاك الأراضي في صورته النقدية بفضل ملكيتها للأرض، أو حسب تعبير ريكاردو وهو ذلك الجزء من ناتج الأرض الذي ينفع لمالكها، أو كما يوضح ماركس الريع يرتبط بالملكية الخاصة للأرض أو احتكار طبقة اجتماعية معينة للأرض. ويمثل الريع الشكل الذي تحقق به الملكية العقارية نفسها اقتصاديًا.

فالريع جزء من القيمة التي يحصل عليها مالك الأرض ويكون دخلاً له،

فمالك الأرض لا يسهم في عملية العمل الاجتماعي ولا يبيع قوه عمله، فهو يحصل على الربح بوصفه المالك القانوني للأرض التي تستخدم في إطار الإنتاج الرأسمالي استخدامًا ينتج عنه فائض للقيمة. ويصف آدم سميث ملاك الأراضي بأنهم يسمعون إلى أن يحصلوا حيث لم يبدؤوا.

إلا أن ريكاردو من أهم الاقتصاديين الذين طوروا فكره الربح فأشار إلى أن المناجم شأنها شأن الأرض تدفع ربحًا لأصحابها، وهكذا يقرر ريكاردو انصراف اصطلاح الربح في مفهومه الواسع لينطبق على كافة أشكال الدخول السراجة إلى هبات الطبيعة، فينظر الاقتصاديون للربح باعتباره نوعًا من الدخل الغير مرتبط بدوره الإنتاج .

ولذلك فلن النظر إلى أصحاب الربح تشوبها الريبة كنتيجة لانفصال الربح عن قيم الإنتاج، لذلك فهناك انتقادات شديدة لدور أصحاب الربح في التطور الاقتصادي والاجتماعي باعتبارهم عناصر غير منتجة لكنها تقوم بالمشاركة في الاستفادة من ثمار الناتج دون أن يكون لهم دور مقبول في تحقيق هذا الناتج. وعلى ذلك تكون للطبقة الربعية هي تلك التي تبدد الفائض الاقتصادي وتقف حائلًا دون تطور قوي الإنتاج في المجتمع، وتطلق هذه الصفة على الشق غير المنتج من الطبقة الرأسمالية، هذه الطبقة التي لا تستخدم ما لديها من رأس مال نقدي في زيادة الطاقة الإنتاجية في المجتمع، وإنما في المضاربة في امتلاك ما هو موجود وقائم من وسائل الإنتاج في المجتمع بهدف للحصول على فائدة تمثل دخلاً للرأسمالي . ثم يأتي كينز ويستعير فكره الطبيعة الربعية ليسحبها إلى الجزء المضارب من رأس المال ونخلص من ذلك إلى أن الربح أصبح رمزًا للدخول التي تحصل عليها

الطبقات التي تقف في وجه التطور، وتحاول الحفاظ على الوضع القائم بل تسعى إلى إدارة العجلة إلى الوراء أي تصبح طبقات رجعية^(١).

النور الاجتماعي للدولة:

هناك أطروحات لدور الدولة طرحها علماء الاجتماع فقد أشار باريتو إلى أن الدولة تتمتع بالقوة والقهر، كما أشار بودان إلى أن الدولة لها السيادة والسلطة في تحقيق أهدافها. ولكن يرجع الفضل إلى ماركس في الربط بين الدولة والطبقة المسيطرة، فقد أوضح ماركس أن الدولة أداة في يد طبقة بعينها، فقد ذكر في (الأينولوجية الألمانية) أن الدولة هي الشكل الذي يتمكن بواسطته أفراد طبقة مسيطرة من ترجيح كفة مصالحهم بالذات .

ويذكر انجلز في كتابه (أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة) ليست الدولة بأي حال مفروضة على المجتمع من خارجه وإنما الدولة هي نتاج المجتمع عند درجة معينة من تطوره، الدولة هي تعبير عن أن هذا المجتمع قد وقع في تناقض مع ذاته لا يمكن حله، وعن أن هذا المجتمع قد انقسم إلى متضادات مستعصية يعجز عن الخلاص منها . — ولكي لا تقوم هذه المتضادات هذه الطبقات ذات المصالح الاقتصادية المتنافرة . فقد اقتضى الأمر إيجاد قوة تقف في الظاهر فوق المجتمع قوة تطفئ الصراع وتبقي ضمن حدود النظام، إن هذه القوة المنبثقة من المجتمع والتي تضع نفسها مع

(١) محمد دويدار، الاتجاه الرعبي للدولة في مصر ، مصر للمعاصرة، السنة السادسة،

والمسعون ، العدد ٤١٠، يوليو، ١٩٨٥، ص ٧٦، ٧٥.

ذلك فوقه وتتفصل عنه هي الدولة ويضيف إنجلز بما أن الدولة نشأت من الحاجة إلى كبح صراع الطبقات ونشأت في الوقت نفسه ضمن هذا الصراع فإنها تعتبر كقاعدة عامة دولة الطبقة الأقوى والسائدة اقتصادياً والتي تصبح عن طريق الدولة الطبقة السائدة سياسياً وتكتسب على هذه الصورة وسائل جديدة لقمع الطبقة المظلومة واستغلالها^(١) .

أما لينين فإنه يؤكد أن الدولة هي هيئة للسيادة الطبقيّة هيئة لظلم طبقة من قبل طبقة أخرى، هي تكوين نظام يسمح هذا الظلم بمسحه القانون ويوطده مطلقاً صراع الطبقات. ثم يذكر لينين أنه لا يمكن الاستعاضة عن الدولة البرجوازية بدولة بروليتارية بدون ثورة عنيفة وعندما يتلاشى الرأسماليون وعندما تنعدم الطبقات عندئذ فقط تزول الدولة وقد ركزت الماركسية بوضوح على جهاز الدولة (القمعي) أي للجهاز المؤلف من فروع خاصة كالجيش والشرطة والمحاكم ، ولكن جرامشي كان الاستثناء الوحيد البارز فقد أصر على واقعة أن للدولة لا تقوم بدور القوة فقط ولكن لها دوراً هاماً وهو الهيمنة الأيديولوجية^(٢) . وأكد جرامشي على ضرورة تجاوز الفهم التقليدي للدولة على أنها أداة قوة فقط فهي منظمة للهيمنة أيضاً وهو يشير بذلك إلى أن الدولة تشتمل على مؤسسات للهيمنة الأيديولوجية كالكنائس والمدارس والنقابات ووسائل الإعلام .

(١) محمد عبد القفيص عيسى، نحو تأصيل فلسفي لدور الدولة، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، المجلد ١٣، العدد ٤٤ ١٩٨٥م، ص: ٢٢ .

(٢) نيكوس بولانتزاس الأيديولوجية والسلطة، نموذج الدولة الفاشية، ترجمة نهلة الشال، دار ابن خلدون، بيروت ١٩٧٩م، ص: ١، ص: ٦-٧.

أما التوسير فلم يهتم بالدور الاقتصادي لأجهزة الدولة وتجاهله تماماً، وقد صنف الأدوار التي يمكن أن تقوم بها الدولة على النحو التالي:

- إعادة إنتاج وسائل الإنتاج الذي تدخل ضمن حركة سير رأس المال وتحقيق القيمة الفائضة .

- إعادة إنتاج قوة العمل .

- إعادة إنتاج علاقات الإنتاج بمعنى إعادة للشروط الاجتماعية للإنتاج.

ويبدو أن هذا الميدان الأخير لدى التوسير ميدان تدخل أجهزة الدولة الوحيد، وهنا يكمن دور الدولة القمعي بالدرجة الأولى في توفير الشروط الأساسية لإعادة إنتاج، وذلك بواسطة القوة وهنا يكون دور الأجهزة الأيديولوجية للدولة^(١) .

وقد أثارت قضية هيمنة الطبقة المسيطرة على أجهزة الدولة وإخضاعها لخدمة مصالحها كثيراً من الجدل، فقد ذهب رالف ميلباند أن هذا التفسير الميكانيكي يعد تشويهاً فجاً لأفكار ماركس وانجلز وأوضح أن الدولة تعتبر شكلاً مستقلاً ومتوقفاً على كل الطبقات الاجتماعية وهي بذلك تعتبر القوة المسيطرة وليست أداة في يد الطبقة المسيطرة. ودافع ميلباند عن استقلال الدولة وأوضح أن المصالح الاقتصادية للجماعات المتنافسة تتوازن داخل أجهزة الدولة، والدولة دورها هو خلق انسجام بين المصالح المختلفة للطبقة المسيطرة ولتوجيه وظائفها وأجهزتها لخدمة هذه المصالح، ف نطاق عمل الدولة يفوق نطاق عمل أي طبقة وسلوكها ونطاق عملها لا يتطلب

(١) نيكوس بولانتزس، الأيديولوجية والسلطة، مرجع سابق، ص: ٦-٧ .

بالضرورة هيمنة طبقية فهي تتخبط بعمق في كل جانب من جوانب الحياة ولها وجود دائم وفعال في الصراع وفي أي نوع آخر من الصراع^(١) .

وقد انطلق بولانتراس من نقد تصورين شائعين للدولة .

- الأول يتصورها على أنها شيء Thing في يد طبقة بعينها تحركها كيفما تشاء وتهيمن عليها.

- الثاني يتصورها على أنها فاعل Subject ينظم المجتمع المدني وهي متعالية عليه.

إن كلا التصورين يهمل في الواقع تصورًا آخر للدولة حاول بولانتراس اكتشافه ويرتبط بفكره الدولة كعلاقة تعكس ما تحتها من متناقضات وصراعات وتتدخل فيها لتنظيمها وضبطها وخلق قدر من التماسك بين القوى المتصارعة.

وكانت فكرة الاستقلال النسبي للدولة وراء هذا الفهم للعلاقة الجدلية بين الدولة والطبقة، والاستقلال هنا استقلال ذو وجهين استقلال في مواجهة الطبقة العاملة والبرجوازية واستقلال في مواجهة التناقض داخل رأس المال ذاته. ويعتبر الوجه الثاني لاستقلال الدولة هو الأكثر أهمية لأن قوة الشرائح المتنافسة من البرجوازية أقوى بكثير من الطبقة العاملة^(٢).

(١) أحمد زايد، الدولة ونمط التنمية في العالم الثالث، تحليل سيوسولوجي للدور الاقتصادي للدولة، ندوة الدولة ودورها في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي، دار الرازي، الكويت ، ١٩٩١م ، ص: ٤٦ - ١٧ .

(٢) نيكوس بولانتراس، السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية، دار الثقافة الجديدة، ط٢،

ولا يعني الاستقلال النسبي للدولة أنها تقوم بدور الوسيط أو الحكم بين تناقضات رأس المال الداخلية، فالدولة ليست مستقلة بذاتها وإنما تمثل بؤرة للتناقض المكثف لتوازن القوى الذي يفرض الانقسام داخل الطبقة المسيطرة ذاتها . فالطبقة المسيطرة في ظروف الرأسمالية الاحتكارية تنقسم إلى أجنحة متنافسة وتتمتع بدرجات نسبية من القوة التي تستمد من طبيعة رأس المال الذي تمتلكه ويعتبر الجناح المهيمن على رأس المال الاحتكاري في مقابل رأس المال غير الاحتكاري أقوى الأجنحة داخل الطبقة المسيطرة، وتعمل الدولة من خلال ما تتمتع به من استقلال نسبي على خدمة هذا الجناح بشكل يفوق خدمتها لمصالح الأجنحة الأخرى، ويشكل تدخلها المتعدد في شئون الاقتصاد محاولة لإعادة إنتاج رأس المال الاحتكاري. وهيمنة شريحة معينة (صاحبة رأس المال الاحتكاري) لا تمنع الدولة من أن تفسح لأشكال أخرى من التعبير السياسي للطبقات الأخرى، والدولة ذات الاستقلال النسبي تصبح مجالاً للصراع بين الطبقات المسيطرة وتحاول الدولة أن تحقق مقدار من الاتساق والنظامية بين هذه الصراعات فالدولة حسب تعبير بولانتزاس تألفت من وحدة متناقضة من الطبقات، ولكن هذه الوحدة السياسية للكتلة الحاكمة الخالدة تكون تحت راية الطبقة المسيطرة التي بيدها السلطة السياسية^(١)

(١) نيكوس بولانتزاس، السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية، دار الثقافة الجديدة، ط٢،

١٩٨٢، ص: ٣٨٦ .

ويُفسر بولانتراس ذلك للتعاش بين عدة طبقات بل عدة أجنحة من طبقات تشكل الدولة بأنه يرجع أساسًا إلى عدة أمور :

- التعاش الفريد بين كبار الملاك الذين يعتمدون على الربح العقاري بين الطبقة البرجوازية.

- انقسام البرجوازية إلى أجنحة تجارية وصناعية وعقارية.

- سيادة نمط الإنتاج الرأسمالي على أنماط الإنتاج الأخرى غير السائدة. وما يترتب على ذلك من تواجد بعض طبقاتها في الكتلة الحاكمة .

- هياكل الدولة الرأسمالية التي تسمح بوجود عدة طبقات على المسرح السياسي.

وتمثل الدولة أداة اقتصادية لتحقيق مصالح البرجوازية الرأسمالية، ولذلك فإن وظائف الدولة على تنوعها تتجه نحو تحقيق هذه الغاية، بل أنها تتجمع في النهاية عند نقطة واحدة ترتبط بتعظيم المصالح الاقتصادية للطبقات المسيطرة^(١) .

وقد حدد روبين موري Robin Morry للدولة الرأسمالية ستة وظائف

هي:

- ضمان استمرار حقوق الملكية الخاصة وذلك من خلال إصدار قوانين تنظيم هذه الحقوق وهي قوانين تسندها قوى أخرى في أجهزة الدولة على رأسها الهيئة القضائية والجيش والبوليس .

(١) نيكوس بولانتراس، السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية، موجد سابق، ص: ٣٨٦.

- تحقيق الليبرالية الاقتصادية وذلك بتعطيم القيود المفروضة على حركة السلع أو النقود وتوحيد العملة .
 - خلق التنافس الاقتصادي وفرض قدر من التنظيم الاقتصادي .
 - توفير قوى العمل وتدريبها والتحكم في الأجور وتوفير الخدمات البيئية اللازمة للعملية الإنتاجية .
 - التدخل من أجل إجماع اجتماعي (اتفاق عام) وذلك بتلطيف الآثار القاسية الواقعة على الطبقات غير الرأسمالية وتلطيف الاستغلال الواقع على هذه الطبقات .
 - فرض ضوابط حكومية بتنظيم العلاقات الداخلية مثل قوانين الطوارئ وسياسيات النقش وفرض الحماية الجمركية .
- كما أوضح بجورن بكمان Bjorn Beckman أن الدولة أداة في أيدي البرجوازية المحلية تستخدمها لخلق ظروف الاحتكار اللازم للتوسع الأمبريالي^(١).

والدولة في العالم الثالث كانت فيما قبل الاستعمار تعمل لخدمة البرجوازية الاستعمارية ومع تحقيق الاستقلال لم يختف دور البرجوازية، ولقد خلقت البرجوازية العالمية شرائح من البرجوازية المحلية سعت للحصول على نصيب من الفائض. نحن هنا في موقف صراع ضمن أطراف متعددة من البرجوازية . والموقف ذاته يرجع إلى صراع يخلقه وجود رأس

(١) أحمد زايد، الدولة في العالم الثالث، الرؤية السوسيولوجية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٨٥، ص: ٩٨.

المال الأجنبي يمكن أن تستمر في طابعها القديم أو دورها القديم. كان على الدولة في هذه الظروف أن تلعب دور الوساطة بين المصالح المتنافسة للبرجوازية العالمية والبرجوازية المحلية وكبار ملاك الأراضي، وهي إذ تؤدي هذا الدور تعمل بالنسابة عنهم جميعاً للمحافظة على مصالحهم واستمرارها وذلك من خلال تدعيمها للملكية الخاصة وتشجيعها للرأسمالية كنمط إنتاجي مسيطر^(١).

وقد أوضح حمزة علوي فكرة استقلالية الدولة وأنها تلعب دور الوسيط أو الوساطة بين المصالح المتنافسة للبرجوازية العالمية والمحلية وكبار ملاك الأراضي، فالدولة هنا تحاول أو تخلق لنفسها قوة اقتصادية تمكنها من تحقيق دور الوساطة المنوطة به في تقسيم العمل الدولي.

ولم يوافق فرانك على فكرة الاستقلال النسبي للدولة التي طرحها حمزة علوي، وتساءل فرانك إذا كانت الدولة مستقلة فعن ماذا تستقل عن الطبقات غير الحاكمة التي تكون من الضعف بحيث تحتاج إلى دولة قوية لتحكمها؟ أم أنها مستقلة عن نوع خاص من الطبقات الحاكمة أم أنها مستقلة عن البرجوازية نفسها وهذا أمر مشكوك فيه لأن هناك تداخل بين البرجوازية الطبقة والبرجوازية الدولة فليست هناك قوى أخرى غير الدولة تستطيع من

(١) محمد دويدار، إشكالية التحول الاقتصادي من ملكية الدول للمشروعات الاقتصادية إلى الملكية الفردية، القاهرة، العدد ١٧٨، ١٧٩، سبتمبر، أكتوبر، ١٩٧٧، ص: ٩.

مزيد التفصيل حول الدولة والطبقة المسيطرة يمكن الرجوع إلى
كيلسي كوفالسون، المادية التاريخية دراسة في نظرية المجتمع الماركسية، ترجمة إلياس شاهين، دار التقدم موسكو، ١٩٧٤م، ص: ٢٢٤.

خلالها البرجوازية نهب الفائض .

والدولة في العالم الثالث ترتبط بنمط الإنتاج ارتباطاً مزدوجاً فهي ترتبط بعلاقات وثيقة مع الرأسمالية العالمية المتقدمة وترتبط في نفس الوقت ببنیان اقتصادي مختلف في الداخل وأخرى متطورة في الخارج. وتتبدى هذه الوساطة في مظاهر كثيرة أهمها خلق الأطر التشريعية والسياسية التي تسهل عملية إنتاج المواد الخام أو نقلها أو التي تسهل دخول رأس المال الأجنبي في شكل استثمار سلمي. هذا ومن الجدير بالذكر أن الدولة في العالم الثالث تعمل في إطار أنماط إنتاج متعددة غير متجانسة بعضها أقرب إلى الإشكال قبل الرأسمالية (الآسيوية والإقطاعية) وبعضها خليط من هذا وذاك ولكنها تتمفصل جميعاً مع نمط الإنتاج الرأسمالي العالمي^(١) .

ويميز الباحثون من دراستهم للطبقات المسيطرة في النظام العالمي بين الطبقة المسيطرة في مراكز النظام الرأسمالي وبين الطبقات أو الشرائح الطبقية المسيطرة في دول العالم الثالث، وتتكون الطبقة المسيطرة في مراكز النظام من طبقة واحدة متجانسة ومتراصة تضم أصحاب الشركات الكبرى والقابضين على رأس المال في النظام الرأسمالي. أما الطبقة المسيطرة في الداخل فإنها تضم شرائح متعددة أهمها كبار ملاك الأرض وكبار التجار والصناع في المدن وكبار رجال الليبروقراطية . والدولة تلعب دور الوسيط بين الطبقة الرأسمالية العالمية وبين الشرائح الطبقية المسيطرة في الداخل وفي هذا الإطار توصف الدولة بدولة للرأسمالية التابعة فهي دولة منحازة لمصلحة رأس المال في نفس الوقت الذي يتجه فيه إلى العنف الشديد تجاه

(١) أحمد زايد، الدولة في العالم الثالث، مرجع سابق ص: ١٤١.

الطبقة العاملة ونقابات العمال وإصدار القوانين الاستثنائية المقيدة للحريات^(١).

فهى دولة يغلب عليها طابع السلطوية وغياب الديمقراطية، وهذه الدولة التابعة تستجيب لمطالب برجوازية المركز تبدو قوية محلياً لكنها ضعيفة جداً فى علاقتها مع دول المركز. فالرأسمالية العالمية تعمل على إضعاف الدولة فى المجتمعات المتخلفة فى مواجهة الخارج وتقويتها كقوة قاهرة سياسية فى الداخل، وأحد الأدوات لإحداث ذلك هو حرمان الدولة فى المجتمع المتخلف من أداه اقتصادية تعطىها قدر من حرية الحركة اقتصادياً فى الداخل وذلك بتفكيك البناء الاقتصادي فى الداخل^(٢).

ثانياً: السمات الرئيسية للاقتصاد المصري :

ظهر ما يسمى بإعادة الهيكلة الرأسمالية ويقصد بها إحداث تغييرات جذرية فى الهياكل الاقتصادية تجاه توجهات السوق وقد اتخذت بعض الدول عديد من الإجراءات التى ترتب عليها إعادة الهيكلة الرأسمالية وتمثلت هذه الإجراءات على النحو التالى :

(١) رمزي زكي، الليبرالية المستبدة، دراسة فى الآثار الاجتماعية السياسية لبرامج التكيف فى الدول النامية، دار سيناء للنشر، ١٩٩٣م، ط١، ص: ٩٣ .
نظر حمزة علوي وهاري ملكوف، الإمبريالية الجديدة، دار الطليعة ١٩٧٠م، ط١، بيروت، ص: ١٢، ١٣ .

(٢) محمد دويدار، إشكالية التحول الاقتصادي، مرجع سابق، ص: ٩ .

- تحجيم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي وتوفير حوافز تصل إلى حد التخليص لقطاع الأعمال الخاص المحلي والأجنبي وذلك بمنح التسهيلات الائتمانية والضرائب من أجل تعظيم أرباحهم ودخولهم وثرواتهم.
- نقل ملكية مشروعات ومؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص أو ما يسمى بالخصخصة Privatisation وقد تمخض عن هذا إعادة توزيع الثروة لصالح البرجوازية بعد تمكنها من الاستيلاء على ملكية أصول هذه الشركات والمؤسسات وإدارتها على أساس قواعد السوق .
- إيجاد بيئة نقدية ومالية متوائمة مع الاقتصاد الدولي ومستقرة من خلال السعي للقضاء على العجز في موازنة الدولة عن طريق تقليل الإنفاق وزيادة الموارد في المعاملات المالية باستعمال آلية سعر الصرف.
- تكسير أي قيود مؤسسية أو قانونية أو إجرائية مفروضة على الأثمان المحلية والعالمية وتشجيع الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال التصدير وتتضمن الوسائل المتخذة لتحقيق تلك الأهداف على النطاق المحلي إلغاء الدعم المقرر للسلع والخدمات بما في ذلك امتناع الدولة عن تقديم بعض الخدمات واسترداد جزء من تكلفة الخدمات التي تقدمها من المستفيدين، وعلى الصعيد الدولي إزالة العوائق أمام التجارة الدولية وحفز التصدير .
- الاعتماد على مصادر التمويل الأجنبي الغربي في تمويل اللوردات للسلعية.
- سن القوانين التي تخدم مصالح الطبقة المسيطرة كمنع الإضراب وتجميد

الأجور وملاحقة النقابات^(١).

وقد ترتب على إعادة الهيكلة نتائج اجتماعية أهمها الغلاء والتضخم والفقر وسوء توزيع الثروة واستشراء البطالة.

وقد لعبت الدولة في مصر دوراً رئيسياً في تدعيم آليات التبعية والاستغلال للرأسمالي الأجنبي والمحلي على السواء. أي في إنتاج وإعادة الإنتاج الواسع للبنيان الرأسمالي المتخلف الراهن. فقد كانت الدول أداء التغييرات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المبعينات، بل كانت الدولة ذاتها مسرحاً للصراع الطبقي^(٢).

فليس صحيحاً ما يقال عن تراجع الدولة في حياة البلاد الاقتصادية في ظل الانفتاح وسيادة آليات السوق للرأسمالية المحلية والعالمية، وإنما أصاب التغيير العميق وظيفة الدولة الاقتصادية الاجتماعية فبعد أن كانت الدولة في الستينات الأداة الاستراتيجية لتعبئة الفائض الاقتصادي وعنصرًا أساسيًا في عملية الإنتاج الاجتماعي وفي توسعة المطرد (أي في عملية التنمية الاقتصادية الاجتماعية المستقلة) أصبحت وسيطاً ماليًا بين رأس المال المحلي ورأس المال الدولي بما تعقده من قروض ضخمة مع المؤسسات المالية

(١) نادر فرجاني، إعادة الهيكلة الرأسمالية في مصر، الأهرام، ١٩٩٥/١٢/٥.

ومزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى :

إبراهيم سعد الدين، دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي، ندوة الدولة ودورها في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي، بيروت، ١٩٩١م، ص: ٨٦.

(٢) محمد عبد الشفيع عيسى، نحو تأصيل فلسفي لدور الدولة، مرجع سابق، ص: ١٨٥.

والدولية. ووجدت الدولة المصرية نفسها في النهاية تعيش على القروض الأجنبية فقد حدث تغيير جذري في وظيفة الدولة الاقتصادية، فبعد أن كانت وظيفة الدولة هي تحقيق التراكم الرأسمالي العلم أصبحت أداه استراتيجية لتحقيق التراكم الرأسمالي الخاص، وإجراء هذا التحول كان لابد من تحطيم القيود التشريعية والهيكل المؤسسية التي تعوق حركة رأس المال المحلي والأجنبي أيا كانت صورته مالي أو تجاري أو اجتماعي والعودة مرة أخرى لأليات الاستغلال الرأسمالي وتسليم قيادة الاقتصاد الوطني لرأس المال الدولي ورأس المال المحلي المرتبط به أي العودة إلى التبعية وتعميق التخلف^(١).

وتتبلور على هذا النحو فكرة الطبقة الريفية تلك التي تبدد الفائض وتقف حائلاً دون تطور قوي الإنتاج وتطلق على الشق غير المنتج من الطبقة الرأسمالية.

ويمكن وصف اقتصاد معين بصفة الريفية إذا كان جانب هام من موارده ومصادر دخله التي يتعيش عليها خلال فترة زمنية معينة تتولد من خلال الريع الخارجي الذي يحصل عليه مقابل هبة من هبات الطبقة .

(١) عادل غنيم، النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة، دراسة في التغيرات الاقتصادية والطبقية في مصر ١٩٧٤ - ١٩٨٢م، دار المستقبل العربي، ط١، ١٩٨٦م، ص: ١٣٦.

ومزيد من التفاصيل عن دور الدولة الاقتصادي:

عادل غنيم، الإيديولوجية الديمقراطية وصراع الطبقات في مصر، للطبعة، العدد العاشر، السنة الثمانية، أكتوبر ١٩٦٦م، ص: ٤٩.

ولا شك أن السياسة الاقتصادية للدولة تعكس تأكيد موضوعي للاتجاه نحو دخول تعبر عن موقف ريمى للطبقة التي تسيطر على الدولة فى مصر. حتى أن الاقتصاد المصرى تغلب على مكونات دخله العناصر الربعية التى تشكل نحو ٤٥% من مكونات هذا الدخل، حتى صارت الربعية اتجاهاً وجزءاً من المناخ الاقتصادى العلم ونمطاً فى الأداء الفردى والقومى. وسوف نوضح أهم ملامح الاتجاه الريمى للدولة فى مصر على النحو التالى:

- اتجاهاً تساقص الوزن النسبى للإنتاج المادى فى الزراعة والصناعة فى المقارنة بالخدمات بصفة عامة والخدمات غير المنتجة بصفة خاصة.
- الاتجاه نحو تساقص الوزن النسبى للمنتجات التى يمكن تجديد إنتاجها (القطن وغيره من المنتجات الزراعية) لصالح المنتجات القابلة للتضوب (البترول). ومن ثم يكون من الطبيعى أن يتزايد الاعتماد على الخارج فى الغذاء وفى أدوات الإنتاج وفى فنون الإنتاج فى السلع الاستهلاكية الصناعية فى مواجهة الأوضاع المالية للخارجية المتزايدة الحرج مع انتعاش مظاهر تبيد الفائض فى صورته المالية^(١).
- تزايد فقدان السيطرة على شروط تجديد الإنتاج (وهو ما يعنى زيادة درجة التبعية الهيكلية) يصبح من الطبيعى أن يتزايد الاعتماد المصرى على دخول نقدية يتوقف أغلبها على ظروف لا يسيطر عليها المجتمع المصرى. إذ توجد فى خارجه فى إطار الاقتصاد للرسمالى الدولى بقواه المسيطرة، وفوائد البترول تصدر فى شكل مادة خلم ويستخدم كمورد

(١) محمد دويدار، الاتجاه الريمى للدولة فى مصر، ص: ٩٠ - ٩١.

مالي يخضع في تحديده لظروف السوق الرأسمالية العالمية في نقلها وهذا يعكس اتجاهًا ريعيًا للدولة، وعائد قناة السويس يتوقف على حركة السفن الدولي التي تتحدد بظروف الاقتصادي الدولي، والدخل الناتج عن النشاط السياحي يعتمد على ظروف الاقتصاد التي يأتي فيها السياح وكذلك تحويلات المصريين للعاملين في الخارج تتوقف على ما يحدث في الاقتصاد الرأسمالي والبلدان العربية البترولية^(١).

- إذا أضفنا ما يوجد من دخل ريعي بطلالة مقنعة في بعض الوظائف في الإدارة الحكومية وبعض شركات القطاع العام وهو ريعي بقدر حصول من يشغلون هذه الوظائف على دخول لا تتفق مع مساهماتهم الحقيقية في إنتاج الناتج .
- تزيد أهمية الاستخدام الريعي للمدخرات الفردية باتجاه تفضيل المدخرات الخاصة المحلية نحو إقراض الحكومة، أي تفضيل الفائدة كنوع من الدخل وهو اتجاه ريعي.
- تفضيل العيش على فائدة الودائع وخاصة من العملات الأجنبية، وهو تفضيل يمارسه كذلك الجهاز المصرفي (والاقتصادي) عن طريق توظيف أمواله في مقابل الفائدة التي يحصل عليها من إيداعاته في الخارج .
- تجدد إنتاج السلع التصديرية بالاعتماد المتزايد على وسائل الإنتاج المستوردة.

(١) فاطمة الشريبي، الاتجاهات الريعية في الاقتصاد المصري، مرجع سابق، ص: ١٠٨، ١١٠ .

- الاعتماد المتزايد على الخارج في استيراد السلع الصناعية الإنتاجية والاستهلاكية^(١) .
- ومن أهم السمات الربية في الاقتصاد المصري ظهور ما يسمى بالاقتصاد الخفي * Hidden Activities أو التي تمارس تحت الأرض Under- ground، وتلجأ الأدبيات التي تتعامل مع مثل هذه الظاهرة إلى استخدام مصطلحات لوصف إجمالي المعاملات في الأنشطة الخفية أهمها الأنشطة السوداء Black أو غير الرسمية Inofficial أو غير النظامية Informal أو غير المسجلة Unrecorded تحت الأرض Subterranean المولزية Parralled وانخرطت أعداد متزايدة من السكان في نشاط الاقتصاد الخفي، ويمكن أن نحدد للدخول السوداء تتمثل فيما يلي :

(١) محمد دويدار، الاتجاه الربي في مصر ، مرجع سابق، ص: ٩٠-٩١ .
 بعد Gutmann ١٩٧٧م أول من لفت الانتباه إلى ظاهرة الاقتصاد الخفي عندما نشر بحث عن الاقتصاد السفلي Subterranean Economy والذي أشار فيه، إلى المعاملات الاقتصادية التي لا يتم تسجيلها ضمن حسابات الناتج القومي الإجمالي ولكنه لم يسلب أو آخر لم تدخل ضمن هذه الحسابات .

وقد أطلقت تعبيرات متعددة على الاقتصاد الخفي والاقتصاد الثاني Second economy والاقتصاد الظل Shadow economy والاقتصاد المقابل Counterpart economy والاقتصاد الباب الخلفي Black door economy والاقتصاد المغمر Submerged economy انظر بالتفصيل محمد إبراهيم السقا، الاقتصاد الخفي في مصر ، مكتبة النهضة العربية ، ١٩٩٦م، ص: ١٢.

- مكتسبات الأعمال الإضافية أو غير الرسمية والذين يجمعون بين وظيفتين أو كما يطلق عليهم في الأدب الغربي Moonlighting أولئك الذي يعملون خلسة في ضوء القمر خارج ساعات العمل الرسمية ، وأصبح التغيب عن العمل مرضاً مستعصياً في الاقتصاد المصري ومؤثراً سلبياً على الإنتاجية وقلدت للدخول من الأعمال الإضافية وغير الرسمية بنحو ٥١٤ مليون جنيه سنوياً في عام ١٩٨٠م .
- ومن الدخول السوداء للمضاربة في الأراضي والعقارات بلغت هذه الأرباح نحو ٣٢٩ مليون جنيه في عام ١٩٨٠م .
- الأرباح المتولدة من تجارة المخدرات والتي بلغت من صنف واحد هو الحشيش ١٢٨ مليون جنيه عن عام ١٩٨٠م^(١) .
- وتضم الدخول السوداء أنشطة عديدة لا يمكن إجمالها داخل هذه الأنشطة بسبب طبيعتها الخاصة والتي تعد مخالفة للقانون مثل الرشوة والعمولات والسرقة وتهريب الأموال وأنشطة التهريب للسلعي وأنشطة القمار والدعارة والتهريب الجمركي والتعامل في النقد الأجنبي في السوق السوداء .

وهذه الأنشطة تتخل ضمن دائرة الجريمة الاقتصادية وهي أنشطة لها آثار تخريبية واضحة على بنية الاقتصاد القومي وعلى كفاءة أدائه . ومن الجدير بالذكر أن من قاموا بهذه الأنشطة تمكنوا من غسل أموالهم وعادوا

(١) محمود عبد الفضيل أبعاد ومكونات الاقتصاد الخفي وحركة الأموال السوداء في الاقتصاد العربي ١٩٧٤-١٩٨٤ السنة الخامسة والمبعون ، العدد ٤٠ ، إبريل ، ١٩٨٥ .

إلى الظهور في صورة شخصية محترمة (رجال أعمال)^(١) .

- ومن أهم الدخول الربعية مقدار ما حصلت عليه مصر من معونات وقروض . وتشير الأرقام إلى الزيادة في إيرادات مصر من العملات الأجنبية في عام ١٩٩٠/١٩٩١م وتحقيق فائض مقدره ٢,٢ بليون دولار لا علاقة لها بتحسين الأداء أو زيادة الإنتاجية وارتفاع كفاءتنا في التصدير وإنما يرجع إلى :

× ارتفاع صادراتنا من البترول وزيادة الكميات المصدرة ٧٤٢ مليون دولار .

× زيادة فيما قدم إلينا من منح رسمية ٣٧٤ مليون دولار .

× زيادة فيما نحصل عليه مقابل ما نقدمه من خدمات للسفن والطائرات الأجنبية في الموانئ والمطارات المصرية ٢٧١ مليون جنيه .

ويوضح جلال أمين أن لفظ الربيع لا يصف اقتصادنا بما يستحق لأن المسألة ليست مجرد الحصول على دخل بلا جهد بل يتعلق بدخل يعطي على سبيل الإحسان ومن قبيل الشفقة (الهبات الواردة من بعض الدول) أو مكافأة على خدمات ليست مقبولة تمامًا من الناحية الأخلاقية كالمعونات المتوقعة على اشتراكنا في حرب الخليج أو الدخل الذي نحصل عليه من تقديم خدمات وتسهيلات للطائرات والسفن الأجنبية أو لتخفيض الفوائد على الديون كلما ثبت أن سلوكنا حسن إزاء إسرائيل مثلاً أو نحو ذلك في هذه الحالة قد يكون

(١) فاطمة أحمد الشربيني، الاتجاهات الربعية في الاقتصاد العربي، مرجع سابق،

من الملائم أن نستخدم بدلاً من اصطلاح الاقتصاد الريعي اصطلاحاً مثل اقتصاد البقشيش فهو أنقى .

- انخفض نصيب الأجور من ٤٥% عام ١٩٧٤ إلى ٣٥% عام ١٩٨٤ / ١٩٨٥ بينما في المقابل ارتفعت عوائد التملك من ٥٥,٧% عام ١٩٧٤ إلى ٦٥% عام ١٩٨٤/١٩٨٥^(١) .

ولم تعد السمات للريعية قاصرة على اعتماد الدولة بمفردها على تلك الدخول الريعية وإنما صارت للريعية سمة عامة بمعنى أنها صارت جزءاً من المناخ الاقتصادي للذي يعيش فيه الفرد، كما أن للريع صار جزءاً هاماً من دخول الأفراد، واتجه تفضيل الأفراد للعيش على فائدة الودائع المحلية والدولارية ونفورهم من ارتياد المجالات الاستثمارية في شتى الأنشطة الاقتصادية.

ولعل ظهور ظاهرة شركات توظيف الأموال هو تعبير عن انتشار الاتجاه الريعي في حنايا الاقتصاد المصري والحافز الرئيسي يتمثل في ارتفاع العائد الذي تمنحه الشركات للمودع. ولذلك يمكن القول أن ظاهرة شركات توظيف الأموال هي بلورة للاتجاه الريعي وتغذية لنظام القيم الريعي الذي يعتمد على الكسب بغير عمل منتج، فقد انفصل العائد عن الجهد أو تحمل المخاطر، وأصبح العائد لا يعدو أن يكون رزقاً أو حظاً أو صدفة وليس جزءاً من نظام إنتاجي. ومن هنا يظهر للفرق بين العقلية الريعية والعقلية الإنتاجية التي ترى العائد أو للكسب هو نتيجة لعمل إنساني منظم

(١) جلال أمين ، الدولة الرخوة ، مرجع سابق .

وكجزاء على الجهد لو مقابل تحمل المخاطر يندرج في تصور متكامل للنظام الإنتاجي^(١).

وقد أدى نمو ظاهرة شركات توظيف الأموال في مصر إلى مزيد من التوزيع للمجتمع المصري أي تزايد أعداد الأفراد الذين يعيشون على ريع الایداعات لدى تلك الشركات دون جهد، فقد قامت بعض عناصر الطبقة الوسطى بتصفية أصول إنتاجية حقيقية مثل الأراضي الزراعية والمصانع والورش والأسهم وتحويلها إلى صكوك مالية (أصول ورقية) لدى شركات توظيف الأموال مما يؤثر على التراكم الإنتاجي في المجتمع المصري، وهكذا تم خلق (المواطن المتريع) الذي يهجر العمل المنتج ليرتكز إلى الدخل الريعي الذي يهبط عليه كل شهر دون جهد أو تعب.

(١) السيد يس، أوراق ثقافية، مصر بين الأزمة والنهضة، كتاب الأهرام الاقتصادي، ٤٧ يناير، ١٩٩٢م، ص: ٣٩.

◆ الفصل الثالث

◆ هيمنة رأس المال المالي
وقدويل المدرخراست

أولاً: صعود الرأسمالية المالية :

هيمنت الرأسمالية المالية على الاقتصاد الرأسمالي العالمي أو ما يسمى أحياناً بصعود الرأسمالية المالية، ومعروف أن هذه الرأسمالية المالية قد أخذت في الظهور منذ نهاية القرن الماضي مع انتقال الرأسمالية من أوضاع المنافسة إلى أوضاع الاحتكار. ومع تركيز رأس المال وتزايد نشاط المصارف وتقديمها الائتمان الكبير لكبار الرأسماليين أمكن لقلّة من الاحتكاريين أن تخضع لإشرافها مجموع العمليات التجارية والصناعية في المجتمع. ونشأت الصلة الوثيقة بين المصارف والصناعة وتطورت العمليات لتكون النتيجة هي خضوع الرأسمالي الصناعي للمصرف واندماج رأس المال المصرفي ورأس المال الصناعي ليشكلا ما نسميه رأس المال المالي^(١).

وقد كتب لينين عن جوهر الرأسمالي المالي، (إن نشوء الاحتكارات الصناعية وتمركز الإنتاج يؤديان إلى تمركز الرأسمال في الأعمال المصرفية البنكية وإلى نشوء الاحتكارات المصرفية، فقد حدث اندماج واقتران البنوك والصناعة وهذا هو تاريخ نشوء الرأسمالي المالي فالبنوك تشتري أسهم الاحتكارات الصناعية والتجارية واحتكارات الضمان والتأمين وتصبح شريك لها ومن جهتها تملك الاحتكارات الصناعية أيضاً أسهماً من البنوك الشريكة معها، مما يؤدي إلى تشابك واندماج الرأسمالية الاحتكارية البنكية والرأسمالية الاحتكارية الصناعية، وعلى هذا الأساس يظهر الرأسمال المالي وهو يتجلى في كون الرأسماليون الذين يرأسون الاحتكارات البنكية هم

(١) فؤاد مرسى، التمويل المصرفي للتنمية، منشأة المعارف بالإسكندرية، ١٩٨٠م، ص:

أنفسهم الذين يرأسون الاحتكارات الصناعية والتجارية وغيرها^(١) .

كما اعتبر لينين الإمبريالية هي هيمنة رأس المال المالي فلقد مد رأس المال المالي شبكه على كافة بلدان العالم ، ولكي تحقق هذه الهيمنة فإن هناك امتداد رأسمالي داخلي وامتداد رأسمالي خارجي، فالامتداد للرأسمالي الداخلي يتم عبر الاتساع النسبي للقطاع المنتج لأدوات الإنتاج والامتداد الخارجي للرأسمالية يتم عبر تصدير رأس المال^(٢).

وتحدث لينين عن طفيلية رأسمالية الاحتكارات والطغمة المالية والنزوع إلى السيطرة واستغلال عدد متزايد من الشعوب الفقيرة كل ذلك يشكل السمات المميزة للرأسمالية، وهي السمات التي تجعلنا نصفها بأنها الرأسمالية الطفيلية أو المتقيحة أو المتعفة. ويظهر بصورة واضحة طفيلية رأسمالية الاحتكارات المالية من خلال نمو فئة أصحاب الدخول والإيرادات الريعية الذين يعيشون من تصدير رؤوس الأموال^(٣) .

فالطفيلية في ضوء التحليل اللينيني ترتبط برأس المال المالي الذي يرتبط نشاطه بالاستثمار المالي عن طريق إصدار الأسهم والسندات والمضاربات

(١) نيكيتين، أسس الاقتصاد الميخاسي ، ترجمة إلياس شاهين، دار التقدم ، موسكو، ١٩٨٤، ص: ١٣٧ .

(٢) حمزة علوي وهاري مكنوف، الإمبريالية الجديدة، دار الطليعة، ط١، بيروت، ١٩٧٠م، ص: ١٢، ١٣ .

(٣) محمد عبد الشفيق عيسى، الرأسمالية الطفيلية في مصر هل هي مفهوم علمي، الطليعة، أكتوبر ١٩٨٤، ص: ١١٠. لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى : أحمد جامع ، الرأسمالية الناشئة، دار المعارف، ١٩٦٨م، ص: ٤٧، ٤٨ .

المالية وأعمال الوساطة والممسرة وكذلك عن طريق تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج بما في ذلك المستعمرات وبحيث يكتفي رأس المال المالي بالحصول على الأرباح بينما يلقي بعبء العمل الإنتاجي على الدول المتخلفة، وذلك في ضوء تقسيم العمل الدولي للرأسمالي أي نمط توزيع الأنشطة الاقتصادية بين الدول الرأسمالية المتقدمة والمتخلفة وفي ظل الرأسمالية المعاصرة صعدت للرأسمالية المالية الدولية إلى القمة وتعددت أدواتها وآليات حركتها وإعادة تشكيل الاقتصاد على المستويين المحلي والدولي^(١)

فقد شهدت الرأسمالية المعاصرة إفراطاً في تراكم رأس المال النقدي^(٢) بالمقارنة برأس المال المنتج وهي ظاهرة مصحوبة بحركات رأس المال النقدي دولياً وبالأزمة الحادة في الأوضاع المالية للحكومات وارتفاع أسعار الفائدة دولياً مع التقلبات الشاملة في أسعار الصرف ومصحوبة في الوقت

(١) فؤاد مرسي، للرأسمالية تجدد نفسها، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٠م، ص ٢٣٣ .

(٢) عندما انتهزت بورصة نيويورك في أكتوبر ١٩٨٧ وخسرت في يوم واحد ٥٠٠ مليار دولار لم يكن ذلك الحدث المذهل تعبيراً عن أزمة بورصة عالمية بقدر ما كان تعبيراً عن أزمة في قلب للرأسمالية التي تربعت على قمة الاقتصاد الرأسمالي منذ عشرين تقريباً. فقد تحولت لولايات المتحدة الأمريكية بأكملها إلى المضاربة حتى الطبقة الوسطى تحولت من الاستثمار العقاري إلى الاستثمار في الأسهم، ولم يعد هذه الاستثمار الأخير مرتبطاً بحقيقة ما تمثله هذه الأسهم بقدر ما صارت تعبيراً عن حركتي رؤوس الأموال المستريحة للحصول عليها، وكلما تزايدت التوقعات من ارتفاع الأسعار للأسهم تزايد الاقتراض من المصارف لشرائها .

فؤاد مرسي، للرأسمالية تجدد نفسها، عالم المعرفة للكويت، ١٩٩٠، ص: ٢٣٣ .

نفسه بأزمة بالإفراط في الإنتاج في البلدان الصناعية المتقدمة وهي مصحوبة أيضًا بأزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية واستفحال أعباء خدماتها والانخفاض الملحوظ مؤخرًا في التدفقات المالية الممنوحة كمعونات وقروض والضغوط القاسية لصندوق النقد الدولي وبرامجه لتصحيح مسار اقتصاد البلدان النامية. وعلى العكس من هذه للتيارات نشهد في الواقع عمليات تحويل الفائض الاقتصادي والمخدرات للعادية من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة صناعيًا. وهو ما يمكن أن يسمى التدويل المتزايد لمخدرات البلدان النامية بالإضافة إلى هروب رأس المال منها، وتعويم عملاتها والمضاربة عليها بالهبوط وتخفيضها بأمر صندوق النقد الدولي^(١).

وهكذا أصبح دور رأس المال الدولي في عملية إعادة الإنتاج الدولية هو تكوين تراكم رأس مالي ضخم من خلال التركيز والتمركز للفائض الاقتصادي الدولي وتوزيعه وإعادة توزيعه من خلال استخدام آليات أسواق النقد والمال خصوصًا آليات الائتمان المصرفي. واكتسب رأس المال المالي طابعًا دوليًا ونمت المصارف المتخطية للقوميات لتصبح هي القوة الجبارة للتركيز الصناعي والمالي في الأسواق التي أصبحت عالمية حقًا. وهكذا هيمنت الرأسمالية المالية على الرأسمالية المعاصرة فلديها تراكم رأسمالي دولي هائل ولديها جهاز مصرفي بالغ الحداثة وللتقدم ولديها الدولار عملة ورقية مطلوبة ولديها أسواق نقدية ومالية دولية بأدواتها المتنوعة للقادرة على تعبئة مخدرات البلدان النامية وإعادة توزيعها دوليًا.

(١) محمد عبد الشفيع عيسى، الرأسمالية الطفولية في مصر، مرجع سابق ص: ١١٠.

ومع تدويل العلاقات الاقتصادية ودخول أسواق النقد والمال الدولية في سوق واحدة Globalization وتركز النقد في أيدي عدد قليل من المصارف الاحتكارية الدولية وتحقق كونه الاستثمارات والاقتراض كل ذلك ساهم في نمو أهمية وخطورة رأس المال المالي وجعله يكتسب طابعاً ريعياً طفيلياً، فقد صارت الرأسمالية المالية تعيش جزئياً على توظيف رأس المال لأعلى استثماره صارت تعيش على ريع الأوراق المالية لا ربح المشروعات الإنتاجية وصارت البورصة هي مرآة الرأسمالية، وغدت المضاربة وظيفه طاغية لأسواق المال والنقد وبرزت بوصفها نشاطاً جوهرياً لرأس المال، كما غدت الاحتياطات للمودعة بالعملة الأجنبية لها دوراً هاماً في إسباغ الطابع الطفيلي الريعي^(٩). وأصبح هناك نظام متزايد بين رأس المال المنتج ورأس المال النقدي وبين الاستثمار والمضاربة، وأصبح الربح منفصلاً عن الربح وهو تطور يكشف عن ازدياد الطابع الطفيلي للرأسمالية المعاصرة وبراعتها للمساعدة في انتزاع الأرباح والفوائد من كل نوع^(١٠).

واستحوذ رأس المال واحتكر إصدار الأوراق المالية والسندات والأسهم، وابتلعت المؤسسات المصرفية الكبيرة التي تهيمن على كميات هائلة من رؤوس الأموال المؤسسات الصغيرة، وحقق الرأسمال المالي أرباحاً هائلة

(٩) صارت الأقطار النفطية تعتمد في بعض دخلها القومي على عوائد من استثماراتها وتوظيفاتها الخارجية. ففي سنوات ١٩٨٢/١٩٨٣/١٩٨٤ حققت السعودية عائدًا من استثماراتها الخارجية يبلغ ١٣ إلى ١٤ مليار دولار في السنة والكويت ما بين ٧ مليار دولار أي أن هذه الفوائد تجاوزت حصيلة الكويت من تصدير النفط

(١٠) فؤاد موسى، الرأسمالية تجدد نفسها، مرجع سابق، ص: ٨، ١٠، ٢٣٣.

من خلال عمليات المضاربة والقروض بالفائدة الباهظة بالمتاجرة في المال كسلعة أكثر من المراكمة من خلال الإنتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك^(١). ويمكن القول أن رأس المال المالي رأس مال يعمل في المال وحسب وهمه هو البحث عن أقصى ربح من أي طريق، أي رأسمال لا وطن له، وهو لا يهتم بتنمية صناعية أو تجارية بقدر ما يعنيه الربح الذي يحققه ومن ثم يعتمد على تداول السندات والمضاربة في البورصات ويبرع في التلاعب المالي ويعيش من ربح السندات طفيليا على الإنتاج.

وقد سعى رأس المال المالي في مصر إلى الربح والتركيز على الأنشطة قصيرة الأجل والميل إلى تراكم رؤوس الأموال تراكما سريعا وقد استخدم في ذلك كافة الطرق المشروعة أو غير المشروعة، وقد ركز على الأنشطة الخدمية غير المرتبطة بالعملية الإنتاجية واهتم بالأنشطة التي تحتفظ بسيولته الدائمة مثل المضاربة والسمسرة والإفراض الربوي وذلك حتى يتمكن من التحول من نشاط إلى آخر حسب توقعات الربح السريع^(٢).

وقد جاءت أزمة الأسواق المالية في بلدان جنوب شرق آسيا في يوليو ١٩٩٧ تعبيرا عن هيمنة رأس المال المالي على الأسواق العالمية، حيث تم فتح أبواب الاعتماد على الخارج وتم اندماجه في الاقتصاد الكوكبي وتزايد الاعتماد على أسواق المال المتكوبة أو المعولمة، وتم إطلاق العنان لآليات السوق في إدارة وتشغيل الاقتصاد، وتحويل مهام التنمية إلى القطاع الخاص

(١) جان باي، القوانين الأساسية للاقتصاد الرأسمالي، ترجمة شريف حتة وآخرون، دار

الفكر، ط١، ١٩٥٧، ص: ٢١٥.

(٢) فؤاد موسى، التمويل المصرفي للتنمية، مرجع سابق، ص: ٢٤، ٢٥.

مع إطلاق حريته في الاقتراض من الخارج، وغيبة الرقابة الحكومية على الأسواق وعلى انتقال الأموال فيما بينها بالإضافة إلى المضاربة في البورصات وقد ترتب على ذلك أن شهدت أسواق المال وأسعار العملات الوطنية في عدد من النмор الآسيوية انهيارات مروعة وصارت اقتصاديات هذه البلاد معرضة لأزمات طاحنة كما أصبحت كثرة من هذه الشركات والبنوك مهددة بالإفلاس وسارعت بعض هذه الدول بتقليص الأنفاق العام ورفع أسعار الفائدة، فضلاً عن استنزاف جانب كبير من احتياطياتها من النقد الأجنبي، كما هرول البعض طالباً النجدة من صندوق النقد الدولي وهذا جعل البعض يطلق على النмор الآسيوية (نмор من ورق)^(١).

ويمكن أن نحدد أهم عناصر الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا في عدة عناصر من أهمها :

- الخلل الذي تزايد في السنوات الأخيرة بين جودة أداء الاقتصاد العيني من ناحية وبين عدم القدرة على الضبط والتحكم في عملية التوسع في الاقتصاد النقدي والمالي بما يشمله من أسواق العملات وتسهيلات التئمانية للبنوك وتداول للأسهم في الأسواق المالية من ناحية أخرى .
- هشاشة أوضاع القطاع المالي وتتلخص في ارتفاع مديونيات البنوك المحلية والمشاركة بالعملات الأجنبية (بالدولار) .
- التقلبات الرأسمالية قصيرة الأجل وهي أموال تجيد للكر والفر فتأتي لحظة الرواج وتخرج منها عند الأزمات .

(١) إبراهيم العيسوي، دروس مستفادة من الأزمات المالية الآسيوية، الأهرام، ١٧/١٢/

- اتسمت سياسة الاقتراض المصرفي في تلك البلدان بارتفاع نسبة قروض المجاملة نتيجة الفساد المالي وتمويل المضاريات .
- تخفيض قيمة عملاتها بنسب تتراوح من ٢٠% و ٤٠% وهبطت أسعار الأسهم في البورصات مما نتج عنه ارتفاع مخاطر الاستثمار .
- تزايد الاعتماد على تكفلات رأس المال الأجنبي وبخاصة للدهون وراء الربح السريع^(١) .
- اندمجت في الاقتصاد العالمي وربطت أسواق المال فيها ربطاً وثيقاً بالأسواق المالية العالمية دون قيود أو ضوابط .
- اندفعت نحو تحرير أسعار الصرف ورفع القيود على التعاملات في العملة الوطنية.
- اتجهت نسبة كبيرة من القروض إلى المصارف في البورصات وتمويل الاستثمار العقاري بدلاً من تمويل الاستثمار الإنتاجي .
- انفتحت الأبواب بلا ضابط أمام المضاريات المحمومة على أسعار الصرف.
- أدت تلك الأزمة إلى تدخل صندوق النقد الدولي لإعادة الانضباط إلى القطاع المصرفي وما يرتبط بذلك من مشروطية وتدخل في إدارة الشؤون الاقتصادية والمالية لتلك البلدان^(٢) .

(١) محمود عبد الفضيل ، الاقتصاد السياسي للأزمة المالية في آسيا، الأهرام، ١/٢/ ١٩٩٨م.

(٢) إبراهيم الحصري، دروس مستفادة ، المرجع نفسه .

ثانياً: الجنور التاريخية لنشاط الرأسمالية المالية في مصر :

يرجع نشاط رأس المال المالي الأجنبي في مصر إلى فترة حكم إسماعيل ١٨٦٣-١٨٧٩ حيث تعتبر هذه الفترة نقطة التحول في عملية الانتقال التاريخية من الإقطاع إلى الرأسمالية، وقد لتقت تلك الفترة مع مرحلة التوسع للشامل للرأسمالية العالمية وبداية تحولها للاحتكار، وأخذت مصر ترتبط بالسوق الرأسمالي العالمي نتيجة للتوسع في زراعة القطن وتصديره لتعويض صناعة النسيج البريطانية عن وارداتها من القطن الأمريكي التي هبطت بسبب الحرب الأمريكية. وتدفق رأس المال الأجنبي على مصر وظهر عدد من البنوك الأجنبية الخاصة منها على سبيل المثال ديلور وباستريه ولبنهليم وشركاه ودريفيو وجالو ولاتسون وشركاه ولاتنو وشركاه فضلاً عن البنوك الأجنبية التي يملكها أفاقون دوليون أمثال سابانيه وبرافين وفارلي وغيرهم. وبعد محاولات عديدة للبنوك الخاصة ظهرت البنوك الكبرى ذات السطوة المالية مثل الاتجلا اجبيشان عام ١٨٦٤ والعثماني في عام ١٨٦٨ والكوفتوار عام ١٨٦٩ والكريدي ليونيه في عام ١٨٧٤ وتأسست هذه البنوك للوساطة بين الرأسماليين الإنجليز والفرنسيين والخبير المدنيين فكانت أشبه بصندوق الدين، فلما أنشئ صندوق رسمي للدين بدأت مرحلة أخطر من حياة البنوك فلم تعد مجرد وسيط بل بدأت تفرض قبضتها على مصر الإقطاعية بأكملها^(١).

وتأسست بنوك من مختلف الجنسيات فرنسية وإنجليزية وإيطالية وبلجيكية أقرب إلى تشكيل رأس مال دولي وكانت هذه البنوك ذات اتجاهين

(١) عادل غنيم، ثورة يوليو والرأسمالية، المطبعة، العدد السابع، يوليو، ١٩٦٥ ص: ١٦٦.

واضحين، فهي إما بنوك عقارية لم تكن مهمتها تنمية الملكية الرأسمالية للأرض وإنما نزع ملكية المصريين للأراضي، فكانت هذه البنوك تقرض كبار الملاك وأحياناً الفلاحين بفوائد بلغت ١٠% من أصل القروض، وانتهت بنزع ملكية جزء كبير من أراضي المقترضين وصارت بدورها من كبار الملاك. أو بنوك تجارية كانت بمثابة مكاتب إيداع لصالح رأسماليتها في المركز مهمتها تحويل تجارتها الخارجية مع مصر والاستيلاء على مصادر الثروة فيها فمن جانب كانت تتولى تزويد الرأسماليين في جالياتها بالقروض لتمويل محصول القطن سنوياً مما يعني الاستيلاء على المحصول بأبخص الأثمان والاحتفاظ بأكبر ربح كانت مهمتها تمويل نهب القطن وتحول الأرباح إلى مراكزها بالخارج، كانت هذه البنوك تعمل إذن في مصر بمثابة بنوك للمضاربة على القطن ومع ذلك تغري المصريين أو تحملهم حملاً على إيداع أموالهم فيها لتستغلها في نهب الفلاحين وإنعاش مراكزها الرئيسية في الخارج^(١).

وخلال الفترة ذاتها ظهر عدد من الممولين اليهود واليونانيين والتمصريين وكان الممولون اليهود ينتمون بالقرابة إلى كبار الماليين اليهود في أوروبا أمثال روتشيلد ولوبنهايم وكاهن وجاننز الذين كانوا يمنحونهم التسهيلات الائتمانية وكان نشاط هؤلاء المستوطنين يتركز في أول الأمر في أعمال السمسة والوساطة بين البيوت المالية والخبوي لعقد القروض وتحويل العمليات التجارية للحكومية ومن أشهر هؤلاء البنكييرة عائلات

(١) نؤاد مرسى، التمويل المصرفي للتنمية الاقتصادية، منشأة المعارف بالإسكندرية،

١٩٨٠م، ص: ٣٨، ٣٩.

قطاوي ومنشة وسوارس وسرسق وقد جمعت تلك الفئة ثروات طائلة استخدمتها في إنشاء بيوت مالية خاصة بها، وتطورت أعمالها تطوراً ملحوظاً على إثر إفلاس الخزانة العامة وأخذت تتحول إلى النشاط العقاري أي في إقراض كبار الملاك وفي استصلاح الأراضي وبيعها بالتقسيط. وكانت تلك الفئة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالبنوك والاحتكارات الأجنبية فكان بنك قطاوي على صلة وثيقة ببنك لوبنهايم وكان بنك سوارس مرتبط ببنك باريس، وكان الأخوان سوارس على رأس النقابة المالية التي أشرفت على تأسيس البنك العقاري المصري بالاشتراك مع بنك الكريدي ليمونيه، وساهمت عائلة هراري في تأسيس البنك الأهلي المصري بالاشتراك مع سلفاجو وسيرانست كامل^(١).

وفي أوائل القرن العشرين حاول بعض المصريين الأغنياء دخول ميدان الأعمال المصرفية منهم سنوت حنا وعائلة ويصا بأسبيوط والديب وحفني بالإسكندرية غير أن رواد البرجوازية المصرفية الأوائل لم يستطيعوا الصمود لمنافسة المتصرين والبنوك الأجنبية وكانت هذه علامة أكيدة على ضعف البرجوازية المصرية التي كانت لا تزال في مرحلة التكوين الأولى. ويوضح فؤاد مرسى أن البنوك هي جزء لا يتجزأ من الاقتصاد الدولي، فقد نشأت ونشطت كنظام مكمل للاقتصاد الرأسمالي يستجيب في المقام الأول لأعمال الاستثمار التي يرتادها رأس المال الأجنبي بحثاً عن أقصى ربح^(٢). كما أن نشأة البنوك في مصر اختلفت عن نشأتها في نموذج البلدان

(١) عادل غنيم، ثورة يوليو والرأسمالية، مرجع سابق، ص: ١٦٦.

(٢) فؤاد موسى، التمويل المصرفي للتنمية، مرجع سابق، ص: ٢٨، ٢٩.

الرأسمالية، حيث أن نشأتها في النموذج الرأسمالي كان تطوراً طبيعياً للرأسمالية المحلية في المرحلة البدائية من الرأسمالية وهي مرحلة الرأسمالية التجارية ومن ثم كانت نموذجاً نامياً. أما في مصر فقد نشأت كظاهرة مستوردة مغتربة في مجتمع إقطاعي تابع. كما أن البنوك في النموذج الرأسمالي نشأت بفضل رأس المال الربوي وفي خدمة رأس المال التجاري كنظام طليعي يعمل على تنمية الرأسمالية وتمكنها في مواجهة الإقطاع من تكوين وتوحيد السوق المحلية تحت قيادتها. أما في نموذج مصر فقد نشأت البنوك بفضل رأس المال الأجنبي نتيجة تشابك رأس المال للمصرفي ورأس المال الصناعي في المرحلة الاحتكارية. وكانت مهمة البنوك هي نماء ونقل ودفع وتحويل الأرباح والفوائد إلى خارج مصر، ولم تلعب هذه البنوك دور الوسيط لتجميع المنخرات بل كانت من البداية عملاً أصيلاً لحساب رأس المال المالي، أو بعبارة أخرى كانت البنوك احتكاراً أجنبياً دخيلاً على اقتصاد مصر يحول أو يسهل عملية تحويل ثرواتها إلى الخارج^(١).

وقد كانت ولادة بنك مصر ترجمة حقيقية وتجسيد واضح للمد الوطني بعد ثورة ١٩١٩ فلأول مرة في تاريخ مصر يتكون بنك أسهمه خالصة على المصريين فقط. فبعد ثورة ١٩١٩ تمكنت بعض عناصر الرأسمالية الوطنية إلى الدعوة إلى مقاطعة البنوك والشركات الأجنبية وسحب المصريون ودائعهم من المصارف واشتروا بها أسهم في بنك مصر رغبة في التحرر من السيطرة الأجنبية وضمان مصدر للقروض الأجنبية يمكن الاعتماد عليه. وكذلك تحول شق من استثمارات كبار ملاك الأراضي الزراعية إلى مجالات

(١) فؤاد مرسى، المراجع السابق، ص: ٢٨، ٢٩.

إنتاج غير مرتبطة بالأرض، وتم توظيف رؤوس الأموال في الاستثمارات الإنتاجية وتمصير الاقتصاد الوطني.^(١)

وقد أسس بنك مصر نحو عشرون شركة وهذه الشركات أحدثت انتفاضة وطنية هدفت إلى الاستقلال الاقتصادي وبالفعل نجح البنك في مد يد العون للرأسمالية المصرية^(٢).

وقد كان نجاح بنك مصر من شأنه إزعاج القوى الاستعمارية ومن هنا بدأ الترتيب للأجهزة على تلك التجربة فبالرغم من أن التجربة قد بدأت مصرية خالصة إلا أنها وقعت في براثن رأس المال الأجنبي في نهايتها عبر الشراكة الأجنبية إذ تكونت بعض شركات البنك برأسمال مشترك فنجد شركة

(١) الشركات التي أنشأها بنك مصر هي مطبعة مصر - شركة مصر لحلج الأقطان - شركة مصر للنقل - شركة مصر للتمثيل والسينما شركة مصر للغزل والنسيج - شركة مصر لمصايد الأسماك - شركة مصر لنسيج الحرير - شركة مصر لتصدير القطن - شركة مصر للطيران شركة بيع المصنوعات - شركة مصر للتأمين - شركة مصر للملاحة - شركة مصر للسياحة - شركة مصر للغزل والنسيج - شركة مصر لأعمال الأسمنت - شركة مصر لصبغاي البيضاء - شركة مصر للمناجم والمحاجر - شركة مصر لصناعة وتجارة الزيوت - شركة مصر للمستحضرات الطبية - شركة مصر للحرير الصناعي.

لعب بنك مصر دوراً في لعالم العربي فقد فتح له فروع في فلسطين والعراق وسوريا ولبنان . شارك في العديد من المشروعات الاقتصادية في الحجاز وإقامة رحلات تجارية في مختلف أنحاء شرقي البحر المتوسط والسودان .

(٢) فتحي رضوان طلعت حرب : بحث في العظمة، دار للكتاب العربي للطباعة والنشر، بدون تاريخ، ص: ٣٢

مصر للتأمين تأسست عام ١٩٣٤ بمساعدة مؤسسة بارونج البريطانية وشركة الملاحة دخلت مع شركة كوكس وكينجز البريطانية وشركة مصر للطيران في شراكه إنجليزية وبهذا تخلى بنك مصر عن شرط الجنسية في حمله أسهم هذه الشركات، ويزداد الهجوم على تجربة بنك مصر حتى تم تصفية هذه التجربة عام ١٩٤٠ وبضررها تم تصفية البرنامج الصناعي الذي نبناه طلعت حرب على أيدي القوى الاستعمارية والعناصر المرتبطة بها^(١).

وقد شهد الاقتصاد المصري عدة تغييرات بعد ثورة يوليو فقد كان إنشاء المؤسسة الاقتصادية خطوة هامة سهلت إجراءات الحراسة وتصفية المؤسسات الإنجليزية والفرنسية وألزلتها إلى الدولة.

ولقد ترتب على قيام المؤسسة الاقتصادية ونشاطها أن سيطر القطاع العام على أربعة بنوك تجارية تمثل في مجموعها حوالي ٤٥% من نشاط الجهاز المصرفي، كذلك هيمن القطاع العام على أكبر شركات التأمين في مصر، وفي عام ١٩٦٠ أمم البنك الأهلي وبنك مصر وكان ذلك خطوة هامة نحو تدعيم سيطرة الدولة على الاقتصاد . وإذا كان تأميم البنك الأهلي إجراء

(١) محمود متولي، الأصول التاريخية للرأسمالية العربية وتطورها، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة، ١٩٧٤م

- مزيد من التفصيل انظر:

مسلمية سعيد، بنك مصر العشرينات وبنك مصر المبعينات ، قضايا فكرية ، أزمة النظام الرأسمالي في مصر ، أغسطس أكتوبر ١٩٨٦، ص: ٦١.

- إريك دافيز ، مؤرق البرجوازية الوطنية الصناعية في العالم الثالث تجربة بنك مصر ، ترجمة سامية الرزاق، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ط١، ١٩٨٨م.

عاديًا لأنه كان البنك المركزي للدولة منذ عام ١٩٥٧ إلا أن تأميم بنك مصر كان خطوة هامة في طريق التحول الاشتراكي حيث كان يسيطر على أكثر من عشرين شركة ويمثل وحده حوالي ٤٠% من نشاط البنك التجاري وكان ذلك أشبه بمؤسسة قابضة ذات طابع احتكاري، وكان معنى تأميم بنك مصر سيطرة الدولة عليه وتوجيهه في صالح الاقتصاد القومي^(١).

فقد كان الجهاز المصرفي حتى عام ١٩٧٤ مملوكًا بالكامل نتيجة للتأميم الشامل لرأس المال المصرفي الأجنبي والمصري في الستينيات ، وتشكلت على نطاق واسع علاقات رأسمالية الدولة الوطنية في مجال تداول رأس المال النقدي حيث يتحول رأس المال النقدي الودائع المصرفية إلى رأس مال انتمائي (القروض والسلفيات يتحول بدوره إلى رأس مال صناعي أو تجاري ... الخ معبرًا عن العلاقة الديناميكية بين الدولة باعتبارها مالكة لوحدات الجهاز المصرفي وأصحاب رأس النقدي (أصحاب الودائع المصرفية) من ناحية وبينها وبين مختلف أقسام الرأسمالية الخاصة والعامة والصناعية والزراعية (المقترضون من الجهاز المصرفي) وأصبحت الفائدة التي تدفع لأصحاب رأس المال النقدي (الفائدة على الودائع لأجل) والفائدة المدينة التي تحصلها البنوك العامة، والربح المصرفي الذي تحققه (الفائدة المدينة- الفائدة الدائنة) أصبحت جميعها مقولات لرأسمالية الدولة الوطنية وصورًا مختلفة لفئات القيمة الذي تتدخل الدولة باعتبارها مالكة لوحدات الجهاز المصرفي لتعيد توزيعه بين مختلف أقسام الرأسمالية وأصبحت الدولة الوطنية بتأميم الجهاز المصرفي قلادة على تعبئة الفائض لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية

(١) محمد أنيس، ثورة يوليو، مرجع سابق، ص: ٢٤٧ .

المخططة والتمويل المصرفي للتنمية أي تحويل رأس المال النقدي إلى رأس مال منتج. وبالت الدولة تملك موضوعيًا إمكانية التخطيط المالي إلى جانب إمكانية التخطيط العيني الذي تشكل الملكية للعلمة لوسائل الإنتاج الأساسية قاعدته المادية. وتحقق

لأول مرة في تاريخ مصر الاقتصادي الحديث تكامل الجهاز المصرفي مع الاقتصاد القومي بعد أن كان متكاملًا مع الرأسمالية الدولية وأداة للاحتكارات الاستعمارية لنهب مصر وإدماج اقتصادها في السوق الرأسمالية العالمية^(١) ^(٢).

ولكن تجربة الستينات قد أثبتت أن التأميم وحده لا يكفي لتحقيق سيطرة الدولة الفعلية على موارد البنوك النقدية . فهو لا يعدو أن يكون تغييرًا في

(١) عادل غنيم، النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة، مرجع سابق، ص: ٢٤٦.
(٢) السمة الاحتكارية من أهم السمات لطبيعة نشاط الرأسمالية المصرية قبل ثورة يوليو إذ يلاحظ احتكار شركات النقل من قبل قلة محدودة وعلى رأسها أبو رجيله وسوايرس، والعبد، كما أن شركات المقاولات تحتكرها قلة محدودة وعلى رأسها العبد وعلي أيوب وعلى ضيف ومحمد على حسن واحتكار شركات القطن من قبل قلة محدودة على رأسها أمين يحيى وعبود محمد فرعلي ورغم احتكار بعض عناصر للرأسمالية لأنشطة محدودة إلا أنها ساهمت في أنشطة أخرى من أجل مزيد من الانتشار والتوسع وتحتفظ في نفس الوقت بنشاطها الاحتكاري فنجد العبد من محتكري المقاولات لكنه يساهم في حلج القطن ونجد على أمين يحيى من محتكري شركات القطن وفي نفس الوقت يساهم في أنشطة مصرفية وصناعية واستهلاكية.

انظر سامية سعيد، من يملك مصر، مرجع سابق، ص: ٤٦، ٤٧.

ملكيتها القانونية الشكلية لا ينال من آليات عملها للرأسمالية طالما بقي نشاطها خاضعاً لقوانين السوق الرأسمالية . فلكي تحقق الدولة سيطرتها الفعلية على الموارد النقدية للبنوك العامة لابد من الأخذ بأسلوب التخطيط المالي، وإعادة صياغة الجهاز المصرفي وفقاً لمتطلباته. غير أن دور الدولة في الستينات اقتصر على تطبيق أسلوب الرقابة على الائتمان الذي لم يبلغ بالفعل مرحلة تخطيط الائتمان. ولم يكن عجز الدولة عن تخطيط الائتمان إلا جانباً من عجزها عن وضع خطة مالية قومية للاقتصاد القومي تعبيراً عن أزمة التخطيط في الستينات، التي تعكس بوضوح الحدود الطبقيّة للسلطة السياسية، أي عجز البرجوازية الليبرالية عن تحقيق الانتقال من رأسمالية الدولة الوطنية إلى الاشتراكية. ولهذا فضلت الدولة الأساليب غير المباشرة لتعبئة الفائض الاقتصادي الإقراض من الجهاز المصرفي لتمويل العجز في ميزانيتها العامة .

وبقي الجهاز المصرفي على حالة عماده البنوك التجارية وهي البنوك التي تقبل الودائع الجارية ولأجل ولا تقرض إلا للأجل القصير، ومع ذلك فقد كانت تستأثر بنصيب الأسد من الموارد النقدية للجهاز المصرفي. بينما بقي نصيب البنوك المتخصصة من الموارد النقدية ضئيلاً لا يتناسب مع دورها في تقديم القروض الطويلة الأجل للقطاعات الإنتاجية الصناعية والزراعة والتشييد .. الخ. أي أن هيمنة البنوك التجارية على رأس المال النقدي المتاح دخل الجهاز المصرفي المؤمّن كانت تعرقل تحول رأس المال النقدي إلى رأس مال منتج. وهذا يتجلى في هيكل توزيع التسهيلات المصرفية على الأنشطة الاقتصادية، فقد كان نصيب التجارة من التسهيلات الائتمانية في عام

١٩٦٥، ٤٥,١% من إجمالي التسهيلات بينما كان نصيب الزراعة، والصناعة معاً ٤٢,٧%^(١).

هذا التناقض في بنية الجهاز المصرفي وفي هيكل تحويلة النشاط الاقتصادي إنما يعبر عن تناقضات رأسمالية الدولة الوطنية ذاتها والتناقض بين ملكية الدولة البرجوازية لرأس المال المصرفي (ملكية البرجوازية كطبقة) وبين المتطلبات الموضوعية لنمو القوى الإنتاجية. والتناقض بين المصالح الطبقيّة لمختلف أقسام الطبقة البرجوازية ذاتها التناقض بين الرأسمالية التجارية والصناعية والزراعية من ناحية أخرى^(٢).

(١) عادل غنيم، النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة، مرجع سابق ص: ٢٤٧، ٢٤٨.

(٢) تزداد الدعوة الآن إلى خصخصة البنوك استكمالاً لبرنامج الخصخصة الذي بدأته الحكومة بالاتفاق مع صندوق النقد والبنك الدولي والهدف من الخصخصة زيادة كفاءة العمل في البنوك. والمقصود بخصخصة البنوك هي خصخصة الإدارة والملكية بالبنك. ويوضح على نجم أن خصخصة بنوك القطاع العام ضرورة لتحسين الإنتاجية ولتحقيق الأرباح ورفع كفاءة العمل المصرفي، ويرى محمد البربري نائب محافظ البنك المركزي أن عملية خصخصة البنك ليست بدعة بل هي عودة إلى الأصل الذي كانت عليه والأصل هو الأفضل حيث أنه حتى عام ١٩٦٠م كانت البنوك المصرية كلها قطاع خاص. ويؤكد محمود عبد العزيز رئيس اتحاد بنك مصر أنه من الأفضل بيع هذه المؤسسات لمؤسسات مالية قوية لديها خبرة في إدارة الأموال وسوق المال سواء كانت مصرية أو أجنبية .

ثالثاً: هيمنة الرأسمالية المالية على الاقتصاد المصري :

وقد جاءت سياسة الإنفتاح لتحسم هذه التناقضات لصالح الرأسمالية التجارية والمالية، وذلك بما أحدثته من تغييرات عميقة في هيكل ووظيفة الجهاز المصرفي وفي علاقاته بالدولة وبمختلف أقسام الرأسمالية المصرية والأجنبية ويمكن أن نحدد أهم هذه التغييرات على النحو التالي :

- تصفية احتكار الدولة للنشاط المصرفي: فقد أصبح رأس المال المصرفي الخاص في عام ١٩٨٠ يسيطر على حوالي ٢٥% من إجمالي الودائع في البنوك والتي تبلغ حوالي ٩,٣ مليار جنيه أي أنه أصبح يسيطر على ربع السوق النقدية المحلية.

وهذا يبين مدى اتساع سيطرة رأس المال المصرفي الخاص على الودائع (الفائض في صورته النقدية) وتزايد مركزته لها على حساب بنوك الدولة التجارية التي بات يقتسم معها السوق النقدية.

كما استثنى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ البنوك الخاضعة لإحكامه من تطبيق القوانين واللوائح المنظمة للرقابة على عمليات النقد الأجنبي. ونحي البنك المركزي عملياً من ممارسة دوره في توجيه سياسة الائتمان ليصبح مجرد مجمع للنقد الأجنبي. ومصرفاً للحكومة. وهكذا فقدت الدولة سيطرتها المركزية على الفائض في صورته النقدية (رأس المال النقدي)^(١).

- تقويض وحده الجهاز المصرفي وتكامله مع القطاع العام بعد أن كان الجهاز المصرفي موحدًا تفرد الدولة بملكية كل وحداته أنشطراً إلى قطاعين

(١) عادل غنيم، النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة، مرجع سابق ص: ٢٤٧، ٢٤٨.

قطاع عام وقطاع خاص ويشمل (البنوك الخاصة والمشاركة وبنوك الاستثمار والأعمال وفروع البنوك الأجنبية) وبصنود قرار رقم ٦٦٣ لسنة ١٩٧٥ بإلغاء قرار تخصيص البنوك أطلقت حرية وحدات القطاع العام في التعامل مع كافة البنوك، وبهذا صفى تكامل الجهاز المصرفي مع القطاع العام بعد أن صفى تكامله مع الاقتصاد الوطني ليتكامل مع الرأسمالية المالية الدولية مع الاقتصاد الرأسمالي العالمي.

كما ألغيت الرقابة على عمليات النقد الأجنبي وعادت السوق النقدية المحلية جزءاً لا يتجزأ من السوق النقدية العالمية تابعة لها خاضعة لقوانينها واحتياجاتها ومن ثم لتقلباتها، وعلى سبيل المثال أصبح سعر الفائدة على الودائع المحلية بالجنيه المصري أو بالعملات الأجنبية يتوقف على أسعار الفائدة العالمية على العملات الأجنبية، ، وفي مقدمتها الدولار الأمريكي، ولم تعد الدولة قادرة على استخدام سعر الفائدة كأداة فعالة لتوجيه الائتمان^(١).

- عودة الرأسمالية المصرفية والمالية المصرية والأجنبية: السماح لرأس المال الخاص المصري والأجنبي بإنشاء البنوك التجارية وبنوك الأعمال ومشاركة رأس المال العام في تأسيس البنوك المشتركة ولتصريح للبنوك الأجنبية بفتح فروع لها في مصر قد فتح الباب على مصراعيه لعودة الرأسمالية المصرفية والمالية المصرية والأجنبية إلى مسرح الحياة الاقتصادية . وعادت الرأسمالية المصرفية (أصحاب بنوك الأعمال) لتشكل أحد الأقسام الرئيسية للرأسمالية المصرية، بل أصبحت أحد أقسامها الحاكمة وهكذا تغير التركيب الاجتماعي للرأسمالية المصرية

(١) عادل غنيم ، المرجع السابق، ص: ٢٤٧، ٢٤٨ .

- ولأخذت تتغير علاقات القوى الاقتصادية والسياسية بين أقاليمها المختلفة.
- دور البنوك التجارية العامة في تنمية القطاع الخاص الرأسمالي على حساب القطاع العام : فقد زادت موارد البنوك التجارية العامة زيادة غير عادية فتضاعفت الودائع لديها وبدلاً من أن تعطي البنوك التجارية العامة الأولوية في التحويل لقطاع الأعمال توسعت في تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص الرأسمالي على حساب التمويل اللازم لتجديد وتوسيع وحدات قطاع الأعمال العام التي تعاني من أزمة حادة في السيولة.
- دور البنوك التجارية في تكوين نمط التطور الرأسمالي للمشوه والتابع: تلعب البنوك التجارية العامة الدور الرئيسي في تشكيل الهيكل العام للائتمان الذي تمنحه البنوك التجارية على اختلاف أنواعها. ولما كان الربح الأقصى هو الذي يحكم حركة رأس المال المصرفي العام والخاص فقد حدث نمو القروض والسلفيات التي تقدمها البنوك التجارية كما أن قطاع التجارة وحده يحصل على حوالي نصف التسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك التجارية ٤٨,٣% في عام ١٩٨١ ويتجه الجانب الأكبر من هذه القروض لتمويل البنوك التجارية الخارجية لاسيما عمليات التصدير وتضاعف نصيب قطاع الخدمات من إجمالي قروض البنوك التجارية فقد ارتفع إلى ١٤,٧% أي أن قطاع التجارة والخدمات أصبح يمثل أكثر من ٦٣% من إجمالي التسهيلات الائتمانية بينما قطاع الزراعة ١,٨% وقطاع الصناعة ٣٥,٢% .
- ويكشف هذا الهيكل المشوه للائتمان المصرفي عن الدور الخطير الذي

يلعبه البنك المركزي ومن ورائه البنوك التجارية العامة في تنمية القطاعات الاقتصادية الطفيلية على حساب القطاعات الإنتاجية وإمماج الاقتصاد المصري في السوق الرأسمالية العالمية من خلال التوسع في تمويل للتجارة الخارجية وخاصة الاستيراد^(٩)

وهو بهذا يساهم في تكوين نمط النمو الرأسمالي المشوه والمتابع. هكذا تشكلت علاقات رأسمالية للدولة التابعة في ميدان تداول رأس المال النقدي حيث يستخدم رأس المال التجاري الخاص رأس المال النقدي العام ودائع البنوك التجارية العامة في توسيع قاعدة تراكمه بصورة لم يسبق لها مثيل في تاريخ الرأسمالية المصرية^(١٠).

- تقاسم الطابع الطفيلي المغامر لرأس المال المصرفي العام وسط المنافسة بين البنوك التجارية (العامة والخاصة) لاقتسام السوق النقدية وتحقيق أقصى ربح لم تعبا البنوك التجارية بالحد الأقصى الذي وضعه البنك

(٩) يؤكد أحد الباحثين الاقتصاديين، إلى أن القطاعات غير السلعية (كالتجارة والخدمات) تحظى بالأولوية لدى كل من بنوك الدولة وبنوك الانفتاح طبقاً لأرقام ١٩٨٣م توزعت أرصدة الاستثمار الممنوح من بنوك الدولة بواقع ٥٣% للقطاعات غير السلعية و ٤٧% للقطاعات السلعية، أما بنوك الانفتاح فخصصت ٧٦% للقطاعات غير السلعية مقابل ٢٤ % للسلعية. ويعني ذلك أن رأس المال المصرفي في مجمله يركز على تمويل الأنشطة غير الإنتاجية التي تدر عقداً سريعاً دون التطرق إلى تمويل البناء الصناعي .

محمد نور الدين، رأس المال المصرفي في مصر، قضايا فكرية، أزمة النظام الرأسمالي في مصر لماذا وإلى أين، أغسطس أكتوبر، ١٩٨٦م، ص: ١٥٨ .

(١٠) عادل غنيم ، المرجع السابق ص: ٢٥٠ ، ٢٥١ .

المركزي للتوسع الائتماني للودائع. ويقابل هذا التوسع الخطر في الائتمان تضالول معدل الاستثمار بالنسبة لأرصدة الودائع. ففي عام ١٩٨٢م كانت نسبة الاستثمارات المالية إلى الودائع ١,٤% في البنك المصري و ١٠,٢% في بنك مصر ٩% في بنك القاهرة وقد فتحت هذه السياسة الباب على مصراعيه أمام الأفاقين والنصابين الذين يحصلون على القروض بالملايين بلا ضمان ويهربون الأموال التي يحصلون عليها للخارج ثم يهربون بالتواطؤ مع بغض مديري البنوك وأجهزة الدولة ذاتها .

- للبنوك المشتركة تشكل الإطار القانوني الاقتصادي للترابط العضوي بين برجوازية الدولة المصرفية والرأسمالية الدولية والمحلية وذلك من خلال المشاركة في ملكية رأس المال وتبادل عضوية مجالس الإدارة. وتضع الدولة رأس المال العام باسم المشاركة تحت تصرف رأس المال الخاص لدعمه وتوسيع قاعدته، أي أن عقود تأسيس البنوك المشتركة مع رأس المال الدولي تصوغ الميكانيزم القانوني لإخضاع رأس المال المصرفي العام للمشارك لاستراتيجية الرأسمالية الدولية.

- الطبيعة الكومبرادورية الطفيلية لبنوك الاستثمار والأعمال : هذه البنوك تعتبر وسيط بين السوق النقدية المحلية ورأس المال الدولي التي يتزايد اعتمادها عليه في تحقيق أرباحها. وهي أرباح ذات طبيعة ريعية تتمثل في فروق أسعار الفائدة بين السوقيين المحلية والعالمية، كما يكشف عن

دورها في تنمية الرأسمالية الدولية^(١) .

وقد كان نصيب قطاع التجارة والخدمات من إجمالي التسهيلات الائتمانية لتلك البنوك ٨٣% في عام ١٩٨١ مقابل ١٧% للقطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية. وهذا يدل على أن مجموعة بنوك الاستثمار والأعمال تستخدم ما تعبئه من المدخرات لتنمية القطاعات غير الإنتاجية على حساب قطاع الإنتاج المحلي. وقد حققت هذه البنوك معدلات ربحية هائلة وانتهجت سياسة ائتمانية مغايرة فتوسعت في فتح التسهيلات بدون ضمانات وتورطت في تحويل نشاطها مافيا السوق السوداء للنقد الأجنبي^{(٢) (٣)} .

ومع التحويل المتزايد للعملة الإنتاجية تعاضمت ظاهرة أسواق المال المغترية، وأصبح في وسع عابرات الجنسية إنتاجية كانت أو مالية أن تنقل أموالاً من سوق دولة إلى سوق دولة أخرى إذ رأت مصلحة في ذلك سواء كانت هذه المصلحة هي التحكم في مستويات نشاطها الإنتاجي أو الاستفادة من فروق أسعار الفائدة أو من تفاوت المعاملات الضريبية أو من تقلبات .

(١) عادل غنيم، المرجع السابق، ص ٢٥٠، ٢٥١.

(٢) عادل غنيم، النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة، مرجع سابق، ص: ٢٥٨، ٢٥٩ .

(٣) نمط توظيف ما تحصل عليه البنوك من ودائع بالعملة الحرة كان موجهاً للخارج فقد كانت نسبة الإيداعات لدى البنوك في الخارج في عام ١٩٨٢ نحو ٦٧,١% من إجمالي الودائع بالعملة الحرة لدى بنوك القطاع العام التجاري و ٨٦,٥% بالنسبة للبنوك التجارية الخاصة والمشاركة و ٦٠,١% بالنسبة لبنوك الاستثمار و ١٢٩% بالنسبة لفروع البنوك الأجنبية .

أسعار الصرف في ظل التعويم الذي خلف نظام أسعار التعادل الذي أقيم في (بريستون وونز) وترتب على ذلك عدد من التغيرات الهامة في أسواق المال العالمية.

فقد تأكدت أن النقود ليست مجرد قناع للمعاملات الاقتصادية بل تحولت إلى سلعة قائمة بذاتها لها أسواقها الخاصة التي يجري التعامل فيها بصورة منفصلة عن النشاط الاقتصادي التي تولدت عنه .

وفي إطار هذه التغيرات ظهر ما يسمى بتدويل المدخرات من خلال تصديرها إلى مراكز الرأسمالية الكبرى وربطها بأسواق المال العالمية في نيويورك ولندن وزيورخ. وترتبط ظاهرة تدويل المدخرات بآليات السوق المالية العالمية والتي تعمل على تجريف مدخرات وأرصدة بلدان العالم الثالث ونقلها إلى مراكز الغرب الرأسمالي لكي تساهم في تنمية هذه المراكز ذاتها وإفراغ قدرة بلدان العالم الثالث على السيطرة على الموارد الوطنية والتحكم في عملية التراكم الرأسمالي في الداخل. ففي الوقت الذي تصدر فيه الأنظمة الحاكمة والقوى المتحالفة معها في هذه البلدان أرصدها إلى الغرب تقترض من بنوكه وهيئاته المالية الكبرى^(١).

(١) عبد الستار الطويلة، شركات توظيف الأموال، مرجع سابق، ص ١٢٩، ١٣.

◆ الفصل الرابع

◆ الأسماء الطيبة

أولاً: في معنى الطفيلية:

يثير معنى للطفيلية قدر من الالتباس في الفهم ويرجع ذلك إلى التشابهات القائمة بين الطفيلية وعدد من الظواهر الأخرى مثل الاستغلال الرأسمالي والفساد والكسب غير المشروع واستغلال النفوذ السياسي والإداري والعمل غير المنتج. ولذا فمن الأهمية التمييز على نحو دقيق بين ما هو طفيلي وما ليس كذلك.

يعرف المعجم الوجيز للطفيلي بأنه (هو الذي يغشى الولايم والأعراس والمجالس ونحوها من غير أن يدعى إليها) أي أنه من يحصل على ما ليس له فيه حق. كما وجدنا أن للطفيلي في علم الأحياء طبعا لنفس المصدر هو كائن حي يعيش متطفلا على كائن آخر في داخله أو خارجه أي أنه يعيش على حساب غيره يتغذى بفضائه ويستنزف قواه.

ويضيف قاموس اكسفورد الوجيز هذا المعنى: (أن الطفيلي هو نبات يتسلق على نبات آخر أو على حائط أو غير ذلك) مما يبرز معاني الوصلية والتسلق والصعود على كفاف الآخرين^(١).

وفي معجم علم الأخلاق يعرف الطفيلية بأنها خصلة أخلاقية سلبية تدل على نمط الحياة الخامل وعلى النفور من العمل النافع اجتماعيا حيث صار بوسع بعض الطبقات بامتلاكها لوسائل الإنتاج الاستئثار بعمل الآخرين وانتهاز فرص الربح للفاحش واستخدم الأساليب غير المشروعة كالاختلاس والنصب والسرقة للحصول على الخيرات المادية. وكذلك عدم المشاركة في

(١) إبراهيم السوي، في إصلاح ما أفسده الافتتاح كتاب الأملي، العدد الثالث، سبتمبر، ١٩٨٤، ص ١٩١.

النشاط النافع اجتماعيا وغيب قيم العمل المنتج والحصول على ربح لا تبعاً لكمية العمل ونوعيته^(١).

وهناك تعريف قانوني للرأسمالية الطفيلية وهو يقصد بها النشاط الطفيلي كأعمال السمسرة والمضاربة والمغامرة والتهرب في السوق السوداء أو التصرفات المخالفة للقانون كالرشوة واستغلال النفوذ.

وهناك تعريف طبقي يرى أن النشاط الطفيلي نشاط اقتصادي يحقق دخلاً عن طريق غير منتج تقوم به فئات اجتماعية معينة في ظل القوانين والشرعية السائدة وتضم تجار ومقاولين ووكلاء في الاستيراد والتصدير والدولة نفسها تقننن لمختلف الأنشطة الطفيلية، وجميع التشريعات التي صدرت في السبعينيات تصفى الشرعية على المعاملات الطفيلية^(٢).

وقد حاول هذا التعريف أن ينقل التعريف من دائرة التجريم القانوني الأضيق ليشمل الدائرة الأوسع التي تتعلق بصميم العلاقات الاجتماعية وحاول أيضا الخروج من دائرة الأفراد المجرمين إلى دائرة الفئات الطفيلية التي تمارس الاستغلال الذي يسميه (طفيلياً) للتجار ووكلاء الاستيراد والتصدير وغيرهم.

ويوضح للحمسوي أنه إذا تمت ممارسة النشاط الطفيلي خارج نطاق التداول المتعارف عليه أو المعترف به قانوناً بالاغتصاب والسلب والنهب ومما إلى ذلك فإن النشاط الطفيلي يقع في هذه الحالة تحت طائلة القانون

(١) معجم علم الأخلاق، ترجمة توفيق سلوم، دار للنظم موسكو ص ٣٥٣، ٢٥٤.

(٢) صلاح الصروسي، حول الرأسمالية الطفيلية، دراسة نقدية، دار الفكر للعناصر، طه ١٩٨٥، ص ١٤، ١٥.

مزيد من التفاصيل. انظر: علي أحمد نجيب، نفي الطفيلية، الطليعة، يناير، ١٩٨٥.

ويصبح من قبيل الأفعال المجرمة وهذا هو الفساد. إذن الفساد أو الجريمة الاقتصادية هو الشكل المجرم قانونا من أشكال النشاط الطفيلي، ولكن هل كل صور الفساد مجرمه قانونا؟

هنا يجب التمييز لأغراض عملية بين طفيلية وطفيلية فهناك أشكال من الطفيلية التي قد لا يقوم بها إلا من يريد استكمال الدخل الضروري للحصول على احتياجاته الأساسية مثال ذلك الموظف الذي يعمل عملا خاصا في وقت العمل الرسمي بل وربما مستغلا في ذلك إمكانيات العمل الرسمي. ومن جهة أخرى هناك أعمال طفيلية يقوم بها محترفون بقصد الاتراء مثل ذلك استغلال النفوذ السياسي والإداري في الاستيلاء على أراضي مملوكة للدولة والتواطؤ بين موظف عام والقطاع الخاص لتحقيق ربح غير عادي للثاني نظير عمولة نقدية أو عينية للأول.

أننا لا نرمي بذلك إلى تبرير النوع الأول من الطفيلية أو الفساد ولكن نريد توجيه إلى من يندرجون في الباب الأول ليسوا بالضرورة من يستهدف محاصرة أنشطتهم في المقام الأول ذلك أن علاجهم ميسور إذا ما اتصلت الأحوال الاقتصادية العامة على عكس النوع الثاني من الطفيلية الذي قد يستمر برغم تحسن مستوى معيشة القائمين بممارسته.

ويمكن القول أن النشاط الطفيلي هو نشاط يقوم على استغلال الغير ويتمثل الاستغلال في الحصول على أشياء (دخل أو ثروة أو قيمة) دون وجه حق وفي العيش على حساب الآخرين مما يستنزف طاقاتهم وينهك قواهم. والرأسمالي الطفيلي مجاله الأساسي للتبادل لا الإنتاج وهو لا يستغل العامل فقط بل يستغل المجتمع بأكمله أنه يستغل الجميع بوصفهم مستهلكين مثل

الاتجار في الأغذية الفاسدة أو عمليات السوق السوداء أو الاستيلاء على أراضي الدولة واستغلال القطاع العام في سياق عمليات التوريد والمقاولات أو العزوف عن الأنشطة الصناعية والإنتاجية والمغامرة بأموالهم في عالم التجارة والمضاربات^(١).

الرأسمالية الطفيلية :

منذ النصف الثاني من السبعينات أصبح الاقتصاد المصري مرتعا خصيبا لرأس المال الطفيلي الذي يقوم على السلب والنهب في العلن والخفاء، إذ أصبح للشغل الشاغل لهؤلاء الطفيليون هو تحقيق أكبر قدر من النكاثير المالي في أقصر فترة ممكنة وقد لجأ رأس المال الطفيلي إلى أساليب أقرب مما تكون إلى أساليب (القرصنة الاقتصادية) التي تتفنن في ابتداع طرق الإغارة على المال العام والخاص على السواء.

ورأس المال الطفيلي هو رأسمال غير مقيم يقوم على المضاربة والمغامرة بحثا عن فرص الكسب غير المشروع.

وقد أشارت وقائع وتحقيقات المدعي العام الاشتراكي في عديد من القضايا أقطاب رأس المال الطفيلي مثل رشاد عثمان وعصمت السادات

(١) إبراهيم العيسوي، في إصلاح ما أفسده الانفتاح، مرجع سابق، ١٩١ : ٢٠٣.
مزيد من التفاصيل انظر: دافيد برايبيروك، القيم الأخلاقية في عالم المال والأعمال، ترجمة صلاح الدين الشريف، مكتبة الانجلو، بدون تاريخ، ص ٤٥ ، ١١١

وتوفيق عبد الحي وغيرهم^(١) إلى أنهم من المحتالين والمغامرين والنصابين بالمعنى الجنائي للكلمة فهم لهم تاريخ في مجال للنصب والاحتيال وإصدار شيكات بدون رصيد والتعدي على أراضي الدولة وجمع أموال من المواطنين على نمة إقلمة جمعيات إسكان وهمية وتهريب من المواني والجمارك وتهريب المخدرات وتجارة العملة^(٢).

وتتضم الرأسمالية الطفيلية شرائح من أهمها بقايا الطبقة الرأسمالية والإقطاعية القديمة التي لجأت إلى تهريب أموالها واستثمارها سرا داخل البلاد أو خارجها، وكذلك شرائح من الفئات البروقراطية والتكنوقراطية التي استغلت مواقعها في قيادة مؤسسات الدولة والقطاع العام للإثراء غير المشروع على حساب هذه المؤسسات والعاملين فيها، وكذلك الرأسمالية الوطنية التي استغلت كل منجزات الثورة لصالحها واستأثرت بها مثل (القطاع العام والقروض السهلة الميسرة والمعونات والتسويق التعاوني وغيرها) . وبالإضافة إلى كل هذه الشرائح تضم هذه الطبقة للرأسمالية الجديدة جماعات من المغامرين والأفانين ومحترفي الجريمة وهم أخطر هذه الشرائح لأنهم مجموعة من أرباب الموالق والخارجين على القانون واستطاعوا بفضل الجريمة أن يثشقوا طريقهم إلى دنيا المال والأعمال

(١) توفيق عبد الحي سبق الحكم عليه في عشر قضايا نصب واحتيال وإصدار شيكات بدون رصيد كما اتهم في جنائية لاختلاس أموال عملة ورشاد عثمان له ملف ضخم في مجال تهريب البضائع الأجنبية والاتجار فيها.

(٢) محمود عبد الفضيل، تلمذات في المسئلة الاقتصادية المصرية ، مرجع سابق ، ص ٥٩-٦١.

ليفرضوا بعد ذلك وجودهم وسيطرتهم، ونشاطهم لا يقتصر فقط على النشاط الرأسمالي بل يشمل أيضا النشاط الإجرامي، فهم أصحاب أعمال وأصحاب عصابات مسلحة إجرامية أيضا^(١).

وإذا كانت الرأسمالية الغربية قد وضعت حجر الأساس في نهضة أوروبا، عندما خطم فلاسفتها ومنقووها محاكم التفتيش ومزقوا صكوك الغفران وقلموا أظافر رجال الكهنوت وجددوا نشاط الكنيسة في الميدان الحقيقي والطبيعي الذي ينبغي أن تتحدد فيه وهو ميدان الإيمان وحده. فهذه الرأسمالية هي التي وضعت الأسس الراسخة للحضارة الغربية التي نشرت التقدم العلمي والفكري والثقافي والصناعي والتكنولوجي، فإن الرأسمالية المصرية لها طبيعة خاصة تميزها عن الرأسمالية الغربية، فالرأسمالية المصرية وخاصة الكبيرة منها لم تستطع في مصر تطورا طبيعيا كما حدث في البلدان المتقدمة إنها تطورت في إطار التبعية الأجنبية الأمر الذي جعلها من البداية مخلوقا مشوها، وقد تم تطور هذه الرأسمالية ليس انطلاقا من مقتضيات تطوير قوى الإنتاج الداخلية وإنما استكمالاً لبنية التبعية للرأسمالية العالمية^(٢).

(١) فؤاد مرسى، هذا الانفتاح الاقتصادي، مرجع سابق ص ٢٢٥، ٢٢٦

(٢) إبراهيم العيسوي، سياسة بديلة للانفتاح، جوده عبد الخالق، الانفتاح والجنور ص ٥٢٣، ٥٢٦.

(٣) قامت ملك زنگول بدراسة على مجموعة من الوكلاء والمستوردين وأظهرت نتائج الدراسة أن هذه الفئة تقوم بدور ابتدائي رئيسي كحلقة اتصال بين رأس المال الأجنبي والاقتصاد المصري وهي مركز الوصل بين الشركات متعددة الجنسية والموثق العربي، وأوضحت أن هذه الفئة حظيت بمزايا كبيرة وقوة دافعة من الدولة- ولوضحت الدراسة-

وقد نمت الرأسمالية المصرية منذ النصف الثاني من السبعينات نموا طفيليا في إطار التبعية للرأسمالية الأجنبية من خلال المشاركة والتوكيلات والعمولات وفتح السوق أمام المنتجات الأجنبية وأصبحت الفئات الرأسمالية هي حلقة الوصل بين أقسام هامة من رأس المال الدولي والخليجي (المالي والعقاري) في الخارج وبين عمليات تفكيك وتعبئة ركائز العمليات الإنتاجية وانتشار الفساد وقيم السلب والنهب في الداخل.

وقد ساعدت ظروف عديدة على أن تلعب فئات الرأسمالية الطفيلية هذا الدور منها سياسة الدولة التي قامت بفتح الباب على مصراعيه أمام الاستثمارات الأجنبية والامتيازات التي أعطيت للاستثمار الأجنبي وتستر الرأسمالية الطفيلية وراء الامتيازات الأجنبية وكذلك إصدار قوانين النقد والاستيراد بدون تحويل عمله وتصفية جهاز التجارة الخارجية التابع للقطاع العام. كما ساهمت تحويلات المصريين العاملين في الخارج على قيام سوق

من نشاطهم كان له أثره السلبي على الاقتصاد المصري وخاصة على الإنتاج المحلي وتشجيع مزيد من التبعية التكنولوجية والقروض المتزايدة وغرس قيم الاستهلاك بإدخال استيراد مواد كالمالية للدولة، وكذلك كان نمط استهلاكهم يميل إلى الإسراف وعدم الادخار وكذلك أثبت التاريخ قيام هذه المجموعة بممارسات وأنشطة غير مشروعة مثل التهريب والضريبي فكان هدفها هو قريح السريع. وقد تمكن بعض هؤلاء المستوردين من تكوين مراكز احتكارية جعلتهم يسيطرون ليس فقط على تجارة السلع التي يستوردونها بل وعلى قرارات إنتاج السلع المنظرة لها محليا.

ملك زغول، ندوة الانفتاح الاقتصادي، مؤسسة فريد ريش ليبيرت، ١٩٨٤.
ولمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى أمير إسكندر، رأسمالية زائفة وليبرالية بخير جنور، جريدة الاهلي ١٩٩٤/١/٢٦.

سوداء وجد فيها الطفيليون مجالا خصبا للإثراء الطفيلي، وتداخلت الندرة مع نظم الدعم خاصة دعم الأسمت والحديد والملح وما إليها مما أوجد تجارة رائجة في أزمت صرف هذه الملح، هذا بالإضافة إلى تميع القوانين التي تحمي المال العام خاصة في وضع اليد على أراضي الدولة. مكنت هذه الظروف العالمية والإقليمية والمحلية للفئات الطفيلية من أن تصبح واسطة بين آليات التبعية للخارج وبين انتشار الفساد الاقتصادي.

فالرأسمالية الطفيلية تابعة بحكم نشأتها وتطورها للرأسمالية العالمية ولا تقدر على مناصتها ولا تستطيع تكوين قاعدة مستقلة لنموها بخلق صناعات ووسائل إنتاج وتوليد التكنولوجيا المحلية، ولذا فلا ركيزة لتطورها غير ركيزة التحالف مع رأس المال الأجنبي. فهي رأسمالية لا تسعى إلى صنع التراكم الرأسمالي من خلال الإنتاج الحقيقي وإنما عن طريق السمسرة والعمولات والمضاربات والاحتكار فهي رأسمالية مضادة للتطور الرأسمالي الحقيقي المنتج والمثمر.

فهي رأسمالية ربويه بمعنى للتعامل بالنقود والرغبة في أن تربو هذه النقود سريعا ولذلك دعمت الطابع الربوي في الاقتصاد القومي بالاستغلال بالوساطة والسمسرة والتهريب والسوق السوداء، فالمهم هو تحقيق الكسب بكافة للوسائل مشروعه وغير مشروعه^(١) (*) .

(١) فؤاد مرمي، هذا الانفتاح الاقتصادي، ص ٢٣٤، ٢٣٧

(*) بوضوح فهمي هويدي أن استهلاك الطبقة الرأسمالية الطفيلية يمكن أن نطلق عليه (استهلاك فاجر) فهي تستقدم الفرق والرقصات وأنوع الطعام بالطائرات وتطلي الجدران بماء الذهب وتصنع الصنابير من الذهب للخالص، وتستورد مستلزمات حفلات الزواج من الخارج زهور من هولندا. لحوم من سويسرا- بخور من السعودية- مطربون من أمريكا-

وأصبحت السمات الطفيلية هي الصفة الغالبة لأقسام واسعة من الرأسمالية المصرية حيث تم الهروب المنظم من الأنشطة الإنتاجية والسلعية (ورش التجارة) مثلاً إلى الأنشطة المضاربة في مجال التداول (مغالق الخشب) حيث دوره رأس المال أسرع والأرباح ذات الطبيعة الربعية أعلى. كذلك أصبح الاتجار في العملات الأجنبية أحد الأنشطة للرائجة على كافة المستويات في القطاع الرسمي (المصارف) والقطاع غير الرسمي (البونيكات والأكشاك) وهكذا أصبحت الطفيلية هي السمة الغالبة لنشاط الرأسمالية المصرية منذ منتصف السبعينات.

ثانياً: الآثار الاجتماعية لميطرة الرأسمالية الطفيلية على الاقتصاد المصري

الرأسمالية الطفيلية تفتتح بلا حساب على كل السلع الاستفرازية وتخضع كل شيء لمنطق الاستهلاك، فهي رأسمالية مبددة للفوائض التي تتراكم بين

كانجارو من استراليا- كاهيار من سويسرا- سيجار من كوبا- أجبان من محلات هارنور في لندن- استجلاب أخصائين في التجميل مصفين للشعر ووضع المكياج من فرنسا ومختصون في لاديكورف الحلوى والتورتات بالإضافة إلى أن حفلات الزواج تتم في القصور والفنادق وأجور الرقصات والمطربين مرتفعة للغاية. فهذه الطبقة غارقة في ملذات الدنيا ومتعها ومهرولة في سباق الاستعلاء والإبهار والتباهي في نفس الوقت ليس لها حضور أو دور يذكر في المجال الاجتماعي وتتجاهل الأم الآخرين ومشاعرهم وتنفصل عن كل مشاعر الأخوة الإنسانية.

انظر فهمي هويدي، هذا الثراء المفترى، الأهرام، ٢٩ يوليو ١٩٩٧.

أبديها لا تميل إلى الاستثمار الإنتاجي وتعزف عن إغراق أموالها في استثمارات ثابتة تحرمها من اقتناص فرص الربح السريع، ولذا فهي لا تمسك بمسلك الرأسمالية العادية المعروفة تاريخياً بالاقتصاد في الإنفاق والاستثمار في تطوير قوى الإنتاج ذلك أنها لا تتحدر من أصلاب هذه الرأسمالية المنتجة^(١).

وتتميز الرأسمالية الطفولية بارتفاع ميلها للاستهلاك مع ما يترتب على ذلك من شيوخ الاستهلاك الترفي، وتعمل هذه الأنماط من خلال أثر التقليد والمحاكاة على خلق للتناقض بين التطلعات الاستهلاكية والدخول المتواضعة الأمر الذي يؤدي إلى السعي وراء كسب المال بأي وسيلة وبالتالي فإنها تستنفع إلى الجريمة. هذا بالإضافة إلى أن انفصام العلاقة بين الجهد والكسب والعزوف عن العمل المنتج كان له تأثيره على انتشار قيم التسلق والانتهازية والوصولية^(٢).

ويوضح إبراهيم سعد الكين أن الرأسمالية الطفولية مفهوم علمي لأنه يفرق بين الرأسمالية بصفة عامة وبين نشاط بعض فئاتها وأجنحتها. ذلك لأن الرأسمالية هي في الأساس أسلوب للإنتاج يتم في إطاره استغلال الطبقة العاملة خلال عملية الإنتاج وخلق قيم جديدة ويسعى الرأسماليون فيه لتحقيق النمو خلال مزيد من التراكم الرأسمالي الذي يؤدي إلى توسيع الإنتاج ورفع من إنتاجية العامل بما يزيد من المعدل النسبي لفائض القيمة. وقد لاحظ العديد من الاقتصاديين محدودية التراكم الرأسمالي الحقيقي مقارنة بالزيادة

(١) عبد الفضيل، الخدمة المالية الكبرى، مرجع السابق.

(٢) إبراهيم العسوي، سلسة بحلة للافتتاح، مرجع سابق ص ٥٢٦

الهائلة في الثروات وبالتكاثر المالي عن النشاط في قطاع المبادلات والتمويل والمضاربة والمقاولات ، ورغم أن بعض هذه الأنشطة قد تكون ذات طبيعة إنتاجية إلا أنه من الملاحظ اختلاط النشاط الإنتاجي بالطغفي فيها وأن الأرباح الضخمة وتراكم الثروات لا يرتبط بزيادة القدرة الإنتاجية وزيادة التراكم الرأسمالي بقدر ما يرتبط بالاتجار في مواد البناء في السوق السوداء والمضاربة في الأراضي^(١).

ويفرق إسماعيل صبري عبد الله بين التكاثر المالي والتراكم المالي، فالتكاثر المالي هو ظاهرة قائمة على أسس نقل الثروة وتراكمها لدى بعض العناصر نتيجة استخدام أساليب السلب والنهب والتحايل على القانون وهي التي تميز الرأسمالية الطغفية بينما للتراكم المالي هو توظيف رأس المال في العملية الإنتاجية وفق فن إنتاجي معين الأمر الذي يترتب عليه تحقيق تنمية مضافة على المستوى القومي وتحقيق تراكم رأسمالي حقيقي^(٢).

ويوضح دويدار أن الطبقة البرجوازية كلها تنقسم بالطغفية وليست شرائح محددة فيها، ويرجع ذلك إلى أن هذه الطبقة قبلت الوساطة لرأس المال الأجنبي، وركزت اهتمامها حول حصولها على الفائض من دخول تعتمد جميعها على رأس المال الدولي. أي أن الأمر متعلق بكل الطبقة وليس مجرد شريحة فيها يطلق عليها البعض الطغفية ويؤكد دويدار على أن الانقصار على القطاعات الطغفية يوقعنا في مصيدة أحد جوانب الأيديولوجية المضللة التي تسود الفكر السياسي المصري أيديولوجية تبرئة الطبقة البرجوازية

(١) إبراهيم سعد الدين، الرأسمالية الطغفية ، الطليعة ، يناير مارس، ١٩٨٥ ص ١٢١ ، ١٢٧.

(٢) إسماعيل صبري عبد الله، الرأسمالية الطغفية، من الأملي ١٩٩٦/٣/٣.

المسيطر على وسائل الإنتاج في الزراعة والصناعة والقطاع المالي من مسئوليتها عن تعميق التخلف وكفها عن القيام بدور إنتاجي يذكر وذلك عن طريق إظهارها كطبقة برثية تقع هي الأخرى ضحية بعض الفئات الطفيلية. والواقع أن النظرة التاريخية المدققة تبين أن الطبقة كل الطبقة أصبحت طفيلية وتخلت عن كل دور إنتاجي وكثفت بالوساطة على كل المستويات وأصبحت معوقة لتطور قوي الإنتاج^(١).

ويرى العيسوي أن الطفيليين لا يشكلون طبقة أو فئة اجتماعية قائمة بذاتها، لقد انتشرت الممارسات الطفيلية انتشارا واسعا بحيث لم يعد بمنأى عن دائرة الطفيلية سوى قلة من المصريين، فصار معظم أفراد المجتمع يمارسون الطفيلية بدرجة أو بأخرى ليس بقصد الإثراء وإنما لاستكمال مقومات المعيشة في زمن بلغت فيه معدلات الغلاء مستويات مرتفعة^(٢).

ويوضح إبراهيم سعد الدين أن سيطرة الطفيليين السياسية والاقتصادية أدى إلى انتشار أساليبهم إلى فئات أخرى ترتبط بالطفيلية أو تعمل في خدمتهم أو تحاكي أساليبهم وتتأثر بقيمهم، ومن هنا فإن الممارسات الطفيلية تنتشر بأشكال مختلفة لدى فئات اجتماعية واسعة. بل أن الربح المذهل للطفيليين يجذب الرأسمالية المنتجة للتحويل للنشاط الطفيلي، وبذلك استطاع الطفيليون خداع الرأسمالية المصرية وتضليل الطبقات الوسطى والظهور بمظهر المدافع عنهم^(٣).

(١) دويدار، الاتجاه الريعي للدولة في مصر، مرجع سابق، ص ١.

(٢) إبراهيم العيسوي، في إصلاح ما أفسده الانفتاح، مرجع سابق، ص ١٩٢.

(٣) إبراهيم سعد الدين، الرأسمالية الطفيلية، الطليعة، يناير - مارس ١٩٨٥، ص ١٢١، ١٢٧.

ويفرق عبد الفضيل بين الأنشطة الطفيلية والعناصر والفئات الرأسمالية الطفيلية، ويفضل استخدام مصطلح الأنشطة الطفيلية لأنه مفهوم أعم وأوسع ويغطي عددا من الأنشطة الاقتصادية والممارسات الاجتماعية التي يخرط فيها أقسام واسعة من الناس على اختلاف مواقعهم الاجتماعية، إذ أننا نشهد انغماس الفئات العمالية وأقسام من البرجوازية الصغيرة في الأنشطة الطفيلية ويوضح عبد الفضيل أن النشاط الطفيلي هو بالأساس نشاط ناقل للثروة ومجاليه الأساسي للتبادل، فهو نشاط غير منتج للثروة ويكمن في مجال التداول وليس في مجال الإنتاج وضمن هذا الإطار يمكن إدراج عمليات المضاربة على السلع والأصول المختلفة وكذا عمليات الإقراض الربوي للمال المسائل. ولكن الصفة الطفيلية ليست لصيقة بأنشطة بعضها وإنما هي صفة مكتسبة من واقع آليات وممارسات اقتصادية معينة سادت منذ النصف الثاني من السبعينات ولم تكن صفة غالبية على هذه الأنشطة خلال الخمسينات والستينات^(١).

كما يوضح عبد الفضيل أن الطفيلية لها جيوب هامة في قلب الأنشطة السلعية الهامة، ففي القطاع الزراعي يوجد قسم هام من الرأسمالية الزراعية (ذات الطابع الطفيلي) في مجال تأجير الآلات الزراعية وفي مجال المضاربة والاتجار في مستلزمات الإنتاج للزراعية والأعلاف في السوق السوداء، وفي القطاع الصناعي توجد فئات من الرأسمالية الصناعية التقليدية تتحول إلى فئات طفيلية تصفي أنشطتها الصناعية التقليدية في الورش وتعيش على

(١) محمود عبد الفضيل، ملاحظات نقدية حول مفهوم الرأسمالية الطفيلية في الواقع المصري الراهن، الطليعة، يناير - مارس ١٩٨٥ ص ١١٦، ١١٧.

فروق الأسعار من خلال التعاقدات القائمة على عقود التوريد من الباطن مع صغار المنتجين والحرفيين (كما هو الحال في صناعة الأثاث والأحذية والمنتجات الجلدية)، وكذلك بالنسبة لقطاع التشييد والبناء هناك مجال أكبر لاتساع رقعة النشاط والمعاملات الطفيلية من خلال عقود المقاولات من الباطن التي يمارسها كبار رجال شركات المقاولات.

وقد حدد عبد الفضيل أنواع الأنشطة الطفيلية وفئات الرأسمالية الطفيلية وأنواع الدخول الطفيلية على النحو التالي:

أنواع الدخول الطفيلية	فئات الرأسمالية الطفيلية	أنواع الأنشطة الطفيلية
الأرباح الطفيلية من الاتجار بالسلع المستوردة	للرأسمالية الوكيله لرأس المال الأجنبي	لتجارة الخارجية وعمليات الاستيراد والتصدير والتوكيلات
العمولات والسمسرة	كبار المقاولين	عقود المقاولات من الباطن
فروق الأسعار الناجمة عن المضاربة على العملات	تجار العملة وتجار المخدرات	تجارة السوق السوداء وتجارة المخدرات
هولش ربح طفيلية	تجار السلع المهربة	تهريب السلع المستوردة من خلال المناطق الحرة
دخل عمولات وسمسرة	شرائخ من كبار المهنيين	جمعيات الإسكان
أرباح مضاربة وعمولات لإتمام الصفقات	شركات تقسيم الأراضي والممارسة	تقسيم الأراضي التعاونية

أنواع الدخول الطفيلية	فئات الرأسمالية الطفيلية	أنواع الأنشطة الطفيلية
أرباح طفيلية	مقاولوا البحر والمخلصون الجمركيون	مقاولات البحر وعمليات التخليص الجمركي
دخل العمولات والسمسرة	المتعهدون والموردون	عقود التوريد للحكومة والقطاع العام
دخل العمولات والسمسرة	مقاولوا الأثفار وأصحاب مكاتب السفريات	مكاتب السفريات والتسهيلات
أرباح طفيلية	بعض تجار البقالة	الاتجار غير المشروع في السلع التموينية

وكل هذه الأنشطة مرتبطة لوثق الارتباط بقطاع الوظائف العامة الذي يستطيع أن يعقد أو يبسط حسب الأحوال والذي يتحكم في سرعة دوران رأس المال ومعدل الربح^(١).

ويرى سميرامين أن الأنشطة الطفيلية تنتج أرباحا خيالية وسريعة وذلك على حساب المنتجين والمستهلكين وهذه الأنشطة توسعت لحد أنها تغلغلت في الجسم الاقتصادي كله، فليست هذه الأنشطة مقتصرة على فئة صغيرة من الناس بل ضمت جماهير واسعة، فالمهاجر الذي يغذي بمخدراته سوق الدولار والفلاح المتوسط الذي يبيع أرضه لمضارب عقاري... الخ جميعهم

(١) محمود عبد الفضيل، المرجع السابق، ص ١١٦، ١١٧. كذلك محمود عبد الفضيل، أبعاد ومكونات الاقتصاد الخفي وحركة الأموال السوداء في الاقتصاد المصري ١٩٧٤-١٩٨٤ مصر المعاصرة، السنة السادسة والسبعون، العدد ٤٠٠، إبريل، ١٩٨٥

يشتركون في الأنشطة الطفيلية، فالطفيلية انتشرت بين الكبار والصغار على حد سواء^(١).

وقد أشار هيكل إلى أن للرأسمالية الطفيلية التي ظهرت بعد تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي تختلف عن رأسمالية ما بعد ثورة ١٩١٩، فقد كانت رأسمالية ما بعد ثورة ١٩١٩ لديها ثروات قائمة على ملكية الأراضي والمصانع والشركات التي تقوم بالعملية الإنتاجية فليدهم ثروات موجودة ويمكن حصرها أما للرأسمالية الطفيلية فتكس ثرواتها من مصادر عديدة مثل الرشوة والعمولات والمضاربة على الثروة العقارية وتقسيم الأراضي واحتكار بعض السلع والتلاعب في سلع أخرى كالأسمنت والحديد والقطن والسكر واللحوم وتجارة السلاح والبيضاء والمخدرات. وأصحاب هذه الثروات

(١) سمير أمين، تأملات حول طبيعة للرأسمالية في مصر، الطليعة، إبريل يونيو، ١٩٨٥، ص ١٠٠

يقول هيكل أننا في مصر نواجه ظاهرة لأصحاب اللبائين (الآلاف مليون دولار) ويقدر عددهم بحوالي ١٢ فرداً أو ١٦ فرداً وفي مصر ٥٠ فرداً تبلغ ثروة كل واحد منهم ما بين مائة إلى مائتين مليون دولار أو أكثر، وفي مصر مائة فرد تتراوح ثروة كل منهم ما بين ثمانين إلى مائة مليون دولار، وكذلك مائة وخمسون فرد تتراوح ثرواتهم ما بين خمسون إلى ثمانون مليون دولار و ٢٢٠ فرد تتراوح ثرواتهم ما بين ٣٠ إلى ٥٠ مليون دولار، و ٣٥٠ فرداً تتراوح ثرواتهم ما بين ١٥ إلى ٣٠ مليون دولار وفي مصر ٢٨٠٠ فرداً تتراوح ثروة كل منهم إلى ١٠ إلى ١٥ مليون دولار، وفي مصر ٧٠ ألف فرد تتراوح ثروة كل منهم ما بين ٥ إلى ١٠ ملايين دولار. ويقول هيكل أن هذه الدراسة كانت عام ١٩٩٠ والصورة عام ١٩٩٣ تكشف عن استفحال ظاهرة الخنى الفاحش وتكاد تكون الأرقام تضاعفت خلال السنوات ما بعد ١٩٩٠ وحتى الآن.

الطائفة يدخلون أموالهم في النظام البنكي العالمي، حتى أصبحت القاهرة من العواصم التي تقوم بغسل الأموال للفترة، حتى أن الثروات التي نشأت من غسل الأموال للفترة في مصر لا يمكن تصورها.

ويوضح هيكل أن هذه الثروات لم تتراكم نتيجة لعملية الإنتاج بالمنطق الرأسمالي السليم للقائم على الاستثمار وقبول مخاطرة والقائم على احترام القوانين، ولكنها تراكمت نتيجة لاستغلال النفوذ واختراق القوانين^(١).

فقد استطاعت للرأسمالية الطفيلية أن تحجم دور الدولة التقليدي وأن تستغل سلطة الدولة السياسية في الحصول على التراخيص والأنونات وتقديم التسهيلات والزوج بالدولة ذاتها كشريك في العملية الاستثمارية واستخدام المال العام وخاصة في القطاع المصرفي لتمويل الأنشطة الطفيلية في مجال التجارة والسمسرة والوساطة وغيرها، بل والاستيلاء على دخول القطاع العام ذاته إما من خلال الشراكة أو من خلال الاستيلاء وتصفيته بالكامل. فالنظام الحاكم لم يصف فقط الأمان والاستقرار على الرأسمالية الطفيلية بل أنه أصبح شريكا لها في العديد من الأنشطة، وقد أوضحت تحقيقات المدعي الاشتراكي وجود علاقة قوية بين رجال الدولة وبين تلك العناصر الطفيلية^(٢).

(١) محمد حسنين هيكل، حوار، مجلة اليسار، العدد الثالث والسبعون، مارس، ١٩٩٦.

(٢) إبراهيم سعد الدين، الرأسمالية الطفيلية، مرجع سابق، ص ١٢١، ١٢٧.

◆ الفصل الخامس

◆ الفساد: نظرة بنائية

أولاً: نظريات الفساد :

كان تقي الدين أحمد بن علي المقرئزي أول من حلل الآثار الاقتصادية للفساد وذلك في مطلع القرن الخامس عشر حيث كانت الدولة تلعب دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية، وقد اعتبر المقرئزي الفساد عاملاً من عوامل إحداث الأزمات الاقتصادية من خلال ضلوع السلطة في ممارسة سياسات احتكارية استناداً إلى ما لديهم من مخزون الضرائب العينية وابتزاز أفراد الدولة للأموال العامة^(١) .

وقد ذهب النظرية الوظيفية في علم الاجتماع إلى أن الفساد يقوم بدور وظيفي فهو يمارس دوراً إيجابياً في تسيير الأمور، وقد أوضح كولين ليز Colin leys إلى أن من الخطأ الافتراض بأن نتائج الفساد سيئة دائماً، فهو له دور إيجابي في القضاء على الروتين العقيم وتوفير الحوافز الشخصية القوية للبيروقراطية.

كما يذهب كارل فريدريك Carl J.Friedrick إلى أن للفساد دوراً إيجابياً في ظل شروط معينة فهو يخفف من حدة التوترات بطريقة غير قانونية إضافية Extra legal ولا بد أن ندرك أن وظيفة الفساد لها السمات الآتية (جعل الجهاز الحكومي غير الصالح للعمل صالحاً للعمل — تخفيف حدة التوترات لأنه عامل حاسم في حسم الصراع — يساعد الفساد رجال السياسة

(١) محمد رضا العل ، الفساد الإداري في الدول النامية: بعض انعكاساته الاقتصادية،

المجلة الجنائية القومية، يوليو، ١٩٨٥، ص ٢٢، ٢٣.

على أن يعدلوا بطريقة رسمية الأبنية الصارمة^(١)

أي أن الفساد يرفع كفاءة الأداء ويؤدي إلى تبسيط الإجراءات وتيسير المعاملات مع البيروقراطيين وتحسين معاملة البيروقراطية للمواطنين، فهو أداة للتأثير على مسئول ما لكي يتصرف بشكل معين شأنها في ذلك شأن أدوات أخرى مثل الإقناع الإيديولوجي، فهو من ناحية يرفع كفاءة الأداء ومن ناحية أخرى يؤدي إلى قبول ممارسات تتضمن صراحة عدم احترام القوانين الأمر الذي يؤدي إلى اهتزاز قيمة القانون .

كما أن الفساد في إطار الرؤية الوظيفية قد يكون بديلاً للعنف فهو يمكن أن يسهم في حل الصراعات الاجتماعية بالوسائل السلمية، ولذلك فإن الفساد يقوم بحماية النظام السياسي الذي يظهر فيه وتجنب ويلات الانقلابات والأزمات ، إذ أن الفساد في هذه الحالة يخلق شرائح طبقية من المستفيدين تعمل على حماية النظام الفاسد مما يحدث الاستقرار^(٢)

ويوضح رالف بريتانتي Relph Britanti أن هناك رؤية تقليدية تنسب الفساد إلى عوامل أخلاقية ودينية وشخصية، والفساد من وجهة النظر هذه هو ناتج لتصدع أخلاق المجتمع أو تشوه الإيمان الديني أو الحماسي العقدي الإيديولوجي والسياسي.

وهذه المدرسة التقليدية رغم تنوع تياراتها بين المذاهب العقيدية المختلفة

(١) محمد عبد الله أبو علي، الفساد والرشوة في المجتمعات النامية، للمجلة الجنائية القومية، المجلد السابع عشر، العدد الثالث، نوفمبر، ١٩٧٤، ص ٣٩٤.

(٢) على الدين هلال، مفهوم الفساد السياسي، المجلة الجنائية القومية، العدد الثاني، المجلد ٤٢٨ ، يوليو، ١٩٨٥

تتفق على القول بأن مواجهة الفساد يكون من خلال الملاحقة الأمنية والقنوة وإعادة بناء الإنسان وفق نموذج إيماني أو عقدي معين، وطالما أن الدول الفاسية ليست أنشودة في القنوة وليس لديها نموذج عقدي جامد، يكتب أصحاب هذه الرؤية للتقليدية بالدعوة إلى الملاحقة البوليسية للفاستين^(١) .

وظهرت تفسيرات للفساد تتجاوز هذه النظرة للتقليدية وترتبط بالفساد بالسباق الاجتماعي والاقتصادي الذي يتم فيه الفساد، فالفساد هو نتاج بنائي تفرزه الظروف الاقتصادية الموضوعية وهو نتاج للعلاقات الإنتاجية الاستغلالية التي تنتج مصالح متناقضة بين الصفوة والجمهور ، وقد ظهرت رؤيتان للفساد في هذا الإطار .

الرؤية الأولى : تنسب الفساد إلى الديكتاتورية، فأكثر النظم إفراراً للفساد هو النظام الديكتاتوري الأبوي الذي يتركز في شخصية حاكم مستبد مستنير بحوز السلطة ويجهض المشاركة الشعبية ويحكم على الجماهير بالعزلة والسلبية والفساد مرهون بالتحول إلى الديمقراطية والتسريع بالتحول الديمقراطي الذي يضمن مشاركة الشعب وحقه في الممارسة والمساءلة وحق الناس في الإدعاء أمام الجهات القضائية والرقابية^(٢) .

وتؤكد هذه الرؤية على أن الفساد الإداري هو نتاج للفساد السياسي والفساد السياسي نتاج للفساد الاقتصادي ذلك لأن السياسة هي التعبير الأكثر تركيزاً عن الاقتصاد وتتمتع عليه بالأولوية وهذا القول في أوله يفسر السياسة وفي ثانيه يوضح دورها لأن العلاقات الاقتصادية تنعكس مباشرة

(١) محمد عبد الله أبو علي، الفساد والرشوة، مرجع سابق، ص ١٩٩.

(٢) محمد السيد السعيد، نظريات الفساد وسبل مواجهته، الأهرام، ١٩٩٤/٩/٣٠.

على الصعيد الاقتصادي، فلكل أساس اقتصادي دخل كل تكوين اجتماعي اقتصادي منظماته السياسية الملائمة وهذا يساعد على فهم تغاير الفساد شكلاً ومضموناً بين تكوين إقطاعي وآخر رأسمالي وبين مجمع طبقي وآخر متجانس طبقياً... الخ^(١) وإذا كان ثمة فساد اقتصادي مرتبط بتناقض العلاقات الإنتاجية فلا بد أن ينعكس من خلال مؤسسات سياسية تحمل نفس الفساد وتتطبيقات إدارية تحقق وظائف وغايات للفساد الاقتصادي والسياسي.

أي أن الفساد نتيجة تخلقها أوضاع سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، ومن ثم فإن دراسته تتطلب دراسة طبيعة المصالح التي يمثلها النظام السياسي وشكل النخبة الحاكمة ومصالحها.

ومظاهر الفساد لا تقف عند حد الممارسات الفاسدة للطبقة الحاكمة بل تتجاوز ذلك إلى التحالفات الفاسدة أو ما يسمى بلعبة المصالح أو شبكة المصالح المشبوهة للنخبة الحاكمة والفئات أو الشرائح الطفيلية التي تمارس الفساد وتلجأ إلى استماله أصحاب النفوذ السياسي من خلال اللجوء إلى أعمال فاسدة كالرشوة والعمولات والمزايا المختلفة سواء كانت مادية أو عينية أو من اللجوء إلى أساليب الفساد بهدف الحصول على تأثير سياسي مباشر يتمثل في عضوية البرلمان أو تأثير سياسي غير مباشر كالحيلولة دون إصدار تشريعات معينة أو تأخيرها أطول فترة ممكنة .

والسلوك المنحرف للنخبة الحاكمة يعطي للقوة الانحرافية للصغار، أي عندما تمارس النخبة الحاكمة الفساد من خلال استغلال نفوذها فإن فرص

(١) عبد الباسط عبد المعطي ، بعض الأبعاد البنائية للفساد في القرية المصرية، المجلة الجنائية القومية ، مارس، ١٩٨٥.

فساد العامة من الشرائع الدنيا والمتوسطة تتزايد كما أن الفساد يستشري في المجتمع عندما لا يبق الجمهور بالنخبة الحاكمة التي لا تعمل على تحقيق المصلحة العامة وتعمل على سلب ونهب للفائض، وهنا ينبغي أن نضع في الاعتبار عند دراستنا للفساد أن هناك (فساد الكبار) و(فساد الصغار) و(عمولات الكبار) و(عمولات الصغار) وأن الفساد على مستوى الطبقات الدنيا والوسطى هو رد فعل لفساد الصفوة الحاكمة^(١)

كما أننا يجب ألا ننظر إلى الفساد على أنه مجرد الخروج على القواعد القانونية السائدة في المجتمع لأن هذا النظام القانوني نفسه يمكن أن يكن ذا طابع فاسد أي أنه يسمح بممارسات تقنين الفساد لأن هذه القواعد من صنع الطبقة المسيطرة. ويوضح إكرام بدر الدين أن هناك ما يسمى بالفساد النظامي أو المؤسسي فالمؤسسة الفاسدة عندما تستطيع تحقيق مكاسب جديدة من خلال أساليب الفساد فإنها بذلك تغري مؤسسات أخرى بإتباع نفس الأسلوب ويكون من المتصور حدوث تحالفات بين العناصر الفاسدة والتي تنتمي إلى مؤسسات مختلفة داخل النظام السياسي كرجال الأعمال والشرطة وأعضاء البرلمان وأعضاء السلطة التنفيذية^(٢)

(١) أحمد رشيد، الفساد الإداري، الوجه القبيح للبيروقراطية المصرية، مطبوعات الشعب، ط١، فبراير، ١٩٧٦ ص ٢٥، ٢١.

(٢) إكرام بدر الدين، الفساد السياسي، دار الثقافة للحريية، القاهرة، ١٩٩٢ ص ١٤٠، ١٥ ومزيداً من التفاصيل يمكن الرجوع إلى
نزيرة نصيف الأيوبي، الثورة الإدارية وأزمة الإصلاح في مصر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام ١٩٧٧، ص ٢٩.

كما يفرق إكرام بدر الدين بين (فساد المجتمعات) و(المجتمع الفاسد) ويقصد بفساد المجتمعات أنه انحراف عن المألوف أو استثناء من الأصل العام، أما (المجتمع الفاسد) فإن الفساد يصبح هو المألوف أو القاعدة العامة وموسيلة تكوين الثروة والحصول على النفوذ السياسي والمكانة في المجتمع ويتغلغل في جميع قطاعات الحياة وعلى جميع المستويات من الاقتصاد إلى السياسة والأمن ، ولذلك فإن المجتمعات التي تتواجد فيها بعض مؤشرات الفساد أو مظاهره تعمل على محاربة هذه الظاهرة ولا تشجع الأشخاص الفاسدين على الوصول إلى مناصب السلطة بينما المجتمعات الفاسدة تنظر إلى أعمال الفساد باعتبارها من أصول اللعبة السياسية وباعتبارها أحد مكونات الحياة اليومية، فالفساد هنا يتحول إلى فعل يومي وعادة مقبولة ربما من غالبية الناس بحيث يتحول إلى نوع من التواطؤ الجماعي العام^(١) .

أما الرؤية الثانية : تنسب للفساد إلى علاقات التبعية والأنشطة الطفيلية المساندة في نظام رأسمالي تابع يرتبط بالسوق الرأسمالية العالمية ، وترى أن الفساد جزء أصلي من الحضارة الغربية المعاصرة ومن اقتصاد السوق والليبرالية الاقتصادية، فالنظام الغربي هو نظام للتنافس الحر من أجل المصلحة الفردية.

(١) إكرام بدر الدين ، الفساد السياسي ، مرجع سابق، ص ٢٢.

وبهذا فلن طريقة الحياة وأسلوب الحياة المادي النفعي ليس إلا سعيًا للحصول على المال بدون أن يحكم ذلك أي قيم^(١) وأول ما يلتفت النظر أن النظام الغربي الذي نسير على خطاه الآن يحقق درجة أعلى من الفساد في دول العالم الثالث حيث الأوضاع المتردية والقروض والمنح والنشاط الاقتصادي الموجه إلى الخارج وإلى مصالح الغرب فهذه العوامل تجعل السوق الحرة في دول العالم الثالث سوقاً بلا ضوابط.

وتوضح هذه الرؤية أن حقيقة الرأسمالية العالمية بكل قوتها وقدرتها على الاستمرار في أعمال مشبوهة من تجارة السلاح إلى المخدرات إلى النشاط السري للمافيا العالمية وعمليات تنظيف الأموال القذرة وغيرها من مظاهر الفساد التي تمد جزءاً من النظام الرأسمالي العالمي ، بل وأيضاً أحد مصادر قوته واستمراريته^(٢) .

وفي هذا الإطار يمكن تناول العلاقة بين فساد القطاع الخاص وفساد الدولة، فالدولة تتحكم في القوانين والإجراءات التي تمنح للقطاع الخاص أو تمنعها عنه الدولة، والدولة هي التي تمنح القطاع الخاص التراخيص وتقرض الضرائب والرسوم الجمركية وتنظم الأسعار وغيرها من التسهيلات بينما يمتلك القطاع الخاص المال ويستطيع شراء القرارات الوزارية والحكومية بل وشراء القوانين أحياناً ، وبعبارة أخرى يتحكم القطاع الخاص في أجزاء من النشاط الاقتصادي يمكن أن تكون محلاً أو موضوعاً للفساد من وجهة نظر مراكز السلطة، ومن هنا ينشأ حلف فساد بين قيادات الدولة أو الحكومة من

(١) محمد السيد السعيد ، نظريات الفساد وسبل مولجته، الأهرام، ١٩٩٤/٩/٣٠.

(٢) رفيع حبيب، فساد النظام ونظام الإفساد، جريدة الشعب ، ٥ يوليو ١٩٩٤.

جهة وأقطاب القطاع الخاص من جهة أخرى ، وما يدفعه القطاع الخاص كعمولة أو كرشوة إلى أهل الدولة يرحل عادة بشكل أو بآخر بدرجة أو بأخرى إلى مستهلكيه وبالتالي يمكن أن يعتبر الدخل الفسادي المتولد في هذا الاتجاه والمقدم من رجال أعمال القطاع الخاص لأهل الدولة بمثابة عائد ضريبة أو رشوة من نوع خاص وطبيعي إذن أن يحاول كل جانب تعظيم نصيبه من هذا للعائد ومن هنا يتولد صراع سلاح الدولة فيه نزع الحقوق والامتيازات ومنحها إلى مزايدين آخرين وسلاح القطاع الخاص التهديد بمساعدة المنافسين والراكضين نحو السلطة (١) .

وقد يترتب على ذلك زيادة ميل للقطاع الخاص للاستثمار في الأنشطة الطفيلية ذات الكسب السريع والمرتفع وفي هذا السياق فإن مواجهة الفساد تكون بضرورة التحول إلى نظام اقتصادي اجتماعي وطني موجه للتنمية والإنتاج وقائم على الاعتماد على الذات والعدالة الاجتماعية ومحاربة الاحتكار والمضاربات والتضخم عبر سياسات مالية واقتصادية عادلة .

ثانياً: فساد السلطة

الفساد هو جريمة سلطة أو جريمة دولة. وجريمة الدول هذه بالذات موجودة في كل الدول سواء كانت ديمقراطية أو غير ديمقراطية. ولكن الدول الديمقراطية هنا تتميز بشيئين أولاً أن التشريعات نفسها لا تحرض على الفساد ولا تحميه ولا تصدره والثاني الآخر أن الدولة تسمح بفضح الفساد.

(١) محمد رضا العدل ، الفساد الإداري في الدولة النلمية ، مرجع سابق ، ص ٢٣، ٢٢.

أي أن الدولة لا تتستر على الفساد ولا تحميه وتحدد مقوماته وأشكاله وطريقة مقاومته وتعتبر أن نشر للفضيحة هو أقوى أسلحة محاربة الفساد، وبالطبع دول العالم الثالث ليس بها أي شكل من هذه الممارسات لأنها محكومة بنظم استبدادية تحرص على أن يظل الفساد محجوباً لأنه فساد سلطة. وهنا تبرز قيمة النظم الديمقراطية حيث أن السلطة فيها متداولة ومن يسعى إلى السلطة يحاول أن يظهر ما يشوب السلطة السابقة من فساد ويحاول بعد تولي السلطة ألا يرتكب جريمة فساد.

ومن هنا فالديمقراطية كنظام سياسي مسألة أساسية لمواجهة الفساد لأنها كنظام تسمح بحرية الرأي والنشر وتفضح الفساد.

وتتم مواجهة الفساد بحرية الصحافة وحرية للفضح دون أن يتطلب ذلك من الشخص الذي يقوم بالفضح أن يقدم دليلاً لأن الأدلة في جرائم الفساد كثيراً ما تكون مستحيلة^(١).

ولا بد أن تستقر مسؤولية رئيس الدولة والوزراء بنصوص دستورية صريحة وطبقاً لأحكام القانون العادي وليس طبقاً لأحكام قانون خاص ويتطلب تشكيل محكمة خاصة، وهكذا فلا بد أن تكون المسؤولية مصرحاً بها وتحرك بمعرفة الأشخاص أو الهيئات أو الأحزاب بدفع جنایات مباشرة وليست جنحاً مباشرة، وهكذا يطلب حق المواطن وحق الجماعات في تحريك الجنایات الخاصة بالإفساد عن طريق الإدعاء المباشر أمام محكمة الجنایات وأن يكون هذا متاحاً دون أي عائق ودون مجال للاتهام بالبلاغ الكاذب لأن

(١) محمد عصفور، حوار، فساد الكبار: الرمثاوي. العمولات ونهب المال العام، سوزانا للنشر، مطابع روز اليوسف، ١٩٩٦، ص ١٢٤.

هذا يدفع الناس للخوف والتردد في الإبلاغ. وهنا يصبح الوزراء خاضعين للمحاكم العادية ولكن بالنسبة لرئيس الدولة أن تشكل محكمة سياسية لكن يجب أن ينص عليها في القانون^(١).

وبالنسبة للحصانة فهناك أحد وزراء الداخلية السابقين مسئول عن جرائم خطيرة وهنا تكمن خطورة تمتع الوزراء بحصانة عضويته لمجلس الشورى أو عضويته في مجلس الشعب، هذه الحصانة للأسف الشديد تستغل أبشع استغلال بحيث أنها تمتد لنشاط العضو الخارجي خارج المجلس أو جرائمه خارجه، ويرى محمد عصفور أنه لا بد من تعديل النص الدستوري الذي يتحدث عن الحصانة، بحيث تكون الحصانة فقط لما يجري داخل المجلس نفسه وليست حصانة مطلقة، بحيث أنها تضطرنني إلى استئذان مجلس الشعب في مقاضاته عن جريمة نصب أو خيانة أمانة أو إصدار شيك بدون رصيد، نحن هنا كأننا نحرض هؤلاء الناس على ارتكاب جرائم خطيرة دون أن يحاسبوا لأنهم يحتمون بالحصانة ودائما باستمرار يحمي مجلس الشعب أعضاءه.

ولسرى ماذا كانت نتيجة هذه الحصانة ونتيجتها أن دخل مجلس الشعب تجار مخدرات وأعضاء سيئو السمعة ومرتكبو جرائم (مخلة بالشرف).

وفي الديمقراطيات لا توجد قوانين تسمح بارتكاب الفساد لكن ما يحدث عندنا أن المشرع هنا مطلق اليد يستطيع أن يصدر أي قانون من هذا مثلا قانون تفويض رئيس الدولة في تجارة السلاح وخطورة هذه التفويض أنه

(١) محمد عصفور، حوار مع جريمة كمال، فساد الكبار: الرشاوى العمولات ونهب المال العام، مطابع روزاليوسف، ١٩٩٦، ١٢٤.

مخالف لنص الدستور الذي لا يسمح لرئيس الدولة بأن يعمل أي عمل بجانب عمله كرئيس للدولة وهذا التفويض يجعله يمارس اقطاع تجارة وهي تجارة السلاح ودون ان يحاسب عما يمكن أن يتهم به من الحصول على عمولات. فهنا يعطي لرئيس الدولة مالا عاما ليتصرف فيه دون حساب^(١).

وكتلك لابد أن نذكر أن تدخل العلاقات المتشابكة بين السلطة والثروة فتح باب الاستثناء على مصراعيه استفاد منه رجال الأعمال أخذوا أموالاً وقروضاً لم يستطيعوا تشغيلها ولا جدال أن الاستثناء هو أقصر الطرق إلى الفساد. أن المال أكبر مولدات القوة، ولقد راح من يملك المال يشتري من يملك القوة، وراح الاثنان يجنيان ويقتسمان الأرباح. وهي أرباح ليست كلها حلالاً.

فرجال الأعمال استعانوا بوزراء وجنرالات أمن سابقين لتسهيل نشاطهم وأعمالهم واستعانوا بصحفيين وإعلاميين لتغطية عيوبهم، أن في كل شركة من شركات القطاع الخاص قائمة ليست محدودة من المسؤولين السابقين يجرون الاتصالات ويسهلوا الإجراءات ويسدون الثغرات.

أن الأخطر هو استخدام رجال الأعمال لقيادات أمنية كبيرة بعد أن تترك الخدمة ويمكن أن تقدم عربوناً لهذه الوظيفة قبل أن تترك الخدمة. ولا جدال أن رجال الأمن السابقين يملكون من العلاقات ما يفيد في إفساد رجال الأعمال وتسهيل تصرفاتهم غير المشروعة، وكذلك هناك الحصانة البرلمانية التي يسعى إليها رجال الأعمال بدخولهم مجلس الشعب^(٢).

(١) محمد عصفور، حوال مع جريمة كمال، فساد الكبار: ص ١٢٦.

(٢) عادل حمودة، هاريون بمليارات مصر، مرجع سابق: ص ١٦، ١٨.

ثالثاً: نماذج من قضايا الفساد:

- قضية رشاد عثمان :

كان عامل بميناء الإسكندرية في عام ١٩٧٠ يتقاضى أجرًا يوميًا قدره ثلاثون قرشاً بلغت ثروته في عام ١٩٨١ ثلاثمائة مليون جنيه، وتحول إلى أكبر مستوردي للخشب، وأشارت التحقيقات إلى أنه كان يفرغ عروق الخشب لئلا بالحشيش.

أصبح من قيادات الحزب الوطني في الإسكندرية، وأصبح من أكبر الممولين للحملات الانتخابية للمرشحين، ومن الممولين الرئيسيين لجريدة الحزب وأصبح على رأس جهاز التنمية الشعبية بالإسكندرية.

وتمكن من الحصول على إعفاء جمركي من وزير الاقتصاد لاستيراد الأخشاب، واستولى على مساحات شاسعة من أراضي الدولة المحيطة بالإسكندرية حيث حصل بوضع اليد على ٩٠٠ فدان من هذه الأراضي.

- قضية توفيق عبد الحى:

حكم عليه في قضايا نصب واختيال وإصدار شيكات بدون رصيد قام بإنشاء شركة اريك عام ١٩٧٦ وعمل رئيساً لتحرير صحيفة التعمير التابعة لوزارة التعمير ووزيرها عثمان أحمد عثمان، قام باستيراد شحنات لكثير من الدجاج الفاسد غير صالح للاستهلاك المحلي، وتمكن من الهروب إلى بنما وحصل من البنوك على مبلغ ٣٥ مليون جنيه حولها بالفعل إلى الخارج.

- قضية عصمت السادات :

اتهم الأخ الأصغر للرئيس السادات وعدد من أفراد عائلته في عام ١٩٨٣ بأنهم انتهكوا جميعاً صلة القرى التي تربطهم بالسادات وأخذوا يعيشون في الأرض فساداً، واقتحموا عدداً كبيراً من القطاعات مخالفين اللوائح والنظم الإدارية، متجرين بالنفوذ لدى بعض كبار المسؤولين مستغلين فيهم انحرافهم أو تمسكهم بمناصبهم.^(١)

وذكرت المحكمة أنهم أثروا أفعالاً من شأنها الإضرار بالمصالح الاقتصادية للمجتمع وإفساد الحياة السياسية في البلاد، كما تضخمت أموالهم بسبب استغلال النفوذ واستخدام الغش والتواطؤ في تنفيذ عقود التوريدات مع الحكومة والهيئات العامة والاتجار في السوق السوداء والتلاعب بقوت الشعب والاستيلاء بغير حق على الأموال العامة والخاصة المملوكة للدولة^(٢).

- قضية تجار العملة :

قضية سامي على حسن وعلي عبد الله الجمال وعبد الرحمن بركة بدأت منذ نهاية السبعينات وحتى سبتمبر ١٩٨٤ قد أثروا بأفعال من شأنها الإضرار

(١) أحمد حجاجي وكرم خميس، بعض قضايا الفساد في المحاكم المصرية، الفساد والتنمية مركز بحوث ودراسات الدول النامية، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٢٦٦، ٢٦٦.

(٢) محمد حجاجي وكرم خميس، بعض قضايا الفساد في المحاكم المصرية، الفساد والتنمية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٢٦٧، ٢٦٦.

بالمصالح الاقتصادية للدولة من أهمها الاتجار غير المشروع بالعملية وتصدير كميات كبيرة من النقد الأجنبي للخارج عن طريق التلاعب وتزوير الأوراق الرسمية والاستيلاء على أموال البنوك بدون وجه حق وبدون ضمانات كافية، في خروج واضح على الشروط والقواعد المصرفية المعمول بها، بالإضافة للمضاربة في سعر الصرف الأمر الذي أدى إلى عرقلة مهمة البنوك القومية، وكان له أثره بالتالي على ارتفاع الأسعار.

- قضية هدى عبد المنعم (المرأة الحديدية):

الملف القانوني لهدى عبد المنعم صاحبة شركة (هيديكو) يحتوي على قضية واحدة نظرتها محكمة شمال القاهرة في عام ١٩٩٣ وتضمن اتهام واحد فقط هو إصدارا شيك بدون رصيد بمبلغ خمسين ألف دولار لصالح البنك الأهلي المصري، وقد قضت المحكمة بحبسها لمدة ثلاث سنوات مع الشغل. وقبل صدور هذا الحكم تمكنت من الهروب إلى فرنسا ثم اليونان وأسست شركتين واحدة للتخليص والشحن (شيننج) والثانية لإصدار تصاريح إقامة الأجانب (نيو جولد).

- قضية عبد الخالق المحجوب:

بدلت التحقيقات في فبراير ١٩٩٥ مع المحجوب وخمسة آخرون في تهريب للرخام والجرانيت بالتحويل على القوانين الجمركية وبطريقة غير مشروعة اتاحت لهم الاستيلاء على أموال عامة وفي النيابة واجه عبد الخالق المحجوب اتهاماته .

لؤلها: أنه دفع رشوى لبعض رجال الجمارك تسهلا لتهرب كميات من الرخلم.
والثاني: هو الاشتراك مع آخرين في تهريب بعض السلع من الجمارك بدون
مصاد الرسوم الجمركية مستغلا نظام السماح المؤقت.
وقد سبق وأن تعرض عبد الخالق المحجوب للمحاكمة في الثمانينات
بتهمة استغلال موقعه كوكيل لوزارة الاقتصاد لتحقيق مكاسب شخصية .

- قضية منى الشافعى:

اتهمتها النيابة بالحصول على أموال عامة نصل إلى ١٩٠ مليون جنيه
من شركة النصر للاستيراد والتصدير ومن بعض البنوك بدون تقديم
ضمانات كافية.

- قضية ممدوح الليثي:

أثيرت هذه القضية في شهر ديسمبر ١٩٩٦ بتورط ممدوح الليثي في
الحصول على سيارة قيمتها حوالي نصف مليون جنيه من ثري عربي مقابل
استغلال موقعه كممثل في الدولة لتسهيل العلاقة بين هذا الثري وممثلة
مشهورة.

وقررت النيابة وقف ممدوح الليثي عن العمل لمدة ثلاثة شهور مع وقف
صرف نصف أجره. (١)

(١) محمد حاجي وكرم خميس، بعض قضايا الفساد في المحاكم المصرية، مرجع سابق
ص ٢٦٦، ٢٦٧.

- قضية الحباك سنة ١٩٩٦:

اتهم الحباك بصفته رئيساً لشركة النصر للأجهزة الكهربائية والإلكترونية والشركة القابضة للصناعات الهندسية "سابقاً" فإنه المذكور حصل لنفسه ولزوجته وأنجاله على كسب غير مشروع بسبب استغلاله سلطات ونفوذ وظيفته مما أدى إلى زيادة طارئة في ثروته بلغت قيمتها (أربع وعشرون مليون دولار أمريكي) (ستة مليون جنية مصري) ومبلغ (٢٩٩) فرانك فرنسي.

ووفقاً للائحة الاتهام فإن هذه الزيادة جاءت بما لا يتناسب مع الموارد المالية لهؤلاء الأفراد كما أن المتهم عجز عن إثبات مصدر مشروع لهذه الأموال.

وقضت المحكمة بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة عشر سنوات وتغريمه مبلغاً وقدره ٢٤ مليون و ٦٧٢ ألف دولار ومبلغ ٥ مليون جنية وألزمته برد مثل هذا المبلغ.

- قضية بنك القاهرة - باريس:

في مايو ١٩٩٩ أصدرت محكمة أمن الدولة العليا حكماً في هذه القضية والتي اتهم فيها سبعة مواطنين ببنك القاهرة - باريس بتهمة الاستيلاء واختلاس مبالغ مالية تتجاوز عشرة ملايين جنية.

وشمل الحكم معاقبة كل من نائب مدير الحسابات عقيل حسن ومدير الإدارة الخارجية نبيل منبولي بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة ١٥ عاماً والعزل

من الوظيفة لمدة ثلاث سنوات وإلزامها برد ثمانية ملايين و٨٨١ ألف جنيه للبنك.^(١)

وهناك عديد من قضايا الفساد الأخرى مثل قضية رامي لكح وجورج حكيم ومصطفى البلدي ومحمود وهبة وغيرها *

رابعاً: ملاحظات على قضايا الفساد في مصر:

رغم صعوبة تصنيف قضايا الفساد في مصر إلا أنه يمكن القول بصفة عامة أن هناك قضايا الفساد الكبرى توفيق عبد الحى، رشاد عثمان، عصمت السادات، تجارة العملة، هدى عبد المنعم، توظيف الأموال بنك القاهرة - باريس، منى الشافعى، الحباك، ممدوح الليثى، وقد بلغت للمبالغ المنهوبة فيها مئات الملايين، وقضايا الفساد الصغرى التي وقعت في الأجهزة الإدارية المختلفة والتي كانت الاختلاسات فيها في حدود عشرات الآلاف أو أقل.

- كان القاسم المشترك الأعظم بين كل هذه القضايا يتمثل في الهدف وهو الحصول على المال مهما تعددت الوسائل أو تنوعت الأساليب.

- وأن ما تم ضبطه بالفعل في الفساد ليس بالضرورة مطابقاً للواقع، ففي ضوء تعدد الأنشطة وتنوعها وتعدد أطرافها وتهريب الأموال للخارج من المحتمل أن يكون ما هو في الواقع أكبر مما تم ضبطه أو تقديره أو غالباً

(١) أحمد حجاجي وكرم خميس، بعض قضايا الفساد، ٢٧٢-٢٧٧، ٢٨٤، ٢٨٥.

مزيد من التفاصيل عن هذه القضايا انظر: عادل حمودة، هاربون بمليارات اللواتر، مرجع سابق.

- ولا اعتبارات فنية وأدبية وربما قضائية- ما يكون المال المسروق أكبر من المال المضبوط.

- أنه رغم وحده الهدف فقد تنوعت الوسائل والأدوات فمنها ما هو مباشر وما هو غير مباشر فقد كانت الوسائل المباشرة هي عقد الصفقات المشبوهة (غير المطابقة للقواعد القانونية والاقتصادية كالأسعار والمواصفات) والتي ركزت على استيراد السلع والتهرب من الجمارك والاتجار في السوق السوداء والاتجار في العملة والاتجار في الممنوع، والحصول على التراخيص وعلى التسهيلات، واستغلال الثغرات القانونية، واستغلال النفوذ، وتزوير المستندات، واحتكار منافذ توزيع السلع، والتلاعب بأقوات الشعب، والغش، والابتزاز، ومخالفة اللوائح والقوانين. أما بالنسبة لجرائم الفساد الإداري فقد كانت الوسيلة هي الاختلاس: اختلاس المال العام، ثم التزوير وإخفاء بعض المستندات كوسائل غير مباشرة^(١).

- كان المجال الاقتصادي بما فيه أسواق المال هو النشاط الرئيسي لقضايا الفساد، وبالتحديد كان مجال الأعمال هو المسرح الأساسي لهذه الجرائم وهو مجال واسع تدرج تحته كافة الأنشطة الحرة مثل إنشاء الشركات بكافة أنواعها، ومكاتب الاستيراد والسمكرة والتوكيلات التجارية وعقود التوريدات والعقارات والأراضي، يليه مجال الأنشطة المربحة أو الخفية

(١) صلاح سالم زرنوقة، تحليل قضايا الفساد في مصر، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، ص ٢٩٤، ٢٩٥.

لستجارة المخدرات أو العملة أو السلع في السوق السوداء، ثم يأتي مجال البنوك والمصارف^(١).

- هناك ثلاث فئات مارسات للفساد في القضايا الكبرى:

الفئة الأولى: من أصحاب النفوذ، ومن كان لها علاقة قرابية أو مصاهرة أو شللية مع أصحاب المواقع الرسمية الهامة من أمثلة (توفيق عبد الحي - عصمت السادات - رشاد عثمان).

الفئة الثانية: شاغلي المواقع الرسمية وكانت لها علاقة مباشرة بهذه المواقع فقد كانت تشغلها بنفسها مثل قضية تجار العملة - قضية بنك القاهرة باريس - ممدوح الليثي - عبد الوهاب الحباك.

الفئة الثالثة: من رجال الأعمال واستطاعت أن تخلق صلة عن طريق تبادل المصالح أو تقديم الرشاوى والهدايا... الخ (هدي عبد المنعم - منى الشافعي - أصحاب شركات توظيف الأموال).

- لم تكن قضايا الفساد الكبرى مجرد ممارسات فردية وإنما تعكس التحرك من خلال (أطر شبكية) واضحة وإن كانت معقدة، فهي واضحة من حيث توافر بعض الأكلة و المؤشرات والقرائن التي وردت في التحقيقات أو في حيثيات الحكم في أكثر من قضية، وهي معقدة من حيث أن هذه للعناصر لا تملك تنظيمًا محددًا، وأغلب ارتباطاتها تحيط بها السرية.

(١) صلاح سالم زرنوقه، تحليل قضايا الفساد في مصر، مركز دراسات وبحوث الدول للنمية القاهرة، ٢٩٤، ٢٩٥.

- الأطر للشبكة أخذت عديد من الصور أقلها انتشاراً هي أنها تعمل في إطار عائلي فكانت بعض الشركات ذات طابع عائلي وذلك لضمان مراقبة الأنشطة المشروعة وضمان سريتها وإمكانية توزيع الثروة وتوزيع ممارسة الأنشطة هروباً من اللوائح والقوانين والتفافاً على القواعد والقرارات المنظمة للأنشطة المختلفة.

- تشابك عناصر الفساد مع بعضها البعض ودخولهم في بعض الممارسات كشركاء.

- اختراط بعض هذه العناصر في بعض المؤسسات السياسية أو الشعبية أو الخدمية كالأحزاب للسياسية أو جهاز للتنمية الشعبية أو عضوية مجلس أو جمعية رجال الأعمال أو اللجنة الاقتصادية أو مجالس إدارات الشركات والبنوك.

- اختراق هذه العناصر لأجهزة الدولة المختلفة وتكوين ارتباطات مع بعض كبار الموظفين من خلال تقديم الرشاوى والضخمة والعمولات والهدايا الثمينة وإغرائهم بمناصب رفيعة ومرتبآت مغرية بعد خروجهم من الخدمة^(١).

- كان هناك نوعان من الفساد أحدهما ينتهي تلقائياً بمجرد تحقيق أهدافه والثاني يكرس نفسه بمرور الوقت، فإن الفساد الذي تعكسه هذه القضايا يعد من النوع الثاني، فإلى جانب قيام تحالفات بين عناصر الفساد وبعض المواقع الهامة وأجهزة الدولة. وفي ضوء هذه التحالفات، نلاحظ أن هناك

(١) صلاح سالم زرنوقة، مرجع سابق، ص ٢٩٧، ٢٩٥.

مجموعة من الظواهر التي وفرت أو سمحت للفساد بصيغة قوانين وبناء آلياته الخاصة لإعادة إنتاجه، أي أنه أصبح يضمن إعادة إنتاجه من الدخل بعد تحويله إلى شكل من أشكال المؤسسة، حيث أصبح لهذه التحالفات قيمها وقواعدها وتقاليدها وعلاقاتها.

- قبول المسؤولين للإغراءات التي تقدمها لهم عناصر الفساد أو تورط بعض المسؤولين في هذه القضايا أو تواطؤهم مع عناصر الفساد لأبد أن يغري المستويات الوسيطة والدنيا من موظفي الإدارة التنفيذية والرقابية على ممارسة الفساد أيضا، خصوصا في ظل عدم قبولهم لكثير من المعايير والقواعد المعمول بها في مجالات عملهم، وهذا ما يسميه محمود عبد الفضيل (مضاعف الفساد) على غرار (مضاعف الاستثمار) عند كينز، أي أنه من النوع (المعدي) الذي ينتشر - بسرعة - من وسط إلى وسط ومن مستوى إلى آخر.

- هناك شواهد كثيرة على أن هذا النوع من الفساد ينتمي إلى النوع الذي يكرس نفسه، فهو من ناحية مستمر، وتقريبًا بنفس الحجم أو بزيادة، وهو من ناحية أخرى يتلون مع الظروف المختلفة من الاستيراد بدون تحويل عملة، إلى الاتجار في السلع الغذائية والتموينية إلى الاتجار في السوق السوداء وفي العملة وتجميع الأموال من المواطنين بغرض تشغيلها ثم النصب على البنوك وتهريب الأموال... الخ.

- أكثر من ذلك أن عناصر الفساد تعالظ نفوذها إلى حد استصدار تشريعات تخدم أغراضها، أو الضغط في سبيل إلغاء أو تعديل أو تجميد

بعض القوانين التي لم تكن في صالحها.^(١)

- هروب رجال الأعمال، فقد فتحت لهم الأبواب ليخرجوا بما جمعوه من أموال ليهربوا بها منذ إعلان سياسة الانفتاح في عام ١٩٧٤، وكان أول الهاربين - توفيق عبد الحى تاجر المواد الفاسدة وهرب في عام ١٩٨٢ بحوالي ٣٥ مليون جنيه، وهرب بشرى توما صاحب أشهر قضية للإسكان في الثمانينات، فقد اشترى مساحة من الأراضي واقترض بضمانة من البنوك لبناء أبراج سكنية ثم باع الأبراج وأخذ الملايين وهرب إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وهربت هدى عبد المنعم التي اشتهرت بالمرأة الحديدية إلى اليونان بعد أن قامت باستغلال أزمة السكن وبيع الوحدات التي تبنيها لأكثر من شخص، كما أنها لم تتردد في الاقتراض من البنوك، وكان أن تراكم عليها نحو ٥٥ مليون جنيه.

بينما قال النائب العام لمجلة (المصور) أن عدد رجال الأعمال الممنوعين من السفر لا يزيد عددهم عن العشرين، نشرت نفس المجلة أن عدد الممنوعين من السفر تجاوزا ألفي شخص.

كما رصدت مجلة المصور ما يقرب من ٣٦ مليار دولار خرجت من مصر خلال عام ١٩٩٨ فقط، فيها تحويلات بنكية وشهادات إيداع دولية وتحويل عملة لتغطية عمليات استيراد، منها ٢٥ مليار دولار في صورة (عمليات خفية).

(١) صلاح سالم زرنوقة، مرجع سبق، ص ٢٩٧، ٢٩٦.

وقد أعترف مدير الإنترنت المصري العميد محمد إبراهيم على صفحات مجلة المصور في يوم ٢٨ يناير عام ألفين بأنهم لم يخطرأ الإنترنت الدولي بشأن بعض رجال الأعمال الهاربين فقد تعاملت الحكومة مع هروب بعض رجال الأعمال بصمت رهيب وكأنهم قد خرجوا للسباحة وسرعان ما يعودون، لم تحولهم إلى النيابة والمدعي الاشتراكي ولم تتجسس لمعرفة أين ذهبوا بل أن بعضهم يديرون شركاتهم من بعيد إلى بعيد^(١).

- في منتصف الخمسينات شاع تعبير (القطط السمان) وهو تعبير أطلقه الدكتور رفعت المحجوب وقت أن كان سكرتيرا عاما للاتحاد الاشتراكي، وذهب رئيس الوزراء في ذلك الوقت إلى أبعد من ذلك حيث وصف المليونيرات الجدد بالأبقار السمان. وكان عدد المليونيرات قد وصل إلى ١٧ ألف مليونير وكان من يملك مليون يوصف بأنه مليونير، أما الآن فإن القطط السمان والأبقار السمان قد تحولوا إلى ديناصورات سمان أو حيتان سمان أو أفيال سمان، أما المليونيرات قد أصبحوا ملياريرات.

- استولى عناصر الفساد على مبالغ كبيرة من القروض تثير الفزع فرامي لكح زادت ثروته عن مليار جنيه وتجاوز هذا الرقم بكثير أحمد بهجت، وحسام أبو الفتوح وإبراهيم كامل حوالي ٣٠٠ مليون جنيه ونفس الرقم استدانته إيلي الفار وعلاء السيد من البنوك.

وفي مصر هناك علامات استفهام مثيرة ومبهمة في علاقة مسئولى البنوك بالعملاء وربما ليست صدفة أن بنك واحد هو بنك القاهرة قبل أن

(١) عادل حمودة، هاربون بمليارات مصر، دار الفرسان ط١، أكتوبر، ٢٠٠٠، ص ١٣.

بتولاه مديرة الجديدة أحمد البردعي كان يحظى بكبر عدد من رجال الأعمال المتعثرين منح للقروض لهم مديرة السابق محمد أبو الفتوح وعلى رأسهم مجدي يعقوب وإبراهيم كامل وحسام أبو الفتوح ومصطفى البلبيدي. لقد حصل رجال الأعمال على مليارات الجنيهات من البنوك دون ضمانات وعندما تعثروا رفضوا الدفع وطالبوا بشطب فوائد الديون وإعادة جدولة الأصول التي لقترضوها.

ويشير إسماعيل صبري عبد الله إلى أن التقارير الدولية تؤكد أن ٨٠% من أرباح رجال الأعمال المصريين يجري تحويلها إلى الخارج. أما الاستثمارات الجديدة فأغلبها يغطي من قروض البنوك بل أن كثيراً من رجال الأعمال صنعتهم قروض البنوك وهي السبب المباشر في صعودهم وسيطرتهم على السوق.

- أن فئة رجال الأعمال دخلوا مجال العمل بمبدأ (أكسب وأجري) لأنهم يريدون أقل مخاطر ممكنة ولا يريدون تحمل أي متاعب يتحملها المجتمع. إن بعضهم يحصل على قرض من البنك لإقامة مشروع وعندما ينتهي المشروع يتردد في سداد القروض. ويفضل إقامة مشروع آخر بقرض أكبر، والنتيجة أن فوائد القروض تتراكم لا يستطيع السداد^(١).

- أغلب عناصر الفساد لم يتم اكتشافها إلا بعد تضخم ثرواتها بشكل لاقت للنظر، هذا رغم أن بعضهم مارس الفساد لفترات تصل إلى عشرين عاماً.

(١) عادل حمودة، هاربون بمليارات مصر، دار القفرسان، ط١، أكتوبر، ٢٠٠٠ ص ١٤، ١٥.

- بعض عناصر الفساد قد اتهم أو أُدين في عدد من السوايق نصب واحتيال وإصدار شيكات بدون رصيد وتهريب المخدرات دون أن يلفت ذلك نظر الأجهزة المعنية فتقوم بدورها في المراقبة والتحري.
- استطاع بعضهم سحب الودائع بعد للحفاظ عليها وبعضهم استطاع أن يأتي بمستندات مزورة (لم يرد مضمونها في أقواله في مراحل سابقة من التحقيقات وأغلب الظن أنه استطاع إعادة ترتيب أموره ليقتنع المحكمة ببرأته).
- استمر بعضهم في مزاولة النشاط الذي تم منعه أو حظره بقرار أو بعد إلغاء القوانين الخاص بهذا النشاط.
- طول فترة التحقيقات (إلى أكثر من عشر سنوات) وعدم التناسب بين الجرم والعقاب ففي الحالات التي بلغ فيها حجم المال المنهوب مئات الملايين كان الحكم قريباً منه في الحالات التي تم فيها اختلاس آلاف الجنيهات^(١)

خامساً : الآثار الاجتماعية للفساد :

- ينعكس الفساد على ظروف المعيشة للبشر لأن معناه احتكار قلة لفرص الحياة ومصادر الثروة في المجتمع، ومعناه التفاوت الحاد الرهيب في الدخول وفرص الحياة، معناه أن يملك أناس بدون مجهود وبدون إضافة

(١) صلاح سالم زرنوقه، مرجع سابق، ص ٣٠.

إلى الاقتصاد القومي ثروة طائلة معناه أن يرى الطبقات الدنيا في المجتمع كل ذلك فيصابون بالإحباط.

- يؤدي الفساد إلى إعادة توزيع الدخل بشكل غير مشروع، وعلى نحو يكرس من التفاوت الاجتماعي، فإنه يزيد من احتمالات التوتر وعدم الاستقرار السياسي ويعرض شرعية النظام للتآكل^(١).

- أدى الفساد إلى أحداث تحولات سريعة وفجائية في التركيبة الاجتماعية (ظهور شريحة طفيلية جديدة).

- الخطورة الشديدة في الفساد هي أنه دائما ما يأتي من (الصفوة) أو (النخبة) التي من المفروض أنها تمثل القدوة والقانون وحين تختل هذه القدوة فإن الجمهور يفقد الثقة في كل شيء وفي كل المبادئ والمعايير ويؤدي ذلك إلى سلوكيات مدمرة.

فالفساد معناه فقدان التناقض الحاد في أذهان الناس، فالصفوة تتادي بالقانون وتدعو لاحترام القانون ولكنهم أول من يخالف القوانين ويلتف حولها.

- جاءت ثروات عناصر الفساد نتيجة أنشطة اقتصادية غير منتجة أو غير مشروعة فقد جاءت نتيجة لعمليات التهريب والاختلاس والنصب والسمسرة والعمولات والإتاوات وقد كان لذلك أثره على تدهور قيم العمل المنتج في المجتمع.

(١) سمير نعيم أحمد، حوار، فساد الكبار، مرجع سابق، ص ٢١، ٢٥.

- الشراء الفاسح نتيجة الفساد أدى إلى انتشار قيم الاستهلاك الاستغزالي اليومي حيث أن هذه الأموال التي جمعوها لم تكن نتيجة جهد أو عمل، ولذلك فإن إنفاقهم لهذه الأموال اتسم بالسهو والبلذخ.
- فقد نجحت عناصر الفساد في نشر قيم العمل غير المنتج والربح السريع والجشع والأنانية والحصول على المال بأي وسيلة فضلا عن تصرفاتها الاستغزالية في مجال تكريس قيم الاستهلاك التفاخري^(١).
- أصبحت معايير الحراك الاجتماعي أكثر استنادًا إلى الخطوة والقرابة والمحسوبية وتقديم الإغراءات المالية والعينية منها إلى الإنجاز والكفاءة والقدرات الإنتاجية أو المهنية أو الوظيفية^(٢).
- الفساد ينحرف بالمؤسسة عن أهدافها الصحيحة ويحد من كفاءتها وي طرح أساليب مختلفة لتوزيع عوائد التنمية على نحو يتعارض أو يتناقض مع توزيعها على أساس معايير الاستحقاق أو وفقا لقاعد الفائدة الاجتماعية الأمثل. ولا يمكن التسليم بأن الرشوة قد تكون بديلا لنقص مرتبات المواطنين ليس فقط لعدم مشروعيتها وإنما أيضا لأثارها السلبية في إعادة توزيع الموارد بشكل غير منصف وغير عادل، ولما تنطوي عليه من مخالفات للقوانين^(٣).
- اختلال قيمة الكسب المشروع (القرش الحلال) تعبیر مصري يعكس مدى

(١) سمير نعيم أحمد، حوار، فساد للكبار، مرجع السابق ص ٢٥، ٢١.

(٢) صلاح سالم زرنوقه: مرجع سابق، ص ٣٠٧.

(٣) صلاح سالم زرنوقه، مراجع، ص ٢٢٩، ٣٠٠.

الإحساس نحو قيمة الكسب المشروع ويدعم العرف في المجتمع هذه القيمة إلى جانب الدين أيضا. وحول هذه تكرر كثير من أمثالنا الشعبية مثل (عمر الحلال ما يضيع).

(لو للحرام ما ينوم وإن دام ما يفرح به صاحبه) (ومال تجيبه الريح تأخذه الزوابع) و(المال اللي ما نتعب فيه الأيدي ما تحزن عليه القلوب) و(المال اللي ما هو لك عزمة من حديد) وإذا كانت هذه هي الأمثال الشعبية التي تعكس قيمة القرش الحلال فإنه هذه القيمة قد اختلفت فمثلا أصبحت الرشوة تؤدي تحت ستار الحلال المقنع وأصبح لها مسميات جديدة مثل جدعنه - إكرامية - عربون - محبة - حلوة - جهد - عرق. بل وأصبحت الرشوة تتصف بالعلنية^(١).

(١) كريمة كمال، ضد الكبار: الرشوى المعولات ونهب المال العام سوزانا للنشر،

١٩٩٦ ص ٢٧، ٢٨.

الفصل السادس

الجرمة الاقتصادية

أولاً: نبذة تاريخية عن نشأة وتطور الجريمة الاقتصادية :

لقد كانت الجرائم الكبرى لدى الإنسانية الأولى هي جرائم الأشخاص لحاجة كل قبيلة إلى رجالها للنود عن كينها، ولم تظهر أهمية جرائم الأموال لعدم وجود المال في مجتمع الالتقاط، فالأرض ملكية جماعية والطعام لا يخترن ما دام لا يوجد مال فلا يسعى أحد إلى السلطة ومن ثم لا ينقسم المجتمع إلى حكام ومحكومين فهو مجتمع بلا طبقات وبلا سادة وعبيد فالمجتمع سواسية أعضاء في الجماعة.

أمّا مجتمع الرعي فقامت فيه الأبقار بدور هام في نمو عادة التملك وظهور الملكية الفردية فالأبقار يمكن الاستئثار بها وحيازتها على انفراد خاصة وأنها تتكاثر وتنمو قطعانها وتبلورت لذلك الغرض أعراف قانونية وأمسست الملكية الخاصة محور القانون كله. لقد غدت ثروة الأبقار المحور الحيوي الرئيسي لكافة فروع القانون. ففي نطاق التحريم تعين حماية ثروة الأبقار فحرمت سرقتها بعض القبائل وعرضت الجاني لعقوبة شديدة هي غرامة كبيرة. وهكذا برزت لأول مرة أهمية جرائم الأموال، وفي مجال العقوبة كانت العقوبة في مجتمع الالتقاط هي اللأر ولما ظهرت بوادر المال في مجتمع الصيد حلت الدية إلى جوار اللأر بصفة اختيارية، ولما كثرت الثروة في مجتمع الرعي أصبحت الدية إجبارية يرغم أهل اللأر على قبولها ويحظر عليهم الأخذ باللأر، وكانت الدية عدد من الأبقار أو الأشياء الأخرى مثل كميات من السمن أو الشمع، ولما ظهرت العملة النقدية أصبحت مبلغاً من النقود وتوقف مبلغ الدية على ضخامة الجريمة ومكانة المجني عليه أي على قدر الضرر.

ولما عرف الإنسان للزراعة تغيرت ملامح الحياة تغيراً جذرياً شاملاً.

فلم يعد الإنسان في حاجة إلى الترحال المستمر سعياً وراء الرزق. ولما استأثر الإنسان بنتاج رقعة معينة من الأرض على سبيل الدولم بدأ يشعر بحقه في البقاء فيها، وتبلورت مع الزمن فكرة الملكية الخاصة للأرض وقد تولد عن الملكية الفردية لوسائل الإنتاج انقسام المجتمع إلى طبقات اجتماعية طبقاً لقدر الثروة التي تحوزها كل شخص. ومع وفرة الأموال المنقولة في عصر الزراعة والصناعة والتجارة ازدادت أهمية جرائم الأموال لحماية الطبقات المالكة من تطلع الطبقات المعمة^(١).

إن المتعمق في الأصول التاريخية لتدخل قانون العقوبات لحماية الأوضاع الاقتصادية يلحظ أن هذا التدخل عرف منذ عهد سحيق في التاريخ القانوني، وظهرت في جميع ألقاب التاريخ في قوانين مختلف البلاد على درجات مختلفة فالدولة كانت مهتمة بتنظيم الروابط الاقتصادية والنظام الاقتصادي كله في البلاد الأمر الذي أنتج تنظيمًا قانونيًا كروابط اقتصادية محدده.

ولقد كانت مصر للفرعونية أول أرض في التاريخ عرفت استخدام قانون العقوبات في الاقتصاد فكانت للدولة تتدخل فيه بدرجات واسعة جدًا، وبالذات المسائل المتعلقة بتوزيع المياه ونظام الري، وكان الغش في وزن البضائع ذنبًا يجلب العقاب الدنيوي وخطيئة أخروية، كما كانت مصر أول دولة في العالم مارست نظامًا ضريبيًا متقدمًا وكذلك بمعاقبها الأشخاص الذين يخالفون سياستها الاقتصادية بعقوبات جزائية^(٢).

(١) ثروت أنيس الأسيوطي، فلمفة لتاريخ العقابي، مصر المعاصرة، العدد ٣٣٥، يناير ١٩٦٩، ص ٢٢٢، ٢٢٤.

(٢) عبد للرموف مهدي، المسؤولية الجنائية عن الجرائم الاقتصادية في القانون المقارن، مطبعة المدني ١٩٦٧، ص ٤١، ٤٠.

كذلك بسطت شجرة القانون في أثينا القديمة ظلالتها الوارفة على الثروة المكونة من المحاصيل ولوات الزراعة والعييد حتى أن صولون ذلك المشرع الحكيم خفف عقوبة السرقة فصارت من بعده الغرامة إلى عشرة أمثال.

كما اهتم الرومان بتنظيم الاقتصاد فأصدروا قوانين تنظم استيراد السلع وتصديرها، وبخاصة ما يتعلق منها باستيراد الحبوب وتجارتها، وتفرض قيوداً على الأسعار وبيع السلع والمكايل والموازين، وقد تضمنت هذه القوانين عقوبات عديدة تفرض على المخالفين. وكانت العقوبات تختلف بحسب الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها المجرم، فعقوبة المنع من مزاوله المهنة هي العقوبات المقررة لمن ينتمون إلى الطبقة العليا، وكانت الأشغال الشاقة أو الإعدام هي العقوبة المقررة للطبقات الاجتماعية الدنيا^(١). وقد عرف الرومان (عقد القرض) والذي بموجبه يسلم الدائن مبلغاً إلى المدين مقابل أن يرهن المدين نفسه ضماناً للدائن حتى إذا عجز عن الوفاء استولى عليه الدائن من تلقاء نفسه دون حاجة إلى تدخل المحكمة وجره إلى منزله باعتباره عبداً مشترى^(٢).

وقد وجد في مخطوط (سترلاتونيس من سنة ٢٨٤-٣٠٥ بعد الميلاد)

(١) ثروت أنيس الأسبوطي، فلسفة لتاريخ العقابي، مصر المعاصرة، الحد ٢٣٥، يفتقر ١٩٦٩، ص ٢٢٤، ٢٢٢.

(٢) ثروت أنيس الأسبوطي، لقانون والمحكمة من خلال الصراع بين القيم الرأسمالية والقيم الاشتراكية في مجتمعنا، الطليعة، السنة الأولى، الحد الثاني، فبراير ١٩٦٥، ص ٦٨-٧٠.

أساسًا للعقاب على جرائم التسعيرة وفي بيزنطة منذ عصر جستنيان وحتى القرن العاشر كان هناك عدد كبير من النصوص تنظم عددًا من المسائل في النطاق الاقتصادي خاصة في ميدان التصدير والاستيراد لبعض السلع لا يمكن أن يتم إلا بإذن السلطات المختصة بينما هناك بضائع معينة لا يمكن مطلقًا أن تصدر أو تباع للأجانب مثل بعض الحبوب الغذائية، كما كانت هناك نصوص خاصة باحتكار الدول لاستيراد وبيع الحديد.

وجاء في قوانين حمورابي والقوانين الآشورية الأخرى ما يؤكد اهتمام المشرعين القدامى بتحديد أسعار بعض السلع والخدمات على مخالفة قوانين الضرائب وتنظيم المقاييس والمكاييل والأوزان والمعاقبة على سرقة أموال أو أشياء أو حيوانات تعود للأكلية أو للقصر. فقد فرضت قوانين حمورابي غرامة على سارق الأغنام والأبقار قدرها عشرة أمثال فإن لم يكن لدى لص المال مال إعدام في الحال، وهناك ظروف مشددة تؤدي مباشرة إلى الإعدام كالسرقة بالإكراه. وتشددت الهند البراهمانية في حماية أموال الملاك فقضت على السارق بالإعدام أو الانتحار بأن يضرب حتى الموت أو يقفز في النار.

وعمد الحكيم مانو إلى تخفيف الجزاء فميز بين الاختلاسات البسيطة مثل كوب من اللبن أو قطعة من اللحم وجعل عقوبتها رد الضعف، فالسرقات الجسيمة كالذهب والفضة والملابس الثمينة وهي الأشياء التي لا توجد سوى عند الأغنياء فتراوحت عقوبتها بين قطع اليد وفقد الحياة.^(١)

كما أن نظام الحصبة في الدولة الإسلامية دليل واضح على اهتمام

(١) ثروت أنيس الأسيوطي، فلسفة التاريخ العقابي، مرجع سابق، ص ٢٢٤، ٢٢٢.

الإسلام بالجرائم الاقتصادية فقد ورد في الشريعة الإسلامية النص على جرائم غش المواد الغذائية والوزن والكيل والمنافسة غير المشروعة وتحريم الاتجار مع العدو.

وقد شهدت فرنسا في عامي ١٣١٢، ١٣١١ تحت حكم (فيليب لوبيل) عدة قوانين تقضي بحظر تصدير الحبوب الغذائية ومعاقبة الأشخاص المخالفين بعقوبات بدنية ومالية. ثم صدر في عام ١٥٠٥ قانون يعاقب بالغرامة الأشخاص الذين يشترون سلعة بسعر يجاوز الحد الأقصى للأسعار. وفي عام ١٧٩٣ صدر قانون يجعل الموت عقاباً لكل من يقوم بحبس سلعة ضرورية أو يحتجزها، كما عاقب بنفس العقوبة كل من يمتنع عن الإخطار عن وجود هذه الكميات لديه أو يخلي ببينات غير صحيحة^(١).

وفي القرن للتاسع عشر الذي استلهم أفكار الثورة الفرنسية حول الحرية المطلقة للفرد في الاقتصاد كان المتعمق في الأصول التاريخية لتدخل قانون العقوبات لحماية الأوضاع الاقتصادية يلحظ أن هذا التدخل عرف منذ عهد محيق في التاريخ للقانوني، فحتى في هذه الفترة نجد في قوانين العقوبات بعض النصوص التي تحظر بعض الجرائم في النطاق الاقتصادي، فقد صدر في فرنسا قانون في عام ١٧٩٣ الذي يحرم احتكار السلع الضرورية ويعاقب المحتكر بالإعدام، وحينما وضع قانون العقوبات للفرنسي في عام ١٨١٠ (قانون نابليون) نص على تجريم مخالفة اللوائح المتعلقة بالصناعة والتجارة والفنون وجميع الأعمال الضارة بالصناعة الفرنسية مثل

(١) عبود السراج، الجرائم الاقتصادية، مجلة الأمن والقانون، كلية شرطة دبي، العدد الثاني، يوليو ١٩٩٤، ص ٢.

إفشاء أسرار الصناعة والتجارة في الخارج وتصدير بضاعة من نوع رديء
وجميع أشكال التحالف والاحتكار الضارة بالصناعة والمضاربة على
الأسعار^(١).

ورغم محاولات الدولة الرأسمالية إبان القرنين التاسع عشر والعشرين
تجنب فرض أية قيود على (مبدأ الحرية الاقتصادية الفردية) إلا أن الأزمات
الاقتصادية الخائفة وبخاصة التي رافقت الحربين العالميتين الأولى والثانية
أرغمت الدول الرأسمالية بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية على التراجع
عن اتجاه عدم تدخل الدولة في الاقتصاد أو صدرت في جميع الدول
للرأسمالية قوانين اقتصادية جزائية تجرم الأفعال المخلة بنظام التمويل
والتسعير وتنظيم الاتجار بالمواد الغذائية والسلع واستيرادها وتصديرها،
وعمليات الإنتاج والتوزيع والاستثمار وحماية الثروة الحيوانية والنباتية
والمائية والمعدنية. وحل مبدأ الحرية الاقتصادية المقيدة أو مبدأ التوجيه
الاقتصادي بدلاً من مبدأ الحرية الفردية المطلقة ووصل الأمر ببعض الدول
للرأسمالية إلى إصدار تشريعات تقضي بتأميم مرافق أساسية متعلقة بالنقل
والكهرباء وبعض أنواع الصناعات الثقيلة واستخراج الخام كالمعادن
والنفط^(٢).

وفي مصر أطلت الخلافة العثمانية أحكام أخرى محل أحكام الشريعة
الإسلامية وقد فتح هذا التحول الباب على مصراعيه للتشريعات الجنائية
الوضعية وقد تأثرت مصر باعتبارها تابعة للدولة العثمانية بهذه التشريعات

(١) عبود المراج، الجرائم الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٣.

(٢) عبود المراج، الجرائم الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٣.

الوضعية، ومع تدهور حال الدولة العثمانية وانتهاء حكمها لمصر والبلاد العربية اختلط شعبها بشعوب أجنبية أخرى انتهت باحتلالها على يد الفرنسيين ثلثة والإتجليز نارة أخرى. وقد أفرز تفاعل تلك الظروف وغيرها عددًا من التشريعات الجنائية اهتم أغلبها بحماية السلطة ودعمها^(١).

والواقع أن التشريع الجنائي المصري مر بعدة مراحل مرحلة ما قبل سنة ١٨٨٣ وقانون العقوبات سنة ١٩٠٤ وقانون العقوبات الحالي ١٩٣٧.

ومرحلة ما قبل ١٨٨٣ تبدأ هذه المرحلة بعهد محمد علي عندما بدأ سنة ١٨٣٠ بإصدار (قانون الفلاحة) الذي تضمن مجموعة من الجرائم التي تتصل بحياة الناس في الريف، مثل جرائم اختلاس الأموال العامة أو الامتناع عن أدائها أو الإهمال في أعمال الترع والجسور. وقد نص هذا القانون على عقوبات أهمها عقوبة الإعدام والنفي والضرب بالكرباج. كما أصدر محمد علي قانون (السياسة نامه) في سنة ١٨٣٧ الذي عني بتوفير قدر من الحماية لبعض نشاطات الدولة فعني بصفة خاصة بشئون الموظفين الحكوميين ويبدو حرصه على صالح الخزانة في عقابه للاختلاس والرشوة تبعًا لما يقع من أضرار في اختلاس ما يزيد عن خمسة آلاف قرش عقوبته الحبس من سنتين إلى خمس سنين، وكل ما اختلسه يحصل منه. وفي الرشوة فليُنظر إلى الضرر الذي حصل للمصلحة من الرشوة والهدية التي تعاطاها ويرسل إلى

(١) عبد الرزاق مهدي، المسؤولية الجنائية عن الجرائم الاقتصادية في القانون المقارن، ص ٤٠، ٤١.

اللوامان من سنة إلى ثلاث سنين ويحصل منه ما أخذه من أي شيء^(١).

كما استوحى محمد على من قانون العقوبات الفرنسي عديد من المواد وقد وردت جرائم مثل جرائم تقليد (سكه) الذهب والفضة والنحاس وتزويرها وتداولها وجلبها وعقوبتها الإرسال إلى السجن مدى الحياة أو لمدة محدودة وكذلك تزوير أختام الحكومة وتقليد الأوراق التي خرجت من دواوين الحكومة مختومة بخاتم الحكومة للتداول والنصب بالتسليم باسم كاذب أو استعمال حيل متنوعة، وكل من تركت عنده ورقة معتمدة على بياض بوجه الأمانة مختومة كانت أو مضية وبعد ذلك جعلها سند دين أو ورقة مخالصة أو جعلها في صورة توجب المضرة على صاحب الختم أو الإمضاء، وتركيب مشروبات بجوهر مضر للصحة عقوبته الحبس من ستة أيام إلى سنتين وتخريب الآثار والمنافع العامة عقوبته الحبس من شهر إلى سنتين كما نص على الإفلاس في المادة ٨٠ أن المفلسين بالكذب والحيلة يجري مجازاتهم بالإرسال إلى الليمان لمدة محدودة.

وفي سنة ١٨٤٤ أصدر محمد علي (قانون للمنتخبات) وقد ضم هذا للقانون بعض الجرائم مثل جرائم النصب والاحتيال والتزوير، ثم صدر القانون الهامبوني في عهد سعيد في عام ١٨٥٥ ويعتبر أول مجموعة قانونية خاصة بالعقوبات عرفت مصر الحديثة ويحتوي على عدة فصول من بينها جرائم القتل والغنف وجرائم التعدي على الأموال والاختلاس والرشوة

(١) أحمد وهدان، تطور قانون العقوبات المصري في الفترة من ١٩٣٧-١٩٥٢، المجلة الجنائية لقرمية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد السادس والثلاثون، ١٩٩٣، ص ١٤-٢٠.

والمسرفة والتزوير^(١).

ثم صدر قانون العقوبات في ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤ ولم يقتصر في اقتباس أحكامه على التشريع الفرنسي بل كان من مصادره كذلك بعض التشريعات الحديثة آنذاك مثل المدونة الإيطالية البلجيكية وفي هذا القانون عدلت أحكام الرشوة بما يضمن العقاب على استغلال النفوذ، وكذلك المادة ٢٩٤ للعقاب على الاعتياذ على الإقراض بربا فاحش. ثم صدر قانون العقوبات الحالي في عام ١٩٣٧ ليساير للظروف الاجتماعية والاقتصادية التي مر بها المجتمع المصري ويلاتم للتطور في مجال الفكر الجنائي والمياسة الجنائية الحديثة^(٢).

ففي خلال الفترة من ١٩٣٧-١٩٥٢ شهد المجتمع المصري تغييرات خاصة خلال فترة الحرب العالمية الثانية، فلم تتمكن مصر من تصدير حاصلاتها الزراعية وخاصة القطن فانخفض سعره مما أدى إلى ترودي الأوضاع وارتفعت أسعار المواد الغذائية كالقمح وانتشر الغلاء والفساد والاستغلال والمضاربة بالأراضي الزراعية مما ضاعف من تدهور الأوضاع الاجتماعية، ولعبت الأزمة الاقتصادية دوراً كبيراً نحو تطوير قانون العقوبات بما يلائم هذه الظروف، فقد اضطرت الدولة إلى للتدخل في شئون الإنتاج والاستهلاك والتوزيع فانهالت القوانين الاستثنائية المنظمة لشئون الحياة الاقتصادية ومعظمها يحمي نصوصاً جنائية لضمان تنفيذها. وتدخل المشرع لتحديد أسعار بعض السلع ومنع الاحتكار والاتفاقات غير

(١) أحمد محمد خليفة، النظرية العامة للتجريم، مرجع سابق، ص ١٩٩٢٠٧.

(٢) أحمد محمد خليفة، النظرية العامة للتجريم، مرجع سابق، ص ٢٠٦، ٢٠٧.

المشروعة بين التجار إلى غير ذلك مما استلزمته الأوضاع الاقتصادية الطارئة الناجمة عن ظروف الحرب^(١).

فقد صدر القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٣٩ بتفويض وزير الدفاع بإحصاء جميع المنتجات والبضائع والأنوات وبتخاذ التدابير الاستثنائية التي تتخذ لتأمين سلامة البلاد. وفي أول سبتمبر ١٩٣٩ صدر مرسوم بإعلان الأحكام العرفية تم بموجبه نقل الاختصاصات إلى لجنة وزارية برئاسة وزير الدفاع، وعين وزير سمي (وزير التموين) اختصت وزارة التموين بفرض رقابة على تداول السلع واستهلاكها تداول القمح والشعير والأرز والذرة، واستهلاك اللحوم، ثم صدر قانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٣٩ بتنظيم العمليات الخاصة بالنقود وأوراق النقد الأجنبية مثل (القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ بشأن التموين) و(القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بشأن الرقابة على النقد) و(القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ بشأن التسعير الجبري وتحديد الأرباح). وبموجب هذه القوانين أخضعت للمواد التموينية لنظام معين من الإنتاج والتوزيع والاستهلاك وتحديد أسعار بعض السلع والاستيلاء عليها وتدخل الرقابة على النقد وتنظيم التعامل به إلى غير ذلك مما استلزمته الأوضاع الاقتصادية الطارئة وقد عدلت هذه التشريعات بعد تبني سياسة الاقتصاد الموجه منعاً لسيطرة رأس المال وتحقيق العدالة الاجتماعية^(٢).

(١) أحمد محمد خليفة، لفنظرية العامة للتجريم، مرجع سابق.

(٢) أحمد وهدان، تطور قانون العقوبات، مرجع سابق، ص ٣٤، ٣٣. مزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

نبيل منحت سالم، الجرائم الاقتصادية، ص ١٩.

وقد شهدت تجربة الستينات تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي الفردي فتولت القوانين التي اهتمت بتغيير البنيان الاقتصادي. فقد أصبح معظم النشاط الاقتصادي في مجال الصناعة ملكاً للقطاع العام عن طريق قوانين التأميم أرقام ١١٧ لسنة ١٩٦١، و١١٨ لسنة ١٩٦١، و١٢١ لسنة ١٩٦١، و٣٨ لسنة ١٩٦٣، و٣٩ لسنة ١٩٦٣، و٤٠ لسنة ١٩٦٣، و٦٥ لسنة ١٩٦٣، و٧٢ لسنة ١٩٦٣، و٧٣ لسنة ١٩٦٣، و٨٥ لسنة ١٩٦٣، و١٣٧ لسنة ١٩٦٦. كما تم إخضاع نشاط التجارة الداخلية للقيود التي تقررها قوانين التمويل والتسعير المرسومة بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥، و١٦٣ لسنة ١٩٥٠.

كما أصبحت المصارف وشركات التأمين مسئولية القطاع الخاص بمقتضى القانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ وقد حظر على رأس المال الخاص مباشرتها، كما أن وسائل النقل أصبحت مسئولية الدولة بمقتضى القانون ١٥٥ لسنة ١٩٦٠، و٨٧ لسنة ١٩٦٣، كما حدد الحد الأقصى لساعات العمل بسبع ساعات يومياً، كما حظر أن يعين شخص في أكثر من وظيفة قانون ١٣٥ لسنة ١٩٦١ وهي إجراءات قصد بها القضاء على البطالة فهي ترمي إلى حماية مصلحة اقتصادية.

وقد حدد الحد الأقصى لما يتقاضاه أي عامل وكذلك الحد الأدنى لأجور العمل بقانون (١١٣ لسنة ١٩٦١) وقانون (١٠٢ لسنة ١٩٦٢) وأصبح للعاملين في الشركات حق الاشتراك في مجالس إدارتها، كما أصبح لهم نصيب في أرباحها سواء أكلت هذه الشركات مملوكة للقطاع العام أو الخاص (القانون ١٤١ لسنة ١٩٦٣ الذي حل محله القانون ١١٤ لسنة ١٩٦١).

كما تدخل المشرع في تحديد الملكيات الزراعية بمقتضى قوانين الإصلاح الزراعي في عام ١٩٥٢ و ١٩٦١ وتحديد الحد الأقصى للحيازة الزراعية وتنظيم الدورة الزراعية. وكذلك تدخل المشرع لتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر لتحديد إجراءات المباني كما فرض ضريبة تصاعدية على إيراد العمارات السكنية وحرم تقاضي أي مبلغ إضافي خارج نطاق عقد الإيجار، وكانت معظم القوانين المشار إليها تنص على جزاءات جنائية لمخالفة أحكامها. وقد عينت لجنة مراجعة التشريعات الجنائية ببحث الجرائم الماسة بالاقتصاد القومي في مشروع قانون العقوبات الذي أعدته في هذا الشأن فأقررت لها الباب الثاني وجعلت عنوانه الجرائم الماسة بالاقتصاد القومي وهي جرائم الاستفادة بخير حق على حساب الاقتصاد العام وجرائم الإخلال بتنفيذ الالتزامات الاقتصادية وجرائم للتأثير على الثقة المالية العامة، وكذلك شملت نصوص التجريم جرائم التزيف والتفالس وجرائم تصدير واستيراد منتجات إلى أو من بلد معاد^(١).

(١) جمال العطيفي، فكرة الجريمة الاقتصادية، مجموعة أعمال الحلقة العربية الأولى للنفاع الاجتماعي، ص ٥٦، ٥٨.

• تعللت التشريعات الجنائية بالحماية الاقتصادية بمختلف الدول في الاتحاد السوفيتي تقسم الجرائم الاقتصادية إلى جرائم في ميدان التجارة تشمل الغش والمضاربة وكذلك جرائم اقتصادية في ميدان الزراعة والأموال العامة، ولستخدام الثروات الطبيعية. وفي فرنسا شهدت تطورات هامة لقانون العقوبات في عام ١٩٦٦ أصدر قانون تنظيم السرقة على الصرف وجزاءات بضمان تطبيق النصوص التي تحمي مصالح المال ومدة العمل.

ثانياً: تعريف الجريمة الاقتصادية :

تتبع كل دولة سياسة اقتصادية معينة ويقوم قانون العقوبات الاقتصادي باعتباره فرعاً من فروع قانون العقوبات بتحديد الجزاءات على مخالفة السياسة الاقتصادية أي الاعتداءات التي تقع على النظام الاقتصادي، وأصبح لهذا القانون مكاناً هاماً بين فروع القوانين المختلفة كالقانون التجاري والمدني.

وعرف للفقهاء الألمان القانون الاقتصادي باعتباره فرعاً من فروع القانون، وعلى الرغم من اختلاف الفقهاء حول تعريف هذا القانون إلا أنه تميز باهتمامه على موضوعات رئيسية (التشريع الاقتصادي ويبحث في إجراءات التحقيق والحكم في الجرائم وتنظيم الحياة الصناعية وقوانين العمل

سوفي سوريا صدر قانون العقوبات عام ١٩٤٩ وتضمن عدداً من الجرائم الاقتصادية ثم صدر قانون العقوبات الاقتصادي عام ١٩٦٦ ليشمل جرائم مثل قانون الغش والتموين والتسعين وتهريب العملات وتداول العملات الأجنبية، وقد صدرت في عام ١٩٧٧ لإنشاء محكمة الأمن الاقتصادي لمحكمة مرتكبي الجرائم الاقتصادية. وفي الجزائر صدر في عام ١٩٦٦ صدرت قوانين لقمع الجرائم التي تمس بالثروة الوطنية والاقتصاد الوطني، وأنشئت مجالس قضائية لقمع الجرائم الاقتصادية، وفي المغرب تعددت التشريعات الجنائية بالحماية الاقتصادية نتيجة لاتباع سياسة للتدخل والتوجيه في الميدان الاقتصادي كالتشريعات الخاصة بقمع الغش وضبط الائتمان ومكافحة جرائم العملة.

نظر عبد الرؤوف مهدي، المسؤولية الجنائية عن الجرائم الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٥٧-٦٠.

والسند). وعبر الفقيه كيرالي عن ذلك بقوله: أنه ظهرت مجموعة كبيرة من القواعد القانونية اشتملت على تنظيم الحياة الاقتصادية وهي ذات طابع مختلط من القانون الخاص والقانون التجاري وللقانون العام والقانون الإداري والمالي. ولذلك فقد عرف قانون العقوبات الاقتصاد بأنه فرع من القانون الجنائي يحدد التجريم ويكفل الجزاءات على مخالفة القواعد الاقتصادية التي ينظمها القانون. وبعبارة أخرى الاعتداءات التي تمس النظام الاقتصادي الذي أنشأته السياسة الاقتصادية أو هو مجموعة القواعد التي تمارس الدول بمقتضاها نشاطها الاقتصادي.

كما ربط الأستاذ فرانشيمون Franchemone بين هذا القانون والسياسة الاقتصادية التي تتبعها الدولة وعرف قانون العقوبات الاقتصادي بأنه مجموعة القوانين واللوائح التي تهدف مباشرة إلى حماية المصلحة العامة للدولة على الصعيد الاقتصادي. أي أن مهمة قانون العقوبات الاقتصادي تسخير العقوبات لخدمة السياسة الاقتصادية للدولة.

وقد عرف زلاتاريك Zlataric قانون العقوبات الاقتصادي بأنه مجموعة من القواعد القانونية التي تجرم تصرفات الأفراد أو الأشخاص المعنوية والتي تلحق ضررًا أو تهدد السياسة الاجتماعية أو الاقتصادية لدولة معينة^(١).

ويعود الفضل إلى زلاتاريك في ربط الجريمة الاقتصادية بمدار السياسة الاقتصادية وذلك في التعريف الذي وضعه لهذه الجريمة فهو يعتبر

(١) مصطفى كامل كيره، الجرائم التنموية، القاهرة ١٩٨٣، ص ٩.

جريمة اقتصادية (سلوك الأشخاص الطبيعية أو الاعتبارية الذي يسبب خطراً أو يرتب ضرراً للسياسة الاجتماعية أو الاقتصادية للدولة) ويتميز هذا التعريف بتحديد دور التجريم الاقتصادي كضابط للسياسة الاقتصادية أو كمرآة لها).

وقد أثارَت العلاقة بين التجريم الاقتصادي وبين السياسة الاقتصادية اهتمام الكتاب وفضولهم، فأخذ البعض منهم يتصدى إلى أبعاد جديدة منها، فقد أشار Levasseur إلى أن القانون الجنائي لا يمتد بالجزاء إلا إلى التصرفات التي تمثل عدولاً على قواعد السياسة الاقتصادية ذات الطبيعة الامرة. وهو يردد في هذا فكرة سبقته إليها محكمة النقد الفرنسية في الحكم المشهور عندما عرفت القانون الاقتصادي بأنه مجموعة من القواعد التي تنظم الإنتاج والتوزيع والاستهلاك وكذلك وسائل تبادل السلع والخدمات. وتعريف القانون الاقتصادي على هذا النمط يحيط بكل تنظيم اقتصادي أياً كان مضمونه كما أنه يستجيب في مجمله لمفهوم النظام الاقتصادي العام^(١).

وقد أشار Farjat إلى العلاقة بين الجريمة الاقتصادية والسياسة الاقتصادية وأوضح أن العلاقة بينها تدور على محورين متضادين يلتقيان في تنظيم قانوني واحد يرسم حدود هذا الهيكل الاقتصادي ويعكس طبيعة المصالح الاقتصادية التي تتصارع داخله ونوع القوانين الاقتصادية التي تحكمه. وتدخل الجريمة الاقتصادية بهذا الوصف أي باعتباره تنظيمًا قانونيًا فقط- في تركيب البنين الاقتصادي وتدور معه وجوداً وهدماً. ذلك أن هذا البنين يضم فضلاً عن عناصره الأخرى أنظمة قانونية يتكفل الجزاء

(١) نبيل مدحت سالم، الجرائم الاقتصادية، غير وارد مكان النشر، ١٩٧٢، ص ١٧، ٦٠٧.

الجنائسي بحمايتها عندما تصبح محلاً لاعتداء يعوق أعمالها أو يهدد وجودها نفسه بالخطر^(١).

وفي الحقيقة لم يستقر الرأي على تعريف محدد للجرائم الاقتصادية وتعددت الآراء بشأنها، ورأى كثير من الباحثين صعوبة وضع تعريف قانوني جامع مانع لهذه الجرائم وترجع هذه الصعوبة إلى سببين:

١- أن الجريمة الاقتصادية ترتبط ارتباطاً مباشراً بالخروج على السياسة الاقتصادية للدولة ومصطلح السياسة الاقتصادية واسع جداً ومرن ويختلف من نظام اقتصادي إلى نظام اقتصادي آخر. ومن العسير تعريفه وتحديد مضمونه بصورة دقيقة واضحة. وهذا الوضع يتعارض مع مفاهيم القانون الجزائي التي يتطلب قدر من الوضوح والدقة والتحديد.

٢- أن مخالفات السياسة الاقتصادية للدولة لا تعد جرائم جزائية بصورة دائمة فعدد غير قليل من التشريعات في العالم يكتفي باعتبار هذه المخالفات من طبيعة مدنية أو إدارية ويرتب عليها مسؤولية مدنية أو إدارية يلجم عنها تعويض لضرر حاصل أو مجرد عقوبة مدنية أو إدارية^(٢).

والواقع أن هذين السببين لا يحولان دون وضع تعريف للجرائم الاقتصادية لاعتبارات عديدة نذكر منها ما يلي:

- لم يعد مصطلح السياسة الاقتصادية على هذه الدرجة من الغموض فقد

(١) عبد الرؤف مهدي، المسؤولية الجنائية عن الجرائم الاقتصادية، ص ٧٠٩.

(٢) عبود السراج، الجرائم الاقتصادية، ص ٩.

أصبح من المصطلحات الشائعة في علم الاقتصاد فالسياسة الاقتصادية ترسمها الدولة ويمكن التوصل إلى فهم مدلول السياسة الاقتصادية في دولة معينة بالعودة إلى تشريعاتها الاقتصادية النابعة من طبيعة نظامها الاقتصادي وللكشف عن إرادة المشرع الحقيقية.

- يلعب القاضي المتخصص في الجرائم الاقتصادية دوراً كبيراً في تقدير طبيعة المخالفة وتحديد ما إذا كانت متعلقة بالسياسة الاقتصادية أم لا، وما إذا كان للتشريع الذي يعمل على تطبيقه في إطار التشريعات التي ترسم السياسة الاقتصادية للدولة أم في إطار التشريعات العادية، ومن المعروف أن للاجتهاد القضائي دوراً تاريخياً في حسم مثل هذه المشكلات القانونية.

- أن مفهوم العقوبة واسع جداً في الجرائم الاقتصادية فهو يمتد ليشمل التعويضات المدنية والعقوبات التأديبية وعقوبات ذات طبيعة اقتصادية بحتة. وعلى ذلك فالجريمة الاقتصادية ذات طبيعة تميزها عن الجرائم العادية ومن اللازم أن يرد المشرع عليها بأنواع مختلفة من الجزاءات الملائمة لهذه الطبيعة كالجزاءات الاقتصادية والإدارية والمدنية بالإضافة إلى العقوبات الجزائية^(١).

وفي ضوء هذه الاعتبارات سوف نبحث عن تعريف للجريمة الاقتصادية وسوف نحدد طبيعة الجزاءات الملائمة لها، اتجهت بعض التشريعات إلى النص صراحة على الموضوعات التي تنتمي إلى قانون

(١) عبود السراج، الجرائم الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٩.

العقوبات الاقتصادية من ذلك التشريع اليوغسلافي، وكذلك أيضًا ينص التشريع الألماني على الموضوعات التي تندرج في عداد الجرائم الاقتصادية. غير أن هناك تشريعات تترك للقضاء والفقه مهمة تحديد مدلول الجرائم الاقتصادية وتعريفها وهو ما يقضي وضع تعريف للجريمة الاقتصادية يسمح بالتمييز بينها وبين غيرها من الجرائم.

وقد وضع فقهاء القانون تعريفات عديدة للجريمة الاقتصادية ولكن يمكن تقسيم هذه التعريفات إلى قسمين تعريفات واسعة، وتعريفات ضيقة. وسوف نوضح ذلك على النحو التالي:

١- تعريفات واسعة: تقصد بالجريمة الاقتصادية كل ما يمس الاقتصاد بصفة عامة فيشمل بذلك الجرائم الموجهة ضد الذمة المالية والتي ترتكب أثناء مباشرة النشاط الاقتصادي، وتتدخل فيه الجرائم التي تسبب ضررًا للاقتصاد الوطني^(١) مثل تزيف النقود أو السرقات أو الاختلاس في المنشآت الاقتصادية.

ومن أقدم التعاريف للجريمة الاقتصادية تعريف Kurt Lindeman في سنة ١٩٣٢ إذ قال: ((أن قانون العقوبات الاقتصادي هو مجموعة القوانين الجنائية التي تتخذ من حماية مجموع الاقتصاد موضوعًا لها)).

وكذلك عرفها الأستاذ نيفودا بأنها: الجريمة التي تلحق ضررًا مباشرًا أو غير مباشر أو تهدد مصالح الاقتصاد الوطني أو النظام الاقتصادي ذاته

(١) عبد الرعوف مهدي، المسؤولية الجنائية عن الجرائم الاقتصادية، ص ٧٠٩.

والتي يتضمن القانون الجنائي عناصرها^(١).

ونجد تعريفاً للجريمة الاقتصادية عند كل من Stearns, Elliott & Willingham بأنها الجريمة التي تتم بدوافع اقتصادية وبهذا التعريف نجد الجريمة الاقتصادية تمتد بصورة واسعة عبر مجال الجريمة من جنحة السرقة حتى جرائم المال، ومن جرائم السرقات إلى جرائم العنف. والجرائم الوحيدة المستثناة من هذا التعريف هي الجرائم التي تحركها دوافع سوداء ولا يرجى منها مكسب اقتصادي.

ويركز التعريف السابق على أن هناك أسلوبان للجريمة الاقتصادية: **الأسلوب الأول:** يتكون من جرائم يرتكبها رجال الأعمال بوصفها عامل مساعد في الأنشطة العادية في العمل، فرجال الأعمال لديهم الفرصة في انتهاك قوانين ممارسة الممارسة النشاط التجاري أو التهرب من دفع الضرائب أو الاختلاس وهي جرائم الياقات البيضاء.

الأسلوب الثاني: ويتم فيه الجريمة عن طريق توفير السلع والخدمات غير المشروعة، أو توفير السلع والخدمات بأسلوب غير مشروع. ويتطلب توفير السلع والخدمات غير المشروعة نشاط اقتصادي منسق يشبه العمل التجاري العادي، ولكن كل من يشارك فيه يتورط في الجريمة. وهذا النوع من الجريمة الاقتصادية غالباً ما يُسمى بالجريمة المنظمة.

ويحدد هذا التعريف سمات خاصة للجريمة الاقتصادية من أهمها:
- أن الجرائم الاقتصادية تنطوي على قدر كبير من الخداع، متعمد جرائم

(١) عبد الرزاق مهدي، المسؤولية الجنائية عن الجرائم الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٧٠٩.

- الاحتيال على إقناع مرتكبها لضحيته بأن أهدافه عادية ومشروعة.
- ترتكب الجرائم الاقتصادية غالباً بواسطة ذوي الياقات البيضاء نظراً لمكانتهم الاقتصادية والاجتماعية المرتفعة.
- صعوبة الكشف عن مرتكبيها وعقابهم نظراً لمكانتهم بالإضافة إلى أنها جرائم معقدة يصعب الكشف عنها.
- تتم عبر مستويات تنظيمية مختلفة ولذلك يصعب تحديد المسؤولية الجنائية وقد لا يشملها التحديد القانوني للجريمة الاقتصادية^(١).
- وقد قام سفيرز واليوت وويلنجهام بتقسيم الجرائم الاقتصادية إلى ثلاث مجموعات:

المجموعة الأولى: جرائم الممتلكات Property Crimes وهي الجرائم التي تهدد الممتلكات الخاصة للأفراد أو للدولة عن طريق التزيف والتزوير وممارسات الاحتيال والرشوة والتفالس.

المجموعة الثانية: جرائم التنظيم Regulatory Crimes مثل عدم تقديم بيانات حقيقية عن التنظيم أو المؤسسة وإنتاج سلع أو بضائع مغشوشة أو مخالفة قوانين العمل أو مزاولة أنشطة محظورة.

المجموعة الثالثة: جرائم الضرائب Tax Crimes وتتمثل في جرائم التهرب من الضرائب ويمتد التجريم إلى كل أنواع الضرائب مثل ضرائب الدخل وضريبة المبيعات والممتلكات وغيرها^(٢).

(1) Sanford H.Kadish, Encyclopedia of Crime and Justice, Volume 2, Collier Macmillan, Publishers, Lond on, 1983, P 670, 671.

(2) Sanford H.Kadish, Encyclopedia of Crime and Justice, op.cit, P 670, 671.

ويذهب عمر أبو الطيب إلى أن الجريمة الاقتصادية هي كل فعل غير مشروع يضر بالاقتصاد القومي. وبناء على ذلك يُعتبر جريمة اقتصادية كل فعل ضار بالصناعة الوطنية أو للتجارة أو للزراعة أو النقل أو للمالية العامة أو بتعبير آخر فعل موجه ضد الإنتاج أو المصروف أو للثروة الوطنية. ويشمل مفهوم الجريمة الاقتصادية الجرائم التالية التي يمكن تقسيمها إلى خمس مجموعات:

المجموعة الأولى: وتشمل جرائم القانون العام التي تمس بالنقمة والائتمان وهي النصب وخيانة الأمانة والتزوير والتزيف وخيانة الائتمان والتفلس. **المجموعة الثانية:** وتشمل جرائم ضارة بحماية التوفير وهذه الجرائم تتعلق بتأسيس شركات الأسهم أو بزيادة رأس مالها أو بمراقبة إدارتها أو انعقاد جمعياتها وبيع أموالها من أجل حماية أصحاب أسهم التأمين والسندات. **المجموعة الثالثة:** جرائم متعلقة بمخالفة التشريعات المالية مثل التهريب الضريبي.

المجموعة الرابعة: جرائم تتصل بالتجارة والصناعة وجرائم تتصل بالمهن المصرفية البنكية أو جرائم للبورصات.

المجموعة الخامسة: جرائم اقتصادية صرفة تشمل الجرائم المالية وجرائم الدعاية التجارية والمضاربة غير المشروعة وجرائم ارتشاء موظفي المشاريع الاقتصادية العامة.

وكل هذه الجرائم تعتبر جرائم اقتصادية لأنها تمس الحياة الاقتصادية

في كل نواحيها الصناعية والتجارية والمالية العامة^(١).

كما يرى رمسيس بهنام أن الجريمة الاقتصادية هي السلوك الذي يحظره القانون لإخلاله بالتوزيع العادل للثروة بين الأفراد ومقتضيات إسعاد أكبر عدد منهم مهما كان مظهره وأيا كان موضوعه المادي^(٢).

أما التعريفات الضيقة للجريمة الاقتصادية فتري أن الجريمة الاقتصادية هي الجريمة الموجهة ضد إدارة الاقتصاد فقط المتمثلة في القانون الجنائي أو السياسة الاقتصادية أو كليهما معًا.

وكان أول من استعمل تعبير القانون الاقتصادي هو الأستاذ فريج في تقريره المقدم للمؤتمر الدولي السادس لقانون العقوبات المنعقد في روما سنة ١٩٥٣ حيث قال: أن للقانون الاقتصادي هو مجموعة النصوص التي يعبر بها عن إدارة الاقتصاد من جانب الدولة الأمر الذي ينتج عنه أن قانون العقوبات الاقتصادي هو فرع من القانون الذي يحقق لهذه النصوص حماية قانون العقوبات.

ويمكن القول أن محكمة النقض الفرنسية عبرت عن نفس فكرة الأستاذ فريج بتعريفها القانون الاقتصادي بأنه مجموعة النصوص الجنائية التي تنظم إنتاج وتوزيع واستهلاك وتداول السلع والخدمات وكذلك النصوص المتعلقة

(١) عمر أبو الطيب، فكرة الجريمة الاقتصادية وأحكامها في قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية، مجموعة أعمال الحلقة العربية الأولى للدفاع الاجتماعي، مرجع سابق، ص ٨٥، ٨٤.

(٢) رمسيس بهنام، الأحكام الخاصة بالجرائم الاقتصادية، مجموعة أعمال الحلقة العربية الأولى للدفاع الاجتماعي، مرجع سابق، ص ٧٤.

بوسائل الصرف ويدخل فيها بصفة خاصة وسائل صرف النقود بصورها المختلفة.

كما ينتمي إلى التعريفات الضيقة تعريف زلاتاريتش للجريمة الاقتصادية بأنها مجموعة النصوص القانونية التي تنص على تجريم سلوك محدد للفرد أو للشخص المعنوي يسبب خطراً أو يجلب اعتداء على السياسة الاجتماعية والاقتصادية للدولة. وقد جاءت توصيات الحلقة العربية الأولى للدفاع الاجتماعي المنعقدة في القاهرة في سنة ١٩٦٦ التي انتهت إلى أنه يُعد جريمة اقتصادية كل عمل أو امتناع يقع بالمخالفة للتشريع الاقتصادي إذا نص على تجريمه سواء في قانون العقوبات أو في القوانين الخاصة بخطط التنمية الاقتصادية.

ويقول عبد الرؤوف مهدي أن التعريف الأضيق هو الأقرب إلى الصواب ويعرفها بأنها هي مباشرة نشاط معين سواء ويتميز في تصرف اقتصادي أو سلوك مادي بالمخالفة للتنظيمات والأحكام القانونية الصادرة كوسيلة لتحقيق سياسة الدولة ويتميز هذا التعريف بأنه يمكن معه وضع حدود وضوابط لما ينطوي عليه من أفكار أساسية متمثلة في السياسة الاقتصادية والقانون الاقتصادي وما يتصل به من فكرة النظام العام الاقتصادي^(١).

وقد ذهب محمود مصطفى إلى أن الجريمة الاقتصادية هي مجموعة الجرائم التي تمثل اعتداء مجرماً على السياسة الاقتصادية والتي تتمثل في القانون الاقتصادي للدولة وهو مجموعة النصوص التي تحمي بها سياستها الاقتصادية.

(١) عبد الرؤوف مهدي، المسؤولية الجنائية عن الجرائم الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٧٠٩.

كما يعرفها صادق مهدي بأنها هي كل اعتداء على القوانين الخاصة بحماية أموال للشعب والهيئات العامة وتحتيد الأسعار وحماية إنتاجية ووسائل الإنتاج وتنظيمه وتداوله وعلى العموم كافة التشريعات التي تحمي اقتصاد الدولة وسياساتها الاقتصادية^(١).

كما يعرفها نبيل مدحت سالم بأنها الجريمة التي تمثل عدواناً على قواعد النظام العلم الاقتصادي. ولهذه القواعد صلة وثيقة بالسياسة الاقتصادية للدولة. فهي ترسم في مجموعها حدود هذه السياسة وتعد في مجملها مؤشراً يقاس به مدى نجاحها أو إخفاقها. ويعرف حسن عكوش الجريمة الاقتصادية بأنها كل عمل أو امتناع يقع بالمخالفة للتشريع الاقتصادي، إذ نص على تجريمه سواء في قانون العقوبات أو في القوانين الخاصة بمخطط التنمية الاقتصادية والصادرة من السلطة المختصة. ولا يجوز أن يكون محل جزاء غير ما نص القانون على المجازاة عنه وحظره^(٢).

ويضيف حسن عكوش أن التجريم في المجال الاقتصادي هدفه أساساً إعادة البنين الاقتصادي وضمان وصول السلع الاستهلاكية إلى الجمهور بالسعر المحدد فيها، وحماية لمسياسة الدولة التي تملك وسائل الإنتاج والمحافظة على أموال للدولة من العبث وضمان حسن سير الإدارة في المنشآت العامة. ولذلك تختلف الجريمة الاقتصادية من بلد إلى أخرى وفق نظامها السياسي إذا كانت تخضع للنظام الرأسمالي أو الاشتراكي، وما يعد

(١) محمود مصطفى، الجرائم الاقتصادية، أعمال الحلقة العربية الأولى للنفاع الاجتماعي، ص ٩٤، ٩٣.

(٢) نبيل مدحت سالم، الجرائم الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٦٠٧.

جريمة فسي بلد يعد عمل مشروع في بلد آخر ويزداد نطاق الجرائم الاقتصادية في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة^(١).

وذهب مصطفى رضوان إلى أن الجريمة الاقتصادية هي كل عمل أو امتناع يقع بالمخالفة للتشريع الاقتصادي إذا نص على تجريمه سواء في قانون العقوبات أو في القوانين الخاصة بخطط للتنمية الاقتصادية والصادرة من السلطة المختصة بمجلس الشعب. أو بتعبير آخر هي المخالفات الجنائية التي ترتكب ضد الاقتصاد القومي وترتبط ارتباطاً مباشراً بالقانون الاقتصادي الذي يكفل تنفيذ لوائحه، أي تطبيق العقوبات الجنائية ضماناً لتنفيذ هذه اللوائح. وغالبية اللوائح الاقتصادية تختص بالعلاقات الاقتصادية الناشئة عن تدخل الدولة في العمليات الاقتصادية. ويضيف مصطفى رضوان أن الجريمة الاقتصادية عبارة عن أفعال مناهضة للمجتمع وتقع في دائرة الجرائم العادية الواردة في قانون العقوبات أو الجرائم الاقتصادية التي تنص عليها القوانين الخاصة. وهذه الأفعال تخرق نظام للعلاقات الاقتصادية القائمة عليها الملكية الاجتماعية التي تعتبر قاعدة لهذا النظام في عملية نموه وتطوره^(٢).

وذهبت أمل عثمان في تعريفها للجريمة الاقتصادية إلى أنها فعل يستعارض مع قواعد القانون الاقتصادي الذي يحمي مصالح اقتصادية معينة،

(١) حسن عكوش، جرائم الأموال العامة والجرائم الاقتصادية الملحة بالاقتصاد القومي، دار الفكر للحديث، ط ١٩٧٠، ص ٢٦٨، ٢٧٤.

(٢) مصطفى رضوان، جرائم الأموال العامة فقهاً وقضاءً، مطبعة النهضة العربية، ط ١٩٦٨، ص ١٣.

ولذلك فإن ارتكابها يدل على عدم امتثال الفرد لأوامر السلطات العليا التي ينبغي من ورائها تحقيق مصلحة المجتمع. وتوضح أن الجريمة الاقتصادية ترتبط بالتدخل التحكيمي من قبل السلطة في مجال النشاط الاقتصادي وترتبط بتغيير هذه السياسات.

وتتناول أمال عثمان الجوانب الأخلاقية للجريمة الاقتصادية وذلك بقولها أن الجريمة ليست دائماً فعلاً لا أخلاقياً فهناك أفعال يجرمها المشرع رغم منافاتها لقواعد الأخلاق، ولذلك لا يقتصر التجريم على الأفعال المنافية للقيم الأخلاقية بل والأفعال التي تنف حائلاً دون تحقيق التقدم الذي تسعى إليه الدولة.

وتستند أمال عثمان في رؤيتها إلى تقسيم جاروفالو للجرائم إلى نوعين جرائم طبيعية وجرائم اصطناعية، والجرائم الطبيعية هي الجرائم التي تعارفست المجتمعات على تجريمها وفرض عقوبات عليها مثل جرائم القتل، والجرائم الاصطناعية، وهي التي من خلق المشرع ولا تتعارض مع القيم السائدة في المجتمع مثل جرائم الضرائب وجرائم التهريب الجمركي. وهذه الجرائم الاصطناعية لها طابع خاص يجعل اقترافها مقيداً بظروف الزمان والمكان حتى أن ارتكابها يصبح يسيراً لأن استهجانها غير مستقر في ذهن كل الأفراد، فمن الصعب على الإنسان أن يصبح قاتلاً ولكن من اليسير عليه أن يخالف قوانين التسعير الجبري^(١).

وقد اهتم كل من هربرت ايندلهرز H. Edelhertz وتوماس لوفركت

(١) أمال عثمان، شرح قانون العقوبات الاقتصادي في جرائم التموين، دار النهضة العربية، ١٩٨٣، ص ٣٠، ٤٠.

T.Overcast في تعريفهما للجريمة الاقتصادية بالوسائل التي تتم بها الجريمة. فقد قاما بتعريف الجريمة الاقتصادية بأنها فعل غير قانوني أو سلسلة من الأفعال غير القانونية ترتكب بوسائل غير مادية Nonphysical means وفي سرية وخفاء Concealment وبطريقة تتم بالخداع وذلك للحصول على أموال أو ممتلكات ولتحقيق مزايا شخصية أو تجارية^(١).

وقد أهتم أيد لهرتز بتوضيح أن الجريمة الاقتصادية لها عدة سمات تميزها عن الجرائم الأخرى من أهمها:

- عدم وجود دليل مادي يمكن استغلاله لاكتشاف أو صعوبة التحقيق أو التيقن أو صعوبة إيجاد دليل واضح.
- أن معظم هذه الجرائم قد تكون مخالفات تتم داخل أطر شرعية.
- إنها تستهلك وقتاً طويلاً في التحقيق والبحث والتقاضى.
- إخفاء أو طمس الجريمة عن طريق (تعويق الإدراك لفكر الضحية) (اتخاذ الحيلة والاستعداد) (وقف فعالية الشكوى المحتملة) (ابتكار بعض أنماط الواجهات الصورية لإخفاء الطبيعة الخفية للفعل غير القانوني).
- تعتمد على فطنة الجاني واعتماده على جهل وإغفال الضحية.
- عدم دراية الضحايا بحجم خسائرهم حتى يبلغوا عنها وعدم إدراكهم الضرر الذي أصابهم.

(١) أمال عثمان، شرح قانون العقوبات الاقتصادي في جرائم التموين، ودار النهضة العربية، ١٩٨٣، ص ٤٠٥، ٣٠.

Herbert Edelhertz, white - collar — and professional crime, the challenge for the 1980, American behavioral Scientist, September October, 1983 pb9-126

□ تنتم في إطار مؤسسي ولذلك لم توجد أي نسب أو بيانات عن حجم أو طبيعة هذه الجرائم^(١).

ويشير ستيلورث هنري Stuart Henry إلى أن الجرائم الاقتصادية هي من الجرائم الخفية، ولأن كثيراً منها يقع ولا يكتشف أمرها لطبيعة هذه الجرائم المعقدة ولصعوبة اكتشافها ولقدرة الفاعل على إخفائها ولعدم وجود أجهزة متخصصة لكشفها والتحقق منها، ولذلك فإن الرقم المعتم Uatk figure للجرائم الخفية يمثل معضلة للباحثين في تحديد الحجم الواقعي للجرائم الاقتصادية، وقد ذهب ستيلورث في تفسيره لغياب الرقم الحقيقي للجريمة الاقتصادية إلى الإشارة إلى بعض العوامل منها للتسجيل المغلوط للجرائم أو غياب ضحايا محددين لهذه الجريمة ذات الطابع النوعي الخاص مثل جرائم الاستيلاء على الأموال العامة التهريب الضريبي والغش التجاري ويقدر بعض الدارسين أن الفارق بين الرقم المظلم أو المستتر والخفي وبين الرقم الرسمي الذي يؤخذ من الدوائر القضائية عن عدد الجرائم الاقتصادية المرتكبة يقارب ١٠٠:١ وتزداد المشكلة تعقيداً في البلاد النامية حيث أن معظم الجرائم الاقتصادية تدخل في نطاق الجرائم الخفية بل أنها تتم في سياق الاقتصاد المشروع للمجتمع بالإضافة إلى انتشار ما يسمى بالاقتصاد الأسود الذي يسود في العديد من المجتمعات النامية.

(١) Herbert Edelhertz, White - collar and Professional crime, op cit., p69, 126.

ثالثاً: أساليب العقاب في الجرائم الاقتصادية :

يرى بعض الفقهاء استبعاد الصفة الجنائية عن الجرائم الاقتصادية في إطار الاقتصاد لا تظهر الحدود بين المشروع وغير المشروع نتيجة لتعقدها، ويقولون (أن رجل الأعمال قد يكون جريئاً ولكن ليس شريئاً) و (أن التجارة لا تعرف للرحمة أو العواطف) وإن كثير من جرائم النصب ليست في حقيقتها إلا معاملات أصابها سوء الحظ أو لم يسعف صاحبها الوقت^(١).

وقد أوضح كلينارد وكينيث مان أن العقوبات غير الجنائية في الجرائم الاقتصادية كانت نسبتها ٨٥% بالنسبة للجزاءات الجنائية وقد شملت هذه الجزاءات غير الجنائية جزاءات مالية وإدارية ولم تفرض أي جزاءات جنائية رادعة بالقدر المؤثر في جرائم ذوي الياقات البيضاء.

ويرى البعض أن مجرد تحريك الدعاوى الجنائية على مجرمين يحتلون مراكز اقتصادية متميزة بشكل عقوبة بالغة لهم، ولذلك فإنه يكفي إصدار الأحكام مع وقف التنفيذ أو غرامة أو أدلواهم فترات قصيرة تحت المراقبة أو في تأدية خدمة مجتمعية.

ويوضح دونالد كريسي Cressy أن هناك دور للتنظيم الذاتي في الحد من جرائم ذوي الياقة البيضاء.

Self regulation in the Control of White Collar Crime

ولذلك يمكن انتهاز سياسات عقابية غير تقليدية عن طريق إنشاء

(١) حسني أحمد الجدي، القانون الجنائي للمعاملات التجارية، دار النهضة العربية، ١٩٨٩، ص ١٤٩.

مدونات أخلاقية لقواعد السلوك في مجال الأعمال تساهم في وضع أحكامها الشركات وتلزم نفسها وتابعيها بهذه الأحكام وتقرض على المخالفين أنماط من الجزاءات أشبه بالعقوبات التأديبية فيما يعرف بقواعد التنظيم الذاتي للمهنة. وعلى ذلك يرفض أصحاب هذا الرأي المسؤولية الجنائية لمرتكبي الجرائم الاقتصادية^(١) من ذوي الياقات البيضاء لأن لهم وضع يختلف عن مرتكبي الجرائم العادية لأن هذه الجرائم لا تتعارض مع الأخلاق ولا تصطدم بالشعور العام. أما تيموثي كارتر Timothy Carter وستيف بلوم Steve Blum فيوضحان أنه لا فرق بين القانون الجنائي والقانون المدني في تحديد المسؤولية على مخالفات الياقات البيضاء. والمخالفات الجنائية والمخالفات غير الجنائية لا يوجد فروق بينهما فهو مجرد تقسيم إجرائي وليس سلوكي، لأنه لا يوجد فرق بين السلوك الذي ينتهك القانون الجنائي والسلوك الذي ينتهك القانون المدني. فالقانون المدني والقانون الجنائي لا ينفي أحدهما الآخر. هذا بالإضافة إلى أن التعامل مع جرائم الياقات البيضاء عن طريق الإجراءات المدنية يرجع إلى أن هذه الإجراءات أفضل في تطبيقها^(٢).

وقد أوضح بلاستون Black Ston أن عقوبة الأضرار المدنية تماماً مثل عقوبة الجرائم الجنائية هي عقاب يقوم بوظائفه التقليدية، وأن التعامل مع جرائم الياقات البيضاء عن طريق الإجراءات المدنية يرجع عادة إلى قرار

(١) مصطفى منير، جرائم إساءة استعمال السلطة الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٣١٧.

(2) Steve Blum & Timothy J. Carter, Bringing White - Collar Crime Backin . An Examination of Crime and Torts social problems, V30, No5, June 1983. P545-554

إداري بأن هذا الفعل أفضل بغض النظر عما إذا كان الفعل يمثل جريمة من الناحية القانونية أم لا^(١).

ويذهب على راسد أن الجرائم الاقتصادية جريمة ظرفية لأن النظام الاقتصادي يتغير دائما من حيث المكان والزمان ولذلك لا بد من إخراجها من قانون العقوبات لتبقى فيه الجرائم التقليدية الثابتة في جميع النظم الاقتصادية، ويشكك على راسد في ملائمة العقوبة التقليدية لمواجهة الجريمة الاقتصادية فالوقاية أفضل من العقاب لمواجهة هذه الجرائم. وجزاءات غير جنائية، ويرى أن الجزاءات الجنائية تكون رادعا لهم ولا يظنون أنهم فوق القانون وأنهم ليسوا بعبيدين عن طائلته ويوضح أن التسامح إزاء مرتكبي الجرائم الاقتصادية حول ترسانة القوانين المنظمة لمجال الأعمال الاقتصادية إلى مجرد نمر من ورق^(٢).

وهناك رأي ثالث يرى ضرورة الجمع بين الجزاءات الجنائية والجزاءات غير الجنائية ولا بد من وجودهما معا من أجل كفالة احترام الأحكام التي يضعها التنظيم الاقتصادي للدول ومكافحة الجريمة الاقتصادية. واتفق مع هذا الرأي وخاصة لأن الجزاءات غير الجنائية لها أهميتها وخاصة في الجرائم الاقتصادية حيث أن المزايا التي تتحقق من ارتكاب الجرائم الاقتصادية تكون ضخمة مما يغري المجرم بالاستهانة بالعقوبات الجنائية في سبيل كفالة استمرار للحصول على هذه المزايا ومن ثم فلا بد من وجود الجزاءات غير

(1) Steve Blun- West& Timothy J. Carter, Bringing Whith Collar, op cit, P545-554.

(٢) مصطفى منير، جرائم إساءة استعمال السلطة الاقتصادية، مرجع سابق، ٣١٧، ٣١٨.

للجناية الحيلولة دون البدء أو الاستمرار في النشاط غير المشروع^(١).
وتشمل الجزاءات غير الجنائية:

١ - الجزاءات المدنية:

وهذه الجزاءات تنصف بالسرعة مما يضيف عليها الفاعلية وقوة الردع وهي الجزاءات التي يقررها القانون المدني للمخالفات الاقتصادية مثل بطلان التصرف أو حق التعويض أو إسقاط التزام أو حرمان من حق وهذه الجزاءات المدنية لها أهمية خاصة في مكافحة الجريمة الاقتصادية تتجاوز بها أهمية العقوبة الجنائية في هذا المجال ويعمل ذلك بأنها تنشئ في أغلب الحالات حقا للمتعاملين مع من ارتكب الجريمة الاقتصادية ويؤدي ذلك إلى فاعليتها من وجهين.

- أن كل متعاقد وثيق الصلة بالمتعاقد الآخر ففي استطاعته أن يراقبه ويكشف الجريمة بمجرد ارتكابها ويطلب بتوقيع الجزاء من أجلها.
- أن له مصلحة شخصية مباشرة في توقيع الجزاء إذ يؤول له توقيعه أن يحصل فوراً على مزايا مادية ومعنوية ومن شأن ذلك أن يجعله حريصاً على المطالبة به.

(١) محمود نجيب حسني، الجزاءات غير الجنائية في الجرائم الاقتصادية، الحلقة العربية الأولى للدفاع الاجتماعي من ١٣٢، ١٣٣مزيد من التفصيل حول الجزاءات المتعلقة بجرائم البوالق البيضاء يمكن الرجوع إلى:

Morily Ewalsh, the institutional Challenge of White - Collar Crime A national Strategy for containing, White Collar Crime (Ed) Herbert Edelhertz, Charles Rogoving, Lexington Books, tronto, 1980, P57, 79.

٢- الجزاءات التأديبية:

تتصل نشأة هذه الجرائم بالتنظيم النقابي والاعتراف له بدوره في الحياة الاقتصادية ثم الإقرار للنقابات بسلطة تأديبية على المنضمين إليها. وقد تمثل هذه الجزاءات على توقيع غرامات أو مجرد الإنذار أو الحرمان من مزاولة المهنة. وتتسم هذه الجزاءات بالسرعة في معاقبة مرتكبي الجريمة وأن تنطق بالجزاء على وجه يكون فيه رادعاً. كما تلقي هذه الجزاءات قبولا حسنا من الرأي العام باعتبار أن هذه السلطات وليدة انتخاب ومحل ثقة وذات خبرة بمصالح النقابة.

٣- الجزاءات الإدارية:

يراد بهذه الجزاءات ما تتخذه السلطات الإدارية من تدابير استنادا إلى سلطاتها في التنفيذ المباشر وأداء وظيفتها (الإدارية الخاصة) ويمكن رد الجزاءات الإدارية إلى طوائف ثلاثة.

- مواجهة احتمال ارتكاب جريمة اقتصادية أو الاستمرار فيها كإغلاق مصنع مخالف للشروط القانونية أو منع شخص من مزاولة المهنة.
- مواجهة وضع خطر لم يتحقق بعد مداه (كوضع الأختام على آلات خطيرة منعا لاستعمالها ريثما تفحص ويحدد خطرها).
- إزالة وضع غير متفق عليه مع السياسة العامة للدولة (مثل الاستيلاء على مصنع عجز مديره عن إدارته لخلافه مع العمال)^(١).

(١) محمود نجيب حسني، الجزاءات غير الجنائية في الجرائم الاقتصادية، مرجع سابق، ص ١٣٢.

٤- الجزاءات الاقتصادية:

ويراد بها جزاءات تتمثل في الحرمان من مزايا يخولها التنظيم الاقتصادي نظير الإخلال بالالتزامات التي يفرضها وهي تتميز بطابعها الاقتصادي إذ هي حرمان من مزايا اقتصادية ومن شأنها الحد من انتشار النشاط الاقتصادي لمن توقع عليه، وهي تتميز من ناحية أخرى بقيامها على فكرة (التوازن الاقتصادي) وفتراضها وجود حقوق يقابلها التزامات ومن صورها حرمان مستغل المؤسسة الصناعية أو التجارية الذي يخل بالتزاماته^(١) المفروضة عليه من الحصول على المواد الأولية أو ترخيص الاستيراد اللذين يقتضيهما استمراره في استغلال المؤسسة ورفض إعطاء الترخيص لمن يثبت تكليسه في الطلب الذي تقوم به للحصول عليه.

وهذه الجزاءات فعالة وراذعة فهي تحرم المخالف من المزايا التي كان يحاول الحصول عليها بمخالفتها فهي (جزاء من جنس العمل) كما أن هذه الجزاءات تحقق أهداف العقوبة فالحرمان من مزاولة المهنة قد يكون اشد

(١) محمود نجيب حسني، الجزاءات غير الجنائية في الجرائم الاقتصادية، مرجع سابق، ص ١٣٢.

مزيد من التفاصيل حول الجزاءات الجنائية وغير الجنائية يمكن الرجوع إلى:

- عبد الحميد الشورابي، الجرائم المالية والتجارية، منشأة المعارف بالإسكندرية ط٤، ١٩٩٦، ص ٤٤

- عبد الرؤوف مهدي، المسؤولية الجنائية عن الجرائم الاقتصادية في القانون المقارن، مطابع المنني ١٩٧٦ ص ١٩٧.

- حسن عكوش، جرائم الأموال العامة، مرجع سابق، ص ٢١٨.

إيلاًماً من بعض العقوبات الأخرى ويحقق غرض العقوبة من حيث الردع العام والخاص^(١).

بالإضافة إلى أن الجزاءات غير الجنائية تتضمن جزء آخر مكمل للجزاء الأصلي وهو نشر الحكم الصادر بالإدانة ويستعين به قانون العقوبات الاقتصادي على نطاق واسع لما له من أثر فعال في مكافحة الجرائم الاقتصادية. فهو يصيب المحكوم عليه في اعتباره لدى عملائه الذين يعتمد عليهم في كسب عيشه وتنمية دخله، ليس أقصى عليه من أن يسمع عن هؤلاء من الصحافة والراديو والتلفزيون وغيرها من وسائل الإعلام أنه ليس محلاً للنقمة فالتشهير بالمحكوم عليه قد يكون له أبلغ أثراً من العقوبة الأصلية التي قد يظل تنفيذها خافياً على الجمهور الذي يتعامل معه المحكوم عليه^(٢).

ومن الجدير بالذكر أن بعض الجرائم الاقتصادية تتميز بأحكام خاصة قد تخرج على القواعد العامة في قانون العقوبات أو تضاف إليها ومنها ما يلي:

- يفوض المشرع السلطة الإدارية في إنشاء جرائم اقتصادية أو في تحديد نطاق التجريم أو تحديد العقوبة التي يقتضي توقيعها في الحدود التي ينص عليها القانون. والركن المادي للجريمة يتسع في بعض الجرائم الاقتصادية ليشمل الشروع في الجنب بل أن التجريم يمتد أحياناً إلى

(١) محمود نجيب حسني، الجزاءات غير الجنائية في الجرائم الاقتصادية، مرجع سابق، ص ١٣٩، ١٣٨.

(٢) محمود محمود مصطفى، الجزاءات المهنية للجرائم الاقتصادية، الحلقة العربية الأولى للدفاع الاجتماعي، مرجع سابق، ص ١٣٠.

محاولة وإلى بعض الأعمال التحضيرية، والركن المعنوي يضعف في بعض الجرائم فلا يتطلب المشرع قصداً خاصاً في الجرائم العمدية، بل أنه يفترض توافر هذا القصد وقد يكفي بتوافر الخطأ^(١).

- تظهر مرونة أحكام الجرائم الاقتصادية في إعطاء بعض الإدارات حق الصلح ونعلم أن الصلح يسقط العقوبة (المادة ٤٧ من قانون العقوبات) ويسقط الدعوى العامة. وقد أباح المشرع لتلك الإدارات بالتصالح لأن في ذلك تسهيلاً لها في تحصيل الأموال وتشجيعاً لبعض المخالفين على أن ينشطوا في المجال الاقتصادي إذا رجعوا عن غيهم وضلالتهم. فقد أعطى الحق لمصلحة الضرائب حق المصالحة مع المخالفين^(٢).

- يتوسع المشرع في قواعد المسؤولية الجنائية إلى حد إهدار مبدأ المسؤولية الشخصية، فسيهدد المسؤولية عن فعل الغير إلى أشخاص لا ينسب إليهم خطأ شخصي كما أنه يقر مسؤولية الشخص المعنوي ولو بطريقة غير مباشرة.

- استثناء الجرائم الاقتصادية من قاعدة القانون للأصلح فلا يستفيد المتهم من قانون أصلح يصدر بعد ارتكابه الفعل المكون للجريمة إلا أن يكون

(١) جمال الطيفي، الجرائم الاقتصادية، ص ٦٦

(٢) عمر أبو الطيب، فكرة الجريمة الاقتصادية، مجموع أعمال الحلقة العربية الأولى للدفاع الاجتماعي.

مزيد من التفاصيل حول الجزاءات غير الجنائية يمكن الرجوع إلى

-Michael L. Benson & Esteban Walther, 'Sentencing the White collar offender, American sociological Review, V53, April 1988 P294-300

القانون الجديد مقصود به العدول عن السياسة الاقتصادية التي كان يستهدفها في القانون السابق^(١).

- نجد ميلا نحو التشدد في تطبيق العقوبة فيحرم القاضي من حق الحكم بوقف تنفيذها أو من حق تطبيق الظروف المخففة، فضلا عن ذلك فإن بعض الجرائم الاقتصادية تميز بعقوبات وتدابير لا نظير لها في قانون العقوبات بالنسبة إلى الجرائم الأخرى. كما اتجهت بعض التشريعات إلى إنشاء محاكم خاصة تتولى النظر في الجرائم بما يتلاءم وطبيعتها، وهذه المحكمة الاقتصادية تشكل ضمن نطاق القضاء العادي وتنضم إلى جانب القضاء القانونيين قضاة من ذوي الخبرة في الشؤون الاقتصادية وذلك تحقيقا للانسجام في حماية السياسة الاقتصادية للدولة^(٢).

- نصت المادة ١٥٧ على قاعدة مؤداها أنه إذا اجتمعت جريمة اقتصادية مع جريمة أخرى أو أكثر وجب توقيع عقوبة الجريمة الاقتصادية والنطق بها وتنفيذها كما لو كانت لم تجتمع معها جريمة أخرى سواء كانت أشد أو أخف منها وذلك تنكيرا للناس وللجاني بالجريمة الاقتصادية^(٣).

- خروج المشرع عن الأحكام العامة في قانون العقوبات ومن ذلك اتساع نطاق التجريم وشمل ذلك قاعدة (أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على

(١) مصطفى كمال كيرة، الجرائم التمييزية، القاهرة، ١٩٨٣، ص ٨٤٧

(٢) جمال الطيفي، الجرائم الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٦٦.

(٣) على محمود وهبة، الجرائم الاقتصادية، مطابع التكريب المهني لشرطة القاهرة ١٩٨٣، ص ١٥٣.

قانون) إذ تخلى المشرع عن التجريم بقانون ولجأ إلى ذلك عن طريق
اللائحة أو قرار وزاري، ويوضح محمود محمود مصطفى أنه لا يوجد
في القانون المصري عقوبات بالغة القسوة فلا يعاقب على أية جريمة
اقتصادية بعقوبة الجنائية وهي سياسة معتلة تلقى تجنيذاً من الفقه
المقارن، فالجرائم الاقتصادية من قبيل الجحف وقد تقرر لها عقوبات
تكميلية بالإضافة إلى العقوبة الأصلية والعقوبتان الأصليتان هما الحبس
والغرامة. ولما ترتفع عقوبة الحبس عن الحد المقرر في المادة ١٨ من
قانون العقوبات وهي ثلاث سنوات، بل قلما تصل مدة الحبس إلى هذا
الحد. فالغالب أن يكون الحد الأقصى سنتين كما هو الشأن في المرسوم
بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ بشأن التميمين (المادة ٥٦) وفي المرسوم
بقانون ١٩٦٣ لسنة ١٩٥٠ بشأن تحديد الأرباح (المواد ٩-١١) ^(١) ،
والغرامة بدورها عقوبة معتلة في التشريع المصري فحدها الأقصى يقل
نسبياً عن الحدود المقررة في القانون فيه لا تجاوز خمسمائة جنيه في
قانون التميمين وتحديد الأرباح وتصل إلى ألفي جنيه في القانون رقم ٢٢
لسنة ١٩٥٧ الخاص بمزولة عمليات البنوك (المادة الثالثة) وإلى
خمسة آلاف جنيه طبقاً للمادة ٥٦ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧
الخاص بالبنوك والائتمان وفي كثير من الجرائم الاقتصادية يأخذ المشرع
المصري بنظام الغرامة النسبية، فتتص المادة التاسعة من قانون الرقابة
على عمليات النقد على غرامة تعادل ضعف المبالغ محل الجريمة وعلى

(١) محمود محمود مصطفى، الجرائم المهنية للجرائم الاقتصادية الحلقة العربية الأولى
للدفاع الاجتماعي، مرجع سابق، ص ١٢٥، ١٢٤.

قرار هذا جاءت المادة الرابعة من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٧ الخاص
بتحرير الأموال ويخول للقاضي أن يجمع بين الحبس والغرامة وقد
يختار بينهما وهو ما يتميز به القانون المصري الذي لا يوجب عادة
توقيع الحبس.

أما العقوبات التكميلية فقل أهمها عقوبة المصادرة وهي على خلاف
الحال في القانون العام تكون وجوبية وقلما تكون اختيارية وكثيرا ما تنص
على أنه إذا لم تضبط الأشياء موضوع الجريمة يحكم على الجاني كبدل
للمصادرة بغرامة إضافية تعادل قيمة هذه الأشياء^(١).

ولاشك أن هذه الجزاءات غير الجنائية مثل حظر ممارسة النشاط أو المهنة
ونشر الحكم الصادر بالإدانة في وسائل الإعلام واسترداد الربح غير
المشروع وإلزام الجاني بعمل ما أحجم عنه أو بإزالة العمل المخالف للقانون
وإغلاق المنشأة لمدة محدودة أو وضعها تحت الحراسة وسحب التراخيص أو
الحرمان من مزايا سبق منها، كل هذه الجزاءات غير الجنائية تساهم في
مكافحة الجرائم الاقتصادية إلا أننا ننتقد مع توصيات المؤتمر الدولي السابع
لقانون العقوبات بميلانو سنة ١٩٥٧ التي تتضمن التوسع في أشكال المساهمة
الجنائية وإمكان تطبيق الجزاءات الجنائية على الأشخاص المعنوية وذلك
نظرا لخطورة الجرائم الاقتصادية وما تلحقه من ضرر بالاقتصاد القومي كما
أننا نرى ضرورة التغلب على الصعوبات التي تقف ضد تطبيق الجزاءات
على مرتكبي الجريمة الاقتصادية وخاصة مجرمي الياقة البيضاء الذين

(١) محمود محمود مصطفى، الجرائم المهنية للجرائم الاقتصادية، الحلقة العربية الإدا
للفع الاجتماعي، ص ١٢٤-١٢٥

يستغلون نفوذهم وسيطرتهم من أجل عدم تطبيق هذه الجزاءات الجنائية عليهم بل تغيير القوانين التي تجرم أفعالهم^(١).

رابعاً: جرائم نوى السياقات البيضاء: جرائم شركات توظيف الأموال نموذجاً *

اهتمت النظريات المحافظة بتفسير السلوك الإجرامى بأنه نتاج طبيعى لحالة عدم الالتزام بالمعايير والانحراف عن القواعد والمعايير المتفق عليها. ولذلك جاء تفسير السلوك الإجرامى فى إطار مفهومات مثل القيم والثقافة والمعايير والأنوى وتجنب هذا الاتجاه المحافظ فى تفسيره للجريمة مفهومات مثل الصراع الطبقي والاستغلال ولم ينظر إلى السلوك الإجرامى فى ضوء التناقضات العدائية فى أسلوب الإنتاج والتوزيع الرأسمالى ، ولذلك قامت للتفسيرات الراديكالية بربط الظاهرة الإجرامية بالظروف الاجتماعية

(١) علي محمود وهبة، الجرائم الاقتصادية، مطابع مركز للتدريب المهني لشرطة القاهرة، ١٩٧٣، ص ١٢.

لمزيد من التفاصيل حول الصعوبات التي تتعلق بتطبيق الجزاءات الجنائية على مرتكبي الجريمة الاقتصادية من مجرمي البيئة البيضاء يمكن الرجوع إلى

-Sanford H. Hdish ، Encyclopedia of Crime ,OP Cit , P676 .

* هذا الفصل ملخص لأطروحة الدكتوراه التي قام بها الباحث.

نظير أحمد أنور، الأبعاد الاجتماعية لظاهرة شركات توظيف الأموال فى مصر ، دراسة فى الجريمة الاقتصادية وجرائم الخلسة ، رسالة دكتوراه ، كلية الآداب ، قسم الاجتماع - جامعة عين شمس ، ١٩٩٩.

والاقتصادية المرتبطة بالنظام الرأسمالي، والكشف عن المضمون الطبقي للقانون ، وكيف يضيف للقانون الطابع الشرعي وبصورة صريحة على التفاوت بين البشر وحماية الملكية الخاصة وفرض عقوبات على المساس بهذه الملكية أو الاعتداء عليها ، وكذلك أظهر الاتجاه الراديكالي أن القانون هو أداة بيد الطبقات الحاكمة تحدد مضمونة وتوجد غايته فهو أداة للإكراه والسيطرة واستمرار العلاقات الاستغلالية الرأسمالية. فالمساواة أمام القانون هي مساواة شكلية فقط ولذلك فإن الفقراء هم ضحايا القانون والأجهزة المطبقة للقانون لم تنشأ لحماية مصالح المجتمع ككل بل لمصلحة الطبقة المسيطرة (الفقراء هم أكثر عرضة للاعتقال وأن اعتقلوا فهم أكثر عرضة للمحاكمة وإن حكم عليهم فهم أكثر تعرضاً للبقاء في السجن لفترة أطول) وقد رأى سنذر لاند أن ما يستحق الاهتمام والدراسة هي الجرائم التي يقوم بها أفراد الطبقة العليا حيث إنها الأكثر خطورة وضراً ورغم ذلك لا يطبق على هؤلاء المجرمين أية جزاءات بل إنها قد لا تعتبر جرائم على الإطلاق ، وقد قام سنذر لاند بتحديد طبيعة هذه الجرائم وانماطها ودرجة خطورتها وأساليب العقاب فيها وكذلك قام بتحديد السياق الاجتماعي الذي تتم فيه هذه الجرائم مثل انتشار الفساد وتواطؤ الصفوة السياسية والتشريعية والقضائية مع مجرمي الخاصة. وقد تم تحديد طبيعة وسمات جرائم الخاصة على النحو التالي :

* جرائم الخاصة يرتكبها أفراد الطبقة الاقتصادية العليا في المجتمع الذين يشغلون مكانة اجتماعية مرموقة ولهم نفوذ مالى كبير ولذلك لا يندرج تحت جرائم الخاصة أحد من أفراد الطبقة الاقتصادية الدنيا.

* ترتكب الطبقة العليا جرائمها فى إطار أنشطتها الوظيفية Occupational Activities كالجرائم التى يرتكبها رجال الأعمال فى سياق النشاط الاقتصادى.

* جرائم الياقات البيضاء تتم بشكل معقد وبارع وبسرية تامة وتغطية محكمة وهذا يؤثر فى جمع القرائن والأدلة ويصبح الأمر عسيراً جداً أن نعرف من تورطوا فى هذا السلوك موضوع الجريمة ، ولذا يصعب معرفة ما الذى ارتكبه بالضبط من مخالفات قانونية أو حتى إذا ما كانت هناك جريمة أصلاً.

* جرائم الياقات البيضاء معقدة نظراً لتعدد الأنشطة وتعدد المؤسسات أو الأفراد المشاركين فى الجريمة كما أنها قد تتم غالباً مع مجموعة من الأنشطة المشروعة ولذلك لا يمكن كشفها أو فهمها إلا بواسطة خبراء فى المهن والوظائف التى تحدث بها تلك الجرائم.

* جرائم الياقات البيضاء غير مباشرة ومجهولة وغير شخصية فلا يمكن التحقق من شخص معين ولذلك فإن مرتكبى جرائم الخاصة لا يشعرون بحزن المجنى عليهم بعكس الجرائم التقليدية (كالسرقة والقتل والأعتداء) حيث يعرف شخصية الجانى بصفة قاطعة وتلقى إدانة فورية ويكاد يتفق الرأى العام على استهجانها بينما من الصعب أن يتفق الجمهور أو يستشعر خطورة جرائم مثل الاختكار والمضاربات بل إن الجمهور قد لا يعتبرها جريمة أصلاً.

* مجرمو الخاصة يظهرون احترامهم العلنى للقانون وأنهم ملتزمون بالقانون علانية ولكنهم يخرقون القانون بشكل غير علنى كما أن مجرمى الخاصة

لا يعتبرون أنفسهم (مجرمين) بل إنهم يحبون بمن يخرق القوانين المنظمة لأنشطتهم ويصفونه بأنه (ماهر) فى المعاملات المالية غير المشروعة وفى التحايل على القانون.

كما يسود بين رجال الأعمال مفهوم عن انعدام الجريمة فى المخالف ويعملن على خلق أطر منطقية ومقنعة لمخالفة القانون ومن ثم إباحة مخالفة القانون على نطاق واسع بين رجال الأعمال.

* يقابل قوة مجرمى الياقات البيضاء ضعف ضحاياهم فضحايا جرائم الياقات البيضاء غير منظمين عاجزين عن حماية أنفسهم ويندر وجودهم فى موقف القادر على محاربة هذه الشركات لأنهم يفتقدون وجود المعلومات عن هذه الجرائم. فمثلاً حاملو الأسهم نادراً ما يعرفون الإجراءات المعقدة للشركة ولا يستطيعون مثلاً حضور الاجتماعات السنوية للشركة ولا يعرفون إلا قدرأ ضئيلاً من المعلومات الخاصة بسياسة الشركة أو الوضع المالى لها وحتى لو شك حاملوا الاسهم فى سلوك غير قانونى للشركة فانهم عاجزون عن فعل أى شئ.

* تعتمد جرائم الياقات البيضاء على الشكل المؤسمى أى وجودها على شكل شركات تجارية متعددة لكى تتمكن من خرق القوانين وإخفاء المسؤولية وتزيد من فرصة وجود التبريرات لتلك التصرفات الخاطئة.

* تطبق الجزاءات المدنية غالباً فى جرائم الخاصة والتي تكون على شكل (تحذيرات - مطالبة بالتعويض - التوقف عن ارتكاب المخالفات - فقدان رخصة) وغيرها بينما تطبق الجزاءات الجنائية على جرائم الطبقات الدنيا. وذلك حتى تزيل عن مرتكبى الياقات البيضاء (وصمة الجريمة).

• نظراً لأن القائمين على نظام العدالة الجنائية ينتمون إلى الطبقة العليا التي ينتمى إليها رجال الأعمال الذين يقومون بخرق القانون لذلك لا يتقبل القضاة والمشرعون فكرة أن مخالفات رجال الأعمال تشكل جرائم أو أنهم مجرمون.

• تقوم وسائل الإعلام بالتغطية على جرائم الخاصة بالتستر على هذه الجرائم وعدم نشرها بل إنها قد تقوم بحملات للدعاية والإعلان عن هذه الشركات للحفاظ على سمعتها أمام الجمهور وذلك نظير ما يقدمه مجرمي الخاصة من رشاوى ، وقد تكون هذه المؤسسات الصحفية يمتلكها رجال الأعمال الذين يخرقون القانون.

• يقوم مجرمو الخاصة برشوة عدد كبير من كبار الموظفين وكذلك يتورط قضاة ورجال شرطة ووزراء في التواطؤ أو الترتيب لهذه الجرائم نظير مبالغ ضخمة من المال أو تعيينهم في هذه الشركات بعد انتهاء مدة خدمتهم أو مقابل تخصيص مبالغ من المال للحملات الانتخابية وتأييد أولئك الذين أسبغوا عليهم الحماية.

• تتخذ جرائم الخاصة أشكالاً متعددة منها جرائم النصب والاحتيال وخيانة الأمانة أو خيانة الثقة وقد يتجلى ذلك في استخدام طرق عديدة لجمع المال عن طريق الاحتيال والتحليل والتلاعب في بيع الأوراق المالية وتجارة العملة والسمرة وممارسة الخداع والغش للعملاء بإصدار أو بيع سندات غير صالحة أو مزورة. ولا تقتصر جرائم اللبالات البيضاء على التلاعب في مزاولة العمليات المالية بل إنها تشمل أيضاً احتكار الأسواق وانتهاك قوانين مكافحة الاحتكار وتفاق رجال الأعمال فيما بينهم على احتكار

المسوق واقتسام الأرباح وكذلك تقوم بالمضاربات غير المشروعة وممارسة التهريب الضريبي بإنشاء شركات صورية أو وهمية بغرض التهريب من الضرائب وكذلك تقديم إقرارات كاذبة عن الملكية والدخل وتقديم بيانات مضللة عن الأرباح وتضليل الجمهور بإعلانات خادعة ومبالغ فيها.

وأشار سذرلاند إلى أن مجرمي الخاصة لديهم قدرة على الإفلات من العقاب أو قد تخفف عليهم العقوبات بحيث لا تتناسب مع حجم وخطورة الجرائم التي يرتكبونها وقد يتعرضون لجزاءات مدنية ، وكذلك أشار سذرلاند إلى أن هناك تواطؤ بين القائمين على العدالة وبين مجرمي الخاصة نظراً لانتماءاتهم الطبقية المشتركة ومصالحهم المشتركة بالإضافة إلى أن الصفوة السياسية الحاكمة تسبغ الحماية على مجرمي الخاصة عندما يخرقون القانون وتمنحهم العديد من الامتيازات لتسهيل ممارسة جرائمهم.

وقد أشار كلينارد إلى أن جرائم الخاصة تتم عن طريق الشركات أو ما أطلق عليها (جرائم الشركات) أي ترتكب عبر أشكال مؤسسية فهي تتخذ شكل شركات تجارية متحدة أو ما يطلق عليها الشركات متعددة الجنسية أو متعديّة الجنسية لكي تتمكن من خرق القوانين وسهولة إخفاء المسؤولية.

وطبقاً لهذه التفسيرات فإن جرائم الخاصة جرائم منظمة يتدخل فيها أطراف كثيرون ويتم في إطار مؤسسي أو تتم عبر مستويات تنظيمية مختلفة وإستناداً إلى قوى محلية وعالمية وقد أطلق عليها جرائم اللياقات البيضاء الدولية Ineternational White Collar Crime وهي التي تتم عن طريق الشركات متعددة الجنسية حيث إن هذه الشركات تقوم في ظل العولمة بما

يسمى (بالجرائم المعاملة) أو (الجرائم العابرة للقوميات) أو (جرائم الشركات المتعددة الجنسية) حيث إن هذه الشركات تقوم بممارسة الجريمة على نطاق دولي ولذلك ظهرت جرائم غسل الأموال القذرة وشبكات الدعارة الدولية وتجارة السلاح والمخدرات وتهريب الأموال وجرائم الائتمان المصرفي والمضاربات غير المشروعة والاحتيكارات وانتهاك النظم الضريبية والجمركية وخرق الاتفاقيات التجارية والتلاعب في سوق المال الدولية والتلاعب بالأسعار واستغلال العمال واستنزاف الموارد الطبيعية وتلويث البيئة ومخالفة حقوق الإنسان.

وقد ارتبط ظهور جرائم شركات توظيف الأموال في مصر بالإفراط في تراكم رأس المال النقدي على حساب رأس المال المنتج، وتحول النقود إلى سلعة قائمة بذاتها لها أسواقها الخاصة التي يجرى التعامل معها بصورة منفصلة عن النشاط الاقتصادي التي تولدت عنه.

وقد كانت جرائم شركات توظيف الأموال في مصر تجسيدا حقيقيا لجرائم الياقات البيضاء أو جرائم الخاصة فقد قامت بالتلاعب المالي والنصب والاحتيال، وخالفت للقوانين التي تنظم عملها ومارست مخالفاتها في سرية تامة وبجراحة فائقة حتى استمرت سنوات عديدة في ممارسة هذه الجرائم وخداع الجمهور دون أن يكشفها أحد، ولما افترض أمرها وتم كشف جرائمها لم يصدق المودعون أنهم تعرضوا لعملية نصب وخداع بل دفعوا عن أصحاب هذه الشركات على أساس أنهم ليسوا مجرمين حيث إن هذه الشركات كانت تدفع لهم الأرباح والفوائد بصورة منتظمة ، ولم يدرك المودعون أبعاد عملية النصب التي تعرضوا لها.

وقد استفحلت هذه الشركات وتضخمت حتى ان الإحصائيات المعلنة فى الصحف أظهرت أن عدد الشركات التى كانت تعمل فى مجال توظيف الأموال ١٠٤ شركة بلغت حجم إيداعات المواطنين لديها أربعة مليارات وخمسمائة مليون جنيه مصرى، وبلغ عدد المودعين (٥١٢,٨١٨) . وقد عجزت الحكومة عن استرداد ٤,٥ مليار جنيه قيمة الودائع فخصر المودعون ليس فقط أصل قيمة الودائع وإنما كذلك ٣,٥ مليار جنيه قيمة فوائد هذه الأموال فى خمس سنوات ، أى أن الاقتصاد المضرى تعرض لنزيف يصل إلى ٨ مليارات جنيه.

وبعد أن جرى تبديد المدخرات وتهريب للأموال وممارسة أنشطة الاحتكار والمضاربة أصدرت الحكومة القانون ١٩٨٨/١٤٦ والذى تضمن عدة أحكام بدءاً من حظر تجميع الأموال بغير ترخيص وتوافر شروط معينة وفحص المراكز المالية والإبلاغ عن الأموال ومنح مهلة لتوفيق الأوضاع، ورغم إجراءات توفيق الأوضاع فإن المودعين لم يحصلوا على حقوقهم لأن هذه الشركات تعاني من نقص فى السيولة المالية ولذلك فقد تعمدت وقف أو تأخير صرف الصكوك التى أعلنت عنها بموافقة الهيئة ، وقد سمحت الحكومة لبعض الشركات ببيع أصولها إصدار صكوك جديدة لتمويل العجز فى هذا الشركات كما سمحت لبعض الشركات بالرد العينى وبعد ذلك لجأت الحكومة إلى تحويل بعض أصحاب الشركات إلى المدعى العام الاشتراكى أو النيابة العامة التى قامت بالتحفظ على أموالهم وممتلكاتهم والحكم بالسجن والغرامة طبقاً لأحكام القانون ١٩٨٨/١٤٦ وقد قرر رئيس هيئة سوق المال فى مؤتمر صحفى بتاريخ ١٩٨٨/١١/١٠ (بأن هيئة سوق المال لم يكن

معروفاً لديها عدد الشركات والأشخاص الذين يزولون هذا النشاط ولا حجم ما تلقوه من أموال ونوعها وعددها المودعين بكل منها ولا مجالات استثمارها فقد فوجئت هيئة سوق المال بعد صدور القانون ١٩٨٨/١٤٦ بشركات لم تسمع عنها أو عن اسمها كانت تعمل في الخفاء وقد كشف عنها المودعون الذين تعرضوا لمخاطر ضياع أموالهم في هذه الشركات فلجأوا إلى هيئة سوق المال يطلبون منها الحماية.

ولا شك أن نمو جرائم شركات توظيف الأموال يرتبط بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي طرأت على الاقتصاد المصري منذ حقبة السبعينات حيث أصبح الاقتصاد المصري مرتعاً خصيباً لرأس المال الطفيلي الذي يقوم على السلب والنهب وكانت جميع التشريعات التي صدرت في السبعينات تضيء الشرعية على المعاملات الطفيلية غير المشروعة فظهرت جرائم النصب والسرقه والتخريب والسوق السوداء وغيرها. فقد أصاب التغير العميق وظيفة الدولة الاقتصادية والاجتماعية فبعد أن كانت الدولة في الستينات الأداة الرئيسية لتعبئة الفائض الاقتصادي وعنصر أساسياً في عملية الإنتاج الاجتماعي (أي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستقلة) أصبحت أداة رأس المال الدولي والمحلي في استنزاف الفائض الاقتصادي وفي تبديده بل وفي نهب أصول المجتمع الإنتاجية ذاتها وتبديدها ، لقد تحولت الدولة إلى سوق متنامية لسلع الاستهلاك بل أصبحت وسيطاً مالياً بين رأس المال المحلي ورأس المال الدولي بما تعده من قروض ضخمة مع المؤسسات المالية والدولية ووجدت الدولة المصرية نفسها تعيش على القروض الأجنبية ، ولإجراء هذا التحويل كان لابد من تحطيم القيود

التشريعية والهياكل المؤسسية التي تعوق حركة رأس المال الأجنبي، وقد اتخذت الدولة العديد من الإجراءات تمثلت فيما يلي:

* تحجيم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتوفير حوافز لقطاع الأعمال الخاص والمحلى والأجنبي وذلك بمنح التسهيلات الائتمانية والضرائبية من أجل تعظيم أرباحهم ودخولهم وثروتهم.

* الاعتماد على دخول نقدية يتوقف أغلبها على ظروف لا يسيطر عليها المجتمع المصرى إذ توجد فى خارجة فى إطار الاقتصاد الرأسمالى الدولى بقواه المسيطرة كالبنترول والسياحة وعوائد قناة السويس وتحويلات المصريين العاملين بالخارج.

* نقل ملكية مشروعات ومؤسسات للقطاع العام إلى القطاع الخاص أو ما يسمى بالخصخصة Privatisation وقد تمخض عن هذا إعادة وتوزيع الثروة لصالح البرجوازية بعد تمكنها من الاستيلاء على ملكية أصول هذه الشركات والمؤسسات وإدارتها على أساس قواعد السوق.

* تكسير أى قيود مؤسسية أو قانونية أو إجرائية مفروضة على الأثمان المحلية والعالمية وتشجيع الاندماج فى الاقتصاد العالمى من خلال التصدير بإزالة العوائق أمام التجارة الدولية.

* إحداث تغييرات عميقة فى هيكل ووظيفة الجهاز المصرفى وذلك عن طريق تصفية احتكار الدولة للنشاط المصرفى ، وفقدت الدولة سيطرتها المركزية على الفلتاقتصادى فى صورتها النقدية (رأس المال النقدى) ولغيت الرقابة على عمليات النقد الأجنبي وعادت السوق النقدية

المحلية جزءاً لا يتجزأ من السوق النقدية العالمية تابعة لها خاضعة لقوانينها واحتياجاتها ومن ثم لنقلاتها.

كما سمح لرأس المال الخاص المصرى والأجنبى بإنشاء البنوك التجارية والتصريح للبنوك الأجنبية بفتح فروع لها فى مصر . وتوسعت الدولة فى تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص الرأسمالى وتم منح التسهيلات بدون ضمانات وتورطت فى تمويل مافيا السوق السوداء للنقد الأجنبى.

وقد مهدت قوانين الانفتاح لظهور جرائم شركات توظيف الأموال بموجب القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن استثمار المال العربى والاجنبى وتعديلاته بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ تم تصفية احتكار الدولة للنشاط المصرفى بإلغاء وتمصير البنوك أى إنهاء سيطرة الدولة المركزية على موارد المجتمع النقدية، ونحى البنك المركزى عن ممارسة دورة فى توجيه سياسة الائتمان ليصبح مجرد مجمع للنقد الأجنبى ومصرفاً للحكومة، كما ترتب على القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بشأن النقد الأجنبى الذى أقر حق أى شخص قانونى فى الاحتفاظ بالنقد الأجنبى الذى يحصل عليه من أى مصدر ، وقد فتح الباب للسوق السوداء فى العملة الأجنبية والمضاربة على سعر الجنية المصرى وبذلك أصبح للسوق السوداء لواء القيادة فى تحديد سعر صرف الجنية وأصبحت القناة الرئيسية لتمويل الاستيراد بدون تحويل عملة وقد ترتب على ذلك نمو قطاع (سوق المال غير الرسمى) وتدفقت إليه كمية من الأموال السوداء . وقد تم السيطرة على الجانب الأعظم من مدخرات المصريين فى الخارج التى قلما صبت فى قنوات الجهاز المصرفى

وتتم شراؤها بواسطة تجار العملة نتيجة (سعر الصرف) المتميز الذي كان يتم التعاقد على أساسه.

وانطوى نشاط تجار العملة منذ منتصف السبعينات على أنشطة ضمنية لتوظيف الأموال ففي أحوال كثيرة كانت عمليات تحويل وتغيير العملة تتم لأجل معين، وأن سعر الصرف (التميز) الذي كانت تتم على أساسه التعاقدات إنما يمثل خليطاً من (سعر الصرف) ، (سعر الفائدة) أى عائد الاتجار فى تلك الأموال ، ولهذا لم يكن مستغرباً أن يتحول بعض كبار (تجاره العملة) تدريجياً لكى تصبح (أنشطة توظيف أموال).

وقد كان أصحاب شركات توظيف الأموال أبناء شرعيين للرأسمالية الطفيلية فقد بدعوا بتجارة العملة وأعمال السمسرة وكونوا ثرواتهم من الأنشطة غير المشروعة والمجربة. وقد أثبتت التحقيقات أن أصحاب الشركات هم مجموعة من المحتالين والمغامرين والنصابين فلهم تاريخ حافل فى مجال تجارة العملة والنصب والاحتيال وإصدار شيكات بدون رصيد وتهريب المخدرات، فهم محترفو جريمة، استطاعوا بفضل الجريمة أن يشقوا طريقهم إلى دنيا المال والأعمال ليفرضوا بعد ذلك وجودهم ، أى أن نشاطهم لا يقتصر على النشاط الرأسمالى بل يشمل للنشاط الإجرامى وقد أثبت أصحاب شركات توظيف الأموال أنهم نموذج نقى للرأسمالية الطفيلية فهى لا تسعى إلى صنع التراكم الرأسمالى من خلال الإنتاج الحقيقى المنتج والمثمر، فهى رأسمالية ربوية تتعامل بالنقد وهدفها هو أن تربو هذه النقود سريعاً ولذلك دعمت للطابع الربوى فى الاقتصاد القومى بالاستغلال بالوساطة

والتهريب والسوق السوداء فالمهم هو تحقيق الكسب بكافة الوسائل مشروعة وغير مشروعة.

ولأثبتت أنها رأسمالية مبددة للفوائض لا تميل إلى الاستثمار الإنتاجي وتعزف عن إغراق أموال في استثمارات ثابتة تحرمها من اقتناص فرص الربح السريع ولذا فهي لا تملك مسلك الرأسمالية العادية المعروفة تاريخياً بالاقتصاد في الإنفاق والاستثمار في تطوير قوى الإنتاج.

وقد جسدت شركات توظيف الأموال التحالف بين الأصولية الدينية والرأسمالية الطفيلية ، فقد شهدت نشأة شركات توظيف الأموال قيام التيار السلفى بشن حملة على البنوك والمصارف التجارية والدعوة إلى تحريم التعامل معها بوصفها بنوك (ربوية) تتعامل بالفائدة التي حرمها الله . كما شهدت هذه الفترة ميلاد البنوك الإسلامية وازدهارها وأعلنت قيام معاملاتها على أساس الشريعة الإسلامية فهي بنوك لا تتعامل بالفائدة لا أخذاً ولا عطاءً وأكدت شركات توظيف الأموال أنها تعمل وفقاً لقواعد الشريعة الإسلامية وخاصة فكرة إشراك المسلمين في توظيف أموالهم في مجالات المضاربة بالمفهوم الإسلامي وغيرها مع تحمل الربح والخسارة مناصفة. وقد لعبت هذه الشركات على أوتار المشاعر الدينية للمصريين وكانت هذه الشعارات هي المظلة التي نمت وتضخمت في حمايتها تلك الشركات لدرجة أصبحت معها هي البديل عن البنوك الوطنية، وقد ألحقت هذه الشركات باسمها صفه (الإسلامية) وأخذت أسماء تمثل رموز عقائدية (الريان - الهدى) وتوجهت إلى الناس بآيات من القرآن ، كما اهتمت بالأنشطة التي

تحمّل طابعاً إسلامياً مثل فتح مدارس وحضانات إسلامية ودار لطبع كتب للتراث.

كما استخدموا شخصيات بارزة في مجال الدعوة الإسلامية لإعطاء غطاء فقهي لمعاملاتهم وممارساتهم.

بل قامت هذه الشركات من أجل ممارسة جرائمها برشوة كبار موظفي الدولة من وزراء ومحافظين وضباط وصحفيين ، وظهر ما يسمى بكشوف البركة التي شملت أسماء المنتفعين والمترشحين بأشكال مقنعة بقروض حسنة وعمولات نقدية. كما قامت بتعيين بعض كبار موظفي الدولة للعمل في شركاتهم بعد الحصول على إجازة مفتوحة من وظائفهم الأصلية.

وقد ساهمت شركات توظيف الأموال في تزييع المجتمع المصري أي تزايد أعداد الأفراد الذين يتعشون على ريع الإبداعات لدى تلك الشركات دون جهد أو عطاء، وهكذا تم خلق (المواطن المتربح) الذي يهجر العمل المنتج ليرتكز إلى ذلك الدخل الريعي الذي يهبط عليه دون مجهود. والخطورة أن معظم الدخل الريعي ذهب لأغراض الاستهلاك ، فقد كان لقطاع الجانب الأكبر من السلف الموزعة على نمة الأرباح من أصل الودائع والإبداعات بحجة أنها سلف صرفت على (نمة أرباح لم تحقق) وبحسبة بسيطة. يمكن القول أن نحو ثلث قيمة الودائع لدى تلك الشركات سوف يتم خصمها تحت هذا البند، وبالتالي يكون المودعون قد (أكلوا) نحو ثلث رأسمالهم أو تبديدت ثلث مدخراتهم النقدية التي انفتت في مجالات استهلاكية في ظل الوهم المساند بأنهم يستهلكون أرباحاً خالصة وليس لقطاعاً من رؤوس أموالهم ومدخراتهم.

كما اتبعت شركات توظيف الأموال أسلوباً هو من صميم أساليب الرأسمالية المعاصرة وهو أسلوب تحويل الأصول العينية إلى أصول مالية والاستغلال بها في عالم المضاربة، وقد ساهم ذلك في خلق مناخ استثماري وهمي يفضي إلى تنبيط همم المستثمرين الجادين وبالفعل قام بعض صغار المنتجين وأصحاب المشروعات بالانسحاب من الأسواق وباعوا مشروعاتهم وأودعوا ثمنها لدى هذه الشركات ، فقد قام بعضهم بتصفية أصول حقيقية مثل الأراضي الزراعية والورش وتحويلها إلى صكوك مالية (أصول ورقية) لدى شركات توظيف الأموال.

وقد كانت الأنشطة التجارية هي الأنشطة المفضلة لدى أصحاب الشركات لتحقيق أعلى معدلات للربح، والصناعة ليست مجالاً مفضلاً لاستثماراتهم فهي من وجهة نظرهم لا تحقق عائداً معقولاً حيث إن عائدها يتراوح بين ١٠% ، ٢٠% بالإضافة إلى أنهم يرون أن التصنيع ليس مسئوليتهم كقطاع خاص ، ولذلك تنفذ استثماراتهم عن النمط الاستثماري الذي ساد البلاد منذ بدء الانفتاح فقد كانت مشروعات استهلاكية وخدمية مثل قطاع السياحة والاستثمار العقاري ومشروعات غذائية ، وهذه المشروعات الاستهلاكية والخدمية تخدم فئات وطبقات معينة وهي الطبقات القادرة على ثمن شراء هذه الخدمات أو السلع الاستهلاكية ، كما أنها مارست البيع بالتقسيط مما أدى إلى توسيع سوق الاستهلاك.

وقد كانت أنماط التوظيف لدى هذه الشركات تؤدي تدريجياً إلى تحويل المدخرات وربطها تدريجياً بأسواق المال في الخارج ، وظاهره التحويل ترتبط بآليات الأسواق المالية الدولية القائمة على تجريف مدخراتنا لإفراغ

الأسس الموضوعية لتمويل عمليات التراكم الداخلى والنمو الذاتى. وهكذا نجد أن مدخرات المصريين يجرى تجريفها وإعادة تدويرها بمليارات الدولارات بينما تقوم مصر بالاقتراض من أسواق المال العالمية لكميات من الأموال تعادل تقريباً الأموال الخارجة منها المملوكة أصلاً لأفرادها وشركاتها وهكذا تكتمل الدائرة الخبيثة ويعاد تدوير الأموال إلى البلدان الأصلية (بلدان المنشأ) بأسوأ الشروط المالية وأكثرها ابتزازاً.

وهكذا قامت شركات توظيف الأموال بدور الوسيط بين كتلة المدخرين وبين أسواق المال العالمية والأسواق الخليجية وهذه المدخرات يعاد تدويلها من خلال تلك الأسواق فى المضاربات والبورصات العالمية وشبكة المصارف الدولية ، أى إنها جزء من شبكة مالية تهدف إلى تدويل المدخرات وضخها فى السوق العالمية، وتدويل المدخرات يحرم البلاد من موارد العملة الأجنبية.

ومما سبق يتضح لنا أن الظروف كانت مهيئة تماماً لشركات توظيف الأموال لممارسة جرائمها والتي كانت بحق نموذجاً لجرائم الخاصة من حيث الانتماءات للطبقة لأصحاب شركات توظيف الأموال وكذلك من حيث طبيعة الجرائم الاقتصادية التى تم ارتكابها.

ويمكن تحديد طبيعة هذه الجرائم على النحو التالى:

- لأنها قضائياً نصب واحتيال لأنها استيلاء على أموال بطريقة الاحتيال بالإيهام بوجود مشروعات كاذبة وهى إحدى صور النصب الواردة فى القانون الجنائى. فقد قام أصحاب الشركات بالاستيلاء على الأموال عن

طريق النصب وذلك باللجوء إلى الخداع والحيل لحمل المودعين على تسليم المال إليهم طواعية واختياراً.

وقد صدرت عن أصحاب الشركات ادعاءات كاذبة ولقد تراءى ذلك بمظاهر خارجية مثل (توظيف المظاهر الدينية) كان من شأنها أن تنفع المودعين إلى تصديقهم والتردد عليهم وإيداع الأموال لديهم.

وقد اتخذ إيهام المودعين عدة صور من أهمها:

• الإيهام بوجود مشروعات كاذبة أو إنشاء شركات صورية أو وهمية

كإعلان عن فتح فروع أخرى لشركات أو الانتماء بين الشركات.

• الإيهام بوجود أرباح مرتفعة ونشر ميزانية كاذبة وتقديم بيانات

مضللة من أجل الحصول على أموال المودعين.

• الإيهام برفع الفوائد للمودعين وأن هذه الفوائد نتاج أرباح حقيقية

وليست من أصل رأسمالهم.

• كما أن جرائم شركات توظيف الأموال تم تكييفها على أنها خيانة أمانة إذا

ثبت أن هذه الشركات كانت مجرد وكيل عن هؤلاء المودعين في استثمار

هذه الأموال، وقد امتنع أصحاب الشركات عن رد الشئ للمسلم إليهم على

سبيل الأمانة بنية تملكه أو التصرف فيه تصرف المالك في ملكيته. أي أن

أصحاب الشركات خانوا الثقة التي أودعها فيهم المودعون، وبدلوا أموال

المودعين التي سلمت إليهم على وجه الوديعة بقصد توظيفها.

• خالفت هذه الشركات قانون البنوك والائتمان رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ حيث

إن هذه الشركات قامت بقبول إيداعات وفتح حسابات جارية وتوزيع

أرباح شهرية كل ثلاثة شهور وكل سنة وجميع هذه الأعمال من صميم

أعمال البنوك وذلك دون الحصول على ترخيص من البنك المركزى المصرى.

• مخالفة أحكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٨٦ الخاص بتنظيم دعوة الجمهور للاكتتاب العام حيث أن القانون يلزم الشركات التى تعمل فى مجال تلقى الأموال الحصول على ترخيص من وزارة الاقتصاد لتلقى الأموال.

• قامت شركات توظيف الأموال بالتعامل بالنقد الأجنبى حيث يقوم أصحاب للشركات بقبول ودائع من المصريين العاملين بالخارج والداخل بالنقد الأجنبى على خلاف الشروط والأوضاع المقررة فى القانون بالإضافة إلى تعاملهم فى النقد الأجنبى بالمخالفة لأحكام القانون.

• لم يرسل أصحاب الشركات اخطارات قانونية لسوق المال متضمنة المبالغ التى تلقوها بالعملاء المختلفة قبل العمل بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ومجالات استثمارها وقائمة المركز المالى وتقريراً عنه معتمداً من اثنين محاسبين قانونيين بمعرفة الجهاز المركزى للمحاسبات. والامتناع عن رد المبالغ المستحقة لأصحابها وعدم إعداد برنامج زمنى لرد الأموال التى تلقوها قبل تاريخ العمل بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨.

• مخالفة أحكام القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ فهو يجرم أى دعوة للجمهور للاكتتاب العام أو جمع الودائع بأى صورة أو تحت ستار أى مسمى.

• أبرمت عقود مبنية مع المواطنين تسمى عقود توكيل أو عقود مشاركة يقوم فيها المودع بوضع مدخراته لدى الشركة دون تحديد مجالات العمل ودون معرفة الأنشطة التى تمارسها الشركة وهل تدخل فى باب الأمان وضمن الربح وعنصر المخاطرة محدد أم لا . بل وتشترط الشركة على

المودع عدم اللجوء إلى القضاء لفض المنازعات المحتمل نشوبها مع الشركة وإنما يتم حلها (ودياً) بينهما.

بل إنه في حالة للتصفية أو الإفلاس لا يحق للمودعين استرداد ودائعهم لأن الأموال التي جمعتها هذه الشركة مسجلة بأسماء أصحاب هذه الشركات. وكانت العقود التي تقدمها الشركات للمودعين والتي تسمى عقود وكالة هي بمثابة (عقد إذعان) ترتب عليها واجبات عديدة ولا تضمن لهم حقوق بما في ذلك حق الحصول على أرباح منتظمة أو حق استرداد أموالهم كاملة فلا حق للمودع في أي شيء بينما من حق صاحب الشركة كل شيء ، فقد تضمنت شروطاً مجعفة للغاية بحقوق المودعين.

* حقوق المودعين لم تكن واضحة فلم يكن لدى المودع أي أسهم أو سندات تتيج لهم إثبات حقوقهم لدى هذه الشركات ولذلك فإن أموال هذه الشركات تؤول للورثة في حال وفاة صاحب الشركة وليس لأصحاب الودائع.

* عدم وضوح الطبيعة القانونية لمركز المودعين بهذه الشركات فالمودع مقرر وليس على خلاف ما كان يعلنه خطأ أصحاب الشركات من أن الإيداعات لديهم هي مشاركات. فالمودع في هذه الشركات لا يشارك في الإدارة ولا يطلع على الدفاتر والميزانيات والمودع ليست لديه نية تحمل الخسارة التي هي جوهر عقد المشاركة.

* استغلت شركات توظيف الأموال القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ الخاص بتحرير معاملات النقد الأجنبي في الدخل وحق كل شخص في الاحتفاظ بالنقد الأجنبي الذي يحصل عليه من أي مصدر وإهدار السيطرة الحكومية على النقد وقام بتسريب أو تهريب بعض أموال المودعين إلى الخارج ،

وقد تبين من التحقيقات صعوبة استرداد هذه الأموال لأن هذه الحسابات مفتوحة في للبنوك الأجنبية بأسماء شخصية بل إن بعضهم وضع الأموال فى الخارج بأسماء وأشخاص آخرين يثق فيهم مقابل عمولات معينة أو بأسماء زوجته وأولاده.

كما تبين أن الأموال موجودة فى بنوك عديدة فى الخارج وموزعة فى بلدان متعددة ولذلك فمن الصعب تحديد حجم هذه الأموال بالإضافة إلى سرية الحسابات فى غالبية البنوك الأجنبية وعدم الإعلان عن أموال العملاء.

• قامت بتكوين احتكارات فى بعض أسواق السلع الحيوية كاحتكار أسواق النزة واللحوم والسيارات والمعروف أن التنظيم الاحتكارى للأسواق المدعوم بالقوة المالية يؤدى إلى طرد صغار المتعاملين وأحكام القبضة الاحتكارية لشركات التوظيف على هذه الأسواق بهدف رفع الأسعار وتعظيم الفائدة وهكذا يتم استغلال جمهرة متزايدة من المستهلكين لحساب جماعة المودعين لدى هذه الشركات ناهيك عن الإضرار التى تعود على الاقتصاد القومى من هذه التنظيمات الاحتكارية.

• انغمست شركات توظيف الأموال فى المضاربات فى الخارج فى كل شئ العملات الأجنبية والذهب والمعادن النفيسة والأسهم والسندات والحبوب وقد خسروا الكثير من أموال المودعين التى يضاربون بها بسبب هذه المضاربات ولعبت من خلال المضاربات دوراً مؤثراً فى تدويل الأموال المصرية وتحويلها. فالأموال والمدخرات المصرية تتسرب إلى الخارج ويخسرها أصحاب هذه الشركات فى البورصات والمضاربات ويعاد

ضخها أو تحويلها إلى مصر مرة أخرى فى شكل قروض بفوائد مرتفعة أو شروط قسوية تفتركم الديون.

• عدم إعداد ميزانية للشركة وحساب الأرباح والخسائر وتقرير عن نشاطها، وعدم الاحتفاظ بالدفاتر والمراسلات والمستندات ، وعدم الالتزام بقيد العمليات المالية التى تقوم بها للشركة يومياً.

• عدم إعداد قائمة مفصلة بأسماء أعضاء مجلس الإدارة وصفاتهم وجنسياتهم.

• الحصول على مبالغ نقدية من الشركة بالمخالفة لأحكام القانون.

• لم تلتزم الشركات بنقل أرصدها الموجودة بالخارج وإيداع ما لديها من أموال نقدية بالعملات المختلفة وأوراق مالية أجنبية لدى أحد البنوك المعتمدة للخاصة لإشراف البنك المركزى خلال المدة المقررة.

• الاحتفاظ بأرصدة سابقة للشركة وتحويل إيداع أموال فى بنوك ومؤسسات مالية بالخارج خلال مدة توفيق الأوضاع.

• قام بعض أصحاب الشركات بجريمة إصدار شيك بدون رصيد.

• قدم عدد كبير من المحاسبين الذين تم تعيينهم بمعرفة جهاز المحاسبات لمراجعة شركات توظيف الأموال بلاغات إلى هيئة سوق المال يتهمون فيها بعض أصحاب هذه الشركات بالتهرب من سداد الضرائب المستحقة عليها.

• قامت بعض شركات توظيف الأموال برد أموال المودعين عيئاً فى شكل بضائع أو شقق أو سيارات وكانت جميع حالات الرد العينية تثبت بقم

أسعار مغالى فيها كثيراً واضطر المودعون أو أذعنوا إلى قبولها رغباً عنهم.

ولا شك أن هذه الجرائم تؤكد ضرورة تطبيق العقوبات الجنائية على أصحاب شركات توظيف الأموال إلا أن العقوبات كانت في غالبيتها جزاءات مدنية مثل منع المتهمين من التصرف في أموالهم العقارية والمنقولة وإدارتها والغرامة أو الحرمان من مزاولة مهنة التجارة أو ممارسة النشاط في الشركات العاملة في مجال تلقى الأموال لمدة معينة وكذلك بيع بعض أو كل الأموال لمداد الديون، وكانت العقوبات الجنائية في أضيق الحدود.

يتضح لنا مما سبق أن جرائم شركات توظيف الأموال هي أحد إفرازات الدعوة الفجة لحرية السوق أو فوضى السوق وما ترتب على ذلك من تشريعات وقوانين وللتى كان من شأنها زيادة معدلات الجريمة الاقتصادية بشكل عام وجرائم شركات توظيف الأموال بشكل خاص. ولذلك سوف نضع بعض المقترحات للحد من هذه الجرائم وهي على النحو التالى:

* ضرورة تقليص علاقات التبعية ومقاومة رأس المال المالى الذى يدعم الطابع الربوى فى الاقتصاد القومى ويساهم فى نشر الأنشطة الطفيلية كالوساطة والسمكرة والمضاربة ، كما أنه يساهم فى استنزاف الفائض النقدى.

* إعادة النظر فى سياسات التكيف الهيكلى وما يرتبط بها من إجراءات الخصخصة وخاصة خصخصة البنوك.

- ضرورة ازدياد فاعلية دور الدولة فى النشاط الاقتصادى وتزايد دورها الرقابى والقانونى، وكذلك ضرورة هيمنة وسيطرة البنك المركزى على موارد المجتمع النقدية.
- إعادة النظر فى القوانين والتشريعات التى أضفت المشروعية على ممارسة بعض الأنشطة الاقتصادية المجرمة سابقاً، حيث أضفت هذه القوانين المشروعية على تهريب الأموال للخارج وذلك بعد تطبيق قوانين الاستيراد بدون تحويل عملة أو بحجة عقد صفقات مع شركات أجنبية.
- ضرورة تطبيق القوانين التى تمنع الاحتكار والمضاربات غير المشروعة لكى نحد من انتشار الجرائم الاقتصادية.
- محاربة الأنشطة الطفيلية كالمسمرة والوساطة والعمولات وغيرها من الأنشطة الطفيلية التى تساهم فى انتشار الجرائم الاقتصادية وتعمل على نشر قيم العمل غير المنتج والربح السريع والبحث عن الربح بالوسائل غير المشروعة.
- نشر القيم الإيجابية التى تدعو إلى العمل المنتج والارتباط بين ما يبذله الفرد من جهد وما يحصل عليه من عائد ، حيث إن نجاح شركات توظيف الأموال يرتبط بانتشار قيم الاستهلاك والبحث عن الربح بدون بذل مجهود وهو ما دعمته الشركات برفع نسبة العائد التى يحصل عليها الفرد مما خلق (المواطن المترجم).
- عدم الاقتصاد على العقوبات المدنية فى جرائم الخاصة لأنها لا تتناسب مع حجم وخطورة هذا النوع من الجرائم حيث إنها شديدة الإضرار

بالاقتصاد القومى ولذلك يجب تطبيق العقوبات الجنائية لى نحد من انتشار هذه الجرائم.

* عدم التمسك على مجرمى الخاصة ونشر تفاصيل جرائمهم فى وسائل الإعلام المختلفة وكيفية ارتكابهم لهذه الجرائم.

* كشف المتورطين مع مجرمى الخاصة سواء من الصفوة الحاكمة أو من رجال الصحافة والإعلام أو قادة الفكر ورجال الدين أو من القضاة ورجال الشرطة حتى يمكن الحد من هذه الجرائم وفضح المتورطون فيها أمام الرأى العام.

* ضرورة سرعة الفصل فى هذه للقضايا ويفضل أن يكون رجال القضاء من المتخصصين وذوى الخبرة بجرائم الخاصة وذلك لكشف جرائمهم والحكم فيها حتى لا يتمكن أحد من الإفلات من العقاب.

* كشف كل الحقائق المتعلقة بجرائم شركات توظيف الأموال وكيف قامت هذه الشركاء بجرائم النصب لى يعرف المودعون أن أرباح هذه الشركات لم تكن أرباحاً حقيقية ولم تتولد عن نشاط إنتاجى حقيقى ولكنها قامت بتوزيع جانب من أموال العملاء للجدد كأرباح للعملاء القدامى.

* نشر قوائم عن حجم الأموال التى قامت هذه الشركات بتهريبها إلى الخارج وكذلك حجم المضاربات غير المشروعة وحجم الأموال التى خسروها فى هذه المضاربات وكيف تم تبديد أموال المودعين.

* كشف زيف الدعاوى التى تروج إلى ما يسمى (أسلمة الاقتصاد) وتدعو إلى إنشاء ما يسمى بنوكاً إسلامية أو مؤسسات مالية إسلامية لا تعمل بالربا وغير ذلك من المفاهيم الخاطئة والتى لا تتفق مع روح العصر.

وكذلك ضرورة كشف علاقة هذه الشركات بالأصولية الدينية الإسلامية وكيف ساندت هذه الشركات الأصوليات الإسلامية من خلال المطبوعات والتحويل المباشر وكيف وظفت هذه الأموال في تدعيم الإرهاب.

• ضرورة تنمية الوعي القانوني لدى الجمهور المصري حتى لا يصبح فريسة للنصب والاحتيال.

◆ الفصل السابع

◆ الشري والافصاح

أولاً: المنظور الموسيولوجي لعلاقة الاقتصاد بالدين :

تعتبر دراسة ماكس فيبر Max Weher عن الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية من أبرز الدراسات التي ربطت بين الدين والاقتصاد، فقد ربطت بين علاقات الإنتاج والتصور الديني للعالم، فقد أراد فيبر أن تصبح الأفكار الدينية قوى تاريخية محركة وذلك لإعطاء دفعة للرأسمالية.

ويرى فيبر أن الرأسمالية لم تنتشها الثروات الضخمة التي توافرت للأوربيين بل أنشأتها تطورات الروح الرأسمالية Spirit of Capitalism التي أرسيتها البروتستانتية في صيغتها الكالفينية Calvin والتي تدعو إلى العمل الشاق من أجل الله واعتبار الربح المشروع مثلاً أعلى وواجب دينياً والتقشف لأن الاستهلاك تبذيراً ملعوناً، وقد استشهد ماكس فيبر بعبارات داع بروتستانتية ريتشارد باكستر Richard Baxter (لا ينبغي لنا أن نهدر لحظة من وجودنا على الأرض وعلينا أن نمارس حرفة في المكان الذي وضعنا الله فيه وننتظر منه الجزاء، فالتاجر الذي ينجح ويحقق ثروته يجد في نجاحه وثروته دليلاً على أن الله لصطفاه ولكن عليه كما يقول باكستر - أن يحذر من استخدام الثروة للمتعة وإلا كان في سبيل ذلك يسلك أقصر الطرق إلى اللعنة، إنما على الإنسان أن يستخدم ثروته لخدمة الصالح العام وأن يجعل من نفسه نافعا)^(١).

وقد لاحظ فيبر أن الرأسمالية انتشرت في البلاد البروتستانتية وأن أصحاب رؤوس الأموال في البلاد الغربية ورؤساء مجالس الإدارات

(١) فرنان برودول، الحضارة المادية والاقتصاد والرأسمالية، ترجمة مصطفى ماهر، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ط ١ القاهرة ١٩٩٣، ص ٧٣٨.

البروتستانت أكثر ميلا نحو العقلانية الاقتصادية وذلك على عكس الكاثوليك فهي دعوى محافظة منعزلة عن العالم مثلها الأعلى الاعتكاف وفي النظر إلى السماء وهي تربي دعايتها على اللامبالاة بالنسبة للعالم المادي بعكس الزهد البروتستانتي الذي يقوم على النظر في الذات الباطنة وعلى فهم العالم، فقد نشأت البروتستانتية لكسر الزيف الديني وإزاحة الأكنعة ورفض كل سلطة متوسطة بين الإنسان والله ورفض استغلال الشعوب باسم الدين وفرض الضرائب باسم التقوى وتحت شعار الإيمان، ولذلك كانت البروتستانتية دعوة إلى النمو الديني ورفض الاستغلال، وقد عبر عن ذلك بقوله (انهم يعبدون الله في رأس المال ويعبدون رأس المال باسم الله). وفي ظل هذه الدعوة تحول كبار التجار إلى رجال أعمال وتسابقوا إلى جمع الثروات والسعي وراء المال لتنفيذ إرادة الله^(١).

وقد وجهت عدة انتقادات إلى وجهة نظر فيبر وهي على النحو التالي:

- لم يحاول دراسة الناحية السلبية من اعتماد الدين على التصور الطبقي للعالم واعتماد الرأسمالية على التصور التدرجي للدين وفكرة المراتب وتثبيت الاستغلال والأوضاع للقائمة مرة باسم رأس المال ومرة باسم الدين، وهي الصلة التي درسها ماركس لأن تصورا معينا من تصورات الدين وهو التصور الهرمي نتيجة لوضع معين من أوضاع المجتمع هو الوضع الطبقي ولأن هذا الوضع نفسه يجد تبريره في التصور الهرمي للعالم الذي يغذي التصور الديني بمفهومه التقليدي والذي يدل على العجز

(١) حسن حنفي، قضايا معاصرة في الفكر الغربي المعاصر، ط١، دار للتوزيع، بيروت ١٩٨٢،

- عن الالتزام بقضايا التاريخ وعلى التعويض عن ذلك بالالتجاء إلى خلق عالم روحي وهمي منفصل عن الأرض وعن حياة الناس اليومية.
- الأحكام التي أصدرها فيبر تصدر عن عنصرية مسبقة وعن تحيز سابق فليس كل البروتستانت من أحرار الفكر وليس كل الكاثوليك محافظين.
 - لقد نشأت الرأسمالية النقدية والرأسمالية العقارية والرأسمالية التجارية قبل ظهور البروتستانتية في القرن الخامس عشر.
 - محاولة تفسير ظاهرة اقتصادية بعلّة دينية هو تجني على الواقع وعلى العلم على السواء، فالظواهر الموضوعية لها عللها الموضوعية وأية محاولة لتفسيرها تفسيراً ذاتياً هي محاولة يقصد منها التستر عليها وتأكيداها.
 - لا يمكن تفسير الرأسمالية إذن بعامل واحد هو العامل الديني لأنها ظاهرة تاريخية وليدة لأوضاع وظروف موضوعية.
 - أعطى فيبر الرأسمالية أساساً دينياً روحياً ويرفع عنها شبهة المادية الفجة القائمة على مجرد الرغبة في الربح. فالرأسمالية روحية تقوم على رسالات السماء وقد خطت مهنة الإنسان إلى الأبد ولا يمكن تغييرها فالعامل قد خلق عاملاً منذ الأزل وصاحب رأس المال خلق سيداً إلى الأبد (لو عين الله لك هذا الطريق الذي تستطيع أن تكسب منه ثم رفضه وقبلت الطريق الآخر فإنك تعارض إحدى غايات رسالتك وترفض أن تكون خدام الله وترفض قبول هباته)^(١).

(١) حسن حنفي، قضايا معاصرة في الفكر الغربي المعاصر، مرجع سابق، ص ٢٤٢.

وقد أوضح فيبر أن كلا من الديانتين الكونفوشيه والهندوكية قد شكلت سبدا منسجعا ضد نشأة الرأسمالية. فالكونفوشيه Confucianism وهي مذهب كونفوشيوس أوكنج تسي الفيلسوف الصيني الشهير كانت معطلة لظهور الرأسمالية في الصين، لأن الطقوس المعقدة للديانة الكونفوشيه قد شغلت الأفراد عن التفكير في الشؤون الاقتصادية كما أن هذا المذهب كان يضع للتجارة والشؤون التجارية أسفل سلم المكانة الاجتماعية بالإضافة إلى الأفكار السحرية المبنوثة في الكونفوشيه^(١).

غير أن كثيرا من الباحثين وعلى رأسهم أندرسكي يعتقدون أن ثمة مبالغة في آراء فيبر عن الكونفوشيه لأنه ليس ثمة شيء من مبادئ الكونفوشيه من شأنه أن يعطل أو يعوق نشأة الرأسمالية، كما أن الرأسمالية نمت في دول تسود فيها الكونفوشيه.

وقد أرجع فيبر عدم ظهور الرأسمالية في العالم الإسلامي إلى الدين الإسلامي نفسه، فالأيدولوجيا السائدة في الإسلام تتعارض مع العقلانية الضرورية لنمو الرأسمالية. ولكن مكسيم روندسون في كتابه (الإسلام والرأسمالية) يرفض رؤية فيبر ويتهمها بالتمصّب لأنه يعزو نشوء الرأسمالية الحديثة في أوروبا إلى ما ينفرد به الأوروبي من عقلانية^(٢).

ويوضح روندسون أن الرأسمالية لم تتم في العالم الإسلامي ليس لأن

(١) حسن شحاته مسلمان، دراسات في علم الاجتماع الاقتصادي، دار النهضة العربية، بدون تاريخ، ص ٢٤، ٢٥.

(٢) حسن شحاته مسلمان، دراسات في علم الاجتماع الاقتصادي، مرجع سابق ص ٢٥.

الإسلام تحكمه الغيبيات أو أنه يتعارض مع العقلانية كما ذهب فيبر بل أن نلذك يكمن أساسا في جماع الحياة الاجتماعية للعالم الإسلامي وليس في الإسلام نفسه. فالدين الإسلامي لم يمنع العالم الإسلامي من أن يتجه نحو طريق الرأسمالية الحديثة، ولم تكن تعاليم الإسلام أبدا عائقا أمام نمو صيغة الإنتاج الرأسمالية ولم يأت نص ديني يحرم العلاقات الرأسمالية^(١).

كما أوضح بيترجران أن الإسلام يتعاطف مع طلب الربح أو في الإنتاج من أجل السوق وتشهد على ذلك الأحاديث مثل الحديث النبوي (التاجر الأمين الصدوق المسلم مع الشهادة يوم القيامة) (الاكتساب من الحلال جهاد وإنفاقك إياه على عيالك وأقاربك صدقة) (ودرهم حلال من التجارة أفضل من عشرة حلال مع غيره)^(٢).

كما اهتم فرنز زومبارت Sambart بالربط بين الدين والاقتصاد لكنه اعتقد بعكس فيبر أن اليهود هم المنشئون الحقيقيون للرأسمالية، وقد أوضح نلذك في كتابه (اليهود والرأسمالية المدنية) وأوضح أن دخول اليهود بأعداد كبيرة إلى أغلب البلاد أدى إلى نجاح الحركة التجارية والمالية وإلى الانتعاش الاقتصادي مثل هولندا ومدينة فرانكفورت والبنديقية وعدد من دول أخرى كثيرة وأن طرد اليهود من بعض الدول والبلاد أدى إلى نوع من الانحطاط الاقتصادي والمالي للمدينة أو للدولة بأكملها كما حدث في أسبانيا.

(١) مكسيم رودنسون، الإسلام والرأسمالية، ترجمة نزيه الحكيم، دار الطليعة، بيروت، ط ٤، ١٩٨٢، ص ١٠٥٨٠٤.

(٢) بيترجران، الجنور الإسلامية للرأسمالية في مصر، ترجمة محروس سليمان، دار الفكر للدراسات والنشر، ط إلى القاهرة ١٩٩٣ ص.

ولقد وجه أندرسكي إلى زومبارت نقداً يتلخص فيما يلي:

- أن للرأسمالية في إنجلترا قد نشأت وأبنت بين تاريخي طرد اليهود من إنجلترا وعودتهم إلى تلك البلاد.

- اليهود لم يكن لهم تأثير على الحياة الاقتصادية في دول أوروبا الشرقية لأنهم كانوا يمثلون أقلية أجنبية لا تأثير لها.

- ويتفق أندرسكي مع فيبر في أن اليهود لم يلعبوا دوراً رئيسياً في تكون المذهب الرأسمالي ولكن ذلك لا يرجع للدين اليهودي ومبادئه وإنما يرجع إلى الظروف التاريخية التي عاش فيها اليهود على فترات التاريخ المختلفة^(١).

وقد كانت المسيحية الأولى تدعو إلى نبذ ملذات الجسد وتحقير الثروة لإعلاء شأن الروح. ولذلك حذرت من اكتناز الأموال ونددت بالأغنياء. يقول يسوع (أنه يصير أن يدخل غني إلى ملكوت السموات وأقول لكم أيضاً أن مرور جمل من ثقب إبرة أيسر من أن يدخل غني إلى ملكوت الله) . ويقول يسوع أيضاً (إذا أردت أن تكون كاملاً فاذهب وبع أملكك وأعط الفقراء فيكون لك كنز في السماء)

ويقول القديس أوغسطين (الله وحده هو الذي له الملكية المطلقة للأشياء التي خلقها جميعاً وهو وحده يستطيع التصرف فيها كما يشاء)، ومن أقواله

(١) حسن شحاته سفيان، دراسات في علم الاجتماع الاقتصادي، مرجع سابق، ص ٢٥ مزيد من التفاصيل

رضوان السيد، ماركس-فيبر، الأخلاق البروتستانتية والروح الرأسمالية، سلطة الأيديولوجيا وعلائقها الاقتصادية والاجتماعية، منبر الحاور، بيروت، العدد ٣٢، ٣٣، ١٩٩٤، ص ١٦، ١٧.

(أ) فلا يعلم للذين حالفهم الدهر فحفهم بمظاهر الثروة أن إرادة الله هي أن يتمتع الجميع بخيرات الله فإله يوزع أشعة الشمس على جميع الناس بدون تمييز ولكن بعض ظروف الطمع والظلم هي التي رجحت كفه بعض الناس بالنسبة للخبرات) غير أن تعاليم الكنيسة بشأن المال واقتنائه ما لبثت أن اصطدمت بأفكار عصر النهضة وبدأت الكنيسة في تعديل آرائها فيما يتعلق بالمعاملات الاقتصادية وخاصة بعد أن قدمت البروتستانتية وحركة كاليفن للتبريرات لجمع الثروة والمال.

وقد أراد توما الاكويني أن يخفف من تيار الزهد فأوضح (أن الله هو المالك الحقيقي لجميع ما على الأرض وعلى ذلك فليست الملكية الخاصة إلا تفويضا من الله باستخدام ثروة الأرض والانتفاع بخيراتها)^(١).

وقد غدت الكنيسة منذ العصور الوسطى قوة مالية ساعدت على تراكم رأس المال فقد كان الأساقفة وغيرهم من رجال الدين يمتلكون مساحات واسعة من الأراضي وكان من المتعين عليهم بيع منتجاتها وممارسة التجارة وذلك على الرغم من قرارات المجامع الكنسية المتعددة التي كانت تحرم عليهم القيام بهذا النشاط، وقد انتهى الاشتغال بالأعمال التجارية برجال الدين والاشتغال بتجارة السقود وإياحة للقرض بفائدة أو الربا، وقد اتخذ السيد المسيح موقفا متشددا من تجاره المال وحث الناس على إقراض المحتاجين دون استيفاء أصل الدين واعتبر الإقراض بقصد الاسترداد من شيم الخاطئين^(٢).

(١) السيد محمد بدوي، علم الاجتماع الاقتصادي، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٨، ص ١٩٢

(٢) أحمد جامع، الرأسمالية للنشئة، دار المعارف، ١٩٦٨، ص ٥٤

ونجد الربا محرم ومحظور في التشريعات السماوية ففي العهد القديم أو التوراة (إذا أقرضت مالا لأحد من أبناء شعبي فلا تكف منه موقف الدائن لا تطلب منه ربحا لمالك) الآية ٢٥ من الفصل ٢٢ من سفر الخروج. وفي موضع آخر (إذا افتقر أخوك فأحمله لا تطلب منه ربحا ولا منفعة) الآية ٣٥ من الفصل ٢٥ من سفر اللاويين.

وقد بررت اليهودية أخذ الربا من غير اليهود (الأجنبي تقرر ربيا ولكن لأخيك لا تقرر ربيا لكي يباركك الرب)^(١).

وفي العهد الجديد (الإنجيل) وأن أقرضتم الذين ترجون أن تستردوا فأني فضل لكم؟ ولكن افعلوا الخيرات وأنتم لا ترجون شيئا وإذا يكون ثوابكم جزيلًا). الأيتان ٣٤، ٣٥ من الإصحاح السادس من إنجيل لوقا.

وقد كان المذهب الكنسي الرسمي طوال العصور الوسطى هو تحريم القرض بفائدة وفعلا قد صدرت عدة قوانين بتحريم الربا لأن النقود لا تأتي بثمن ولا تلد شيئا وأن عنصر الزمن موجود لصالح الجميع ومقسم بين الناس بالتساوي بواسطة الله^(٢).

وقد أدى التطور المتسارع للاقتصاد التبادل أو الاقتصاد النقدي وضعف

(١) السيد محمد بدوي، علم الاجتماع الاقتصادي، مرجع سابق، ص ١٩٩
ومزيد من التفاصيل انظر، مصطفى السباعي، اشتراكية الإسلام، غير وارد مكان النشر، ط ١٩٦٢، ص ٢٥، ٢٦

ثروت أنيس الأسيوطي، القلقون والمحكمة من خلال الصراع بين الرأسمالية الاشتراكية، الطليعة، السنة الأولى، العدد الثاني، فبراير، ١٩٦٥، ص ٧

(٢) السيد محمد بدوي، علم الاجتماع الاقتصادي، مرجع سابق، ص ١٩٩

سلطة رجال الإقطاع والكنيسة إلى ظهور رأس المال التجاري وزيادة العلاقات النقدية والسلعية ونمو التجارة وظهور البنوك والشركات المساهمة والتوسع في عمليات المضاربة وظهور الشركات الاحتكارية الكبرى وبدأ رأس المال المالي يمارس دوره في التداول والتبادل النقدي^(١).

أما الماركسية فقد اعتبرت الدين ظاهره موضوعية تنتمي إلى الوعي الاجتماعي، وبطبيعة الحال فإنه يصعب التعامل مع الجمهور دون إدراك مكونات وعيه الاجتماعي والتعامل معها تعاملًا موضوعيًا. وقد اعترض انجلز بعنف على هؤلاء الذين يتعاملون بسطحية مع الدين ويستخفون تأثيره على الجماهير، ويقول أن ظاهرة كان لها هذا التأثير على عقول البشرية لا يمكن النظر إليها كنسيج واه وأوهام يرددها مشعوذون. وقد هاجم ماركس الهيجليين الشباب الذين وضعوا الدين في موضع العدو مؤكد أن هذا الموقف هو محاولة لإخفاء (العدو الطبقي). ويؤكد ماركس وانجلز أن خصومنا هنا على الأرض ويجب أن نواجههم هنا على الأرض. ولا يلقى أن نهرب من هذه المواجهة لنصطنع خصومًا في السماء.

ويوضح انجلز أن المسيحية كانت في بدايتها تشبه الحركة العمالية من حيث كونها حركة مضطهدين، لقد ظهرت المسيحية كدين للفقراء وكانت تبشر بالخلاص من العبودية واليأس في السماء بعد الموت ولكن الاشتراكية

(١) رمزي زكي، لتاريخ النقدي للتخلف : دراسة في أثر نظام النقد الدولي على التكوين التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث، عالم المعرفة، أكتوبر، ١٩٨٧، ص ٢١، ٢٢ ومزيد من التفاصيل ثروت أنيس الأسيوطي، الصراع الطبقي وقانون التجار، دار النهضة العربية، ١٩٦٥، ص ٥٤، ٥٦.

تجعل الخلاص هنا على الأرض وأثناء الحياة^(١).

وقد عبر كلوتسكي K.Kuatsky عن أفكار أنجلز واعتبر المسيحية حركة جماهيرية بروتستانتية ولكن الطبقات المالكة استغلت هذه الحركة الجماهيرية لخدمة مصالحها.^(٢) فالماركسية تنظر إلى الدين من حيث كونه (وعياً اجتماعياً) يكون قادراً في ظل ظروف محددة وبمعطيات محددة على أن يلعب دوراً إيجابياً هاماً في حركة تحرير الإنسان من الاستغلال، ولكن هذا الدور في بعض المراحل وخاصة تلك التي تسبق مراحل الوعي الطبقي فهو مرهون بمستوى محدود من التطور الاجتماعي ومن نمو الوعي وهذا الدور يتناقض بل ويتلاشى مع نمو الوعي الطبقي، فمع نشوء الطبقات وتبلورها ووقوفها وجهاً لوجه في معترك الصراع الطبقي فإن إدخال الدين في هذا المعترك يمكن أن يحرف الأفكار عن المعطيات الواقعية لهذا الصراع، بل ويمكنه أن يجعل من المقولات الدينية شعاراً أو أداة يستخدمها الحكام وبعض رجال الدين في تغيب الوعي الطبقي للجماهير لمزيد من استغلالهم.

فالطبقة المسيطرة تعيد صياغة النص الديني لتغيب الواقع اليومي للمعاش وإلى تنويع الملموس والمحدد في مقولات العام والمجرد واللامحدود^(٣).

(١) رفعت المسعيد الإسلام السياسي من التطرف إلى مزيد من التطرف، قضايا فكرية، الإسلام السياسي، للكتاب الثامن، أكتوبر ١٩٨٩ ص ١٥، ١٦.

(٢) محمد الجوهري وآخرون، دراسة علم الاجتماع، دار المعارف، ط ٣، ١٩٧٩، ج ٣٩٦.

(٣) فيصل دراج، الوعي الديني والوعي الطائفي، في الإسلام السياسي، قضايا فكرية، أكتوبر، ١٩٨٩، ص ٧٩، ٨٠.

ثانياً: الأصولية وأسلمة الاقتصاد

الأصولية لغوياً من (أصول) وهذا اللفظ ترجمة للفظ الإنجليزي Fundamentalism وهو لفظ إنجيلي مشتق من لفظ آخر هو Foundation. وعرف الأصوليون بأنهم أولئك الذي يناضلون من أجل الأصول ومهاجمة تيار نقد الإنجيل ونقد النظريات العلمية.

وظهرت الأصولية المسيحية كرد فعل لمقاومة الثورة الفرنسية الممثلة لحركة التنوير وقد عبر عن هذه المقاومة انمون ببرك ١٧٦٥ - ١٧٧٩ ودعا إلى الالتزام (بالموروث) أي الالتزام (برؤية ماضوية).

وقد صور كتاب لفيسلوف أمريكي هو رسل كيرك بعنوان (العقل المحافظ) يرى أن القصد الإلهي يحكم المجتمع والضمير ولذلك فإن التراث مطلوب لمنع الإنسان من الاستجابة إلى دافع الفوضى.

وقد تبلورت أفكار بيرك وكيرك في الأصولية المسيحية المتمثلة في حركة (الغالبية الحقيقية) بقيادة القس جيرى فلور. وقد أعلن فلور عام ١٩٧٩ أن المسيحيون يزعجهم ما تعرضه شاشات التليفزيون والسينما من أفلام وهاجم الفلسفات الإلحادية ودعا إلى تأسيس مجتمع يقوم على مطلق واحد هو المطلق الأصولي المسيحي وهو من أجل ذلك تمتد بنقدها إلى العلم الحديث والمجتمع الحديث على الإطلاق. فالعلم الحديث هو علم زائف لأنه يضعف سلطة الإنجيل^(١).

(١) مراد وهبة، أصوليات هذا الزمان، قضايا فكرية، للكتاب الثالث والرابع، أكتوبر، ١٩٩٣، ص ٢١، ٢٢.

فالمقصود بالأصولية هو التمسك الحرفي بالأصول في نصوصها والسعي إلى تطبيقها على الواقع الراهن بشكل شامل دون مراعاة للمستجدات والضرورات فسي هذا الواقع، وبخاصة إذا أصبح هذا هو الرؤية المستقرة الشاملة والمنهج المتبع الدائم في كل ما يتعلق بأمورنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ولهذا فالأصولية نسق في الرؤية والمنهج في كل ما يتخذ من آراء ومواقف سعياً إلى إخضاع الحاضر وتطويعه كمرجعية نصية تحسب القراءة الخاصة لها التي يغلب عليها طابع الحرفية والاطلاقية أو بتعبير آخر إنها السعي إلى فرض النصوص الدينية المقدسة أو ما ينتسب إليها على كل شئون الحياة والمجتمع، وتفسير كل شيء والحكم على كل ظاهرة بمقتضاها بحيث تصبح هذه النصوص هي المعيار الأساسي والوحيد للسلوك والحكم والتقييم دون مراعاة لما يستجد من أوضاع وأحوال.^(١)

وقد يطلق على الأصولية أحياناً صفة الرؤية التمامية إذ لا شيء خارجها فهي متعصبة لرؤيتها الخاصة الشاملة، وهي ترفض كل ما يخرج عن رؤيتها رفضاً قد يصل إلى حد الإقصاء والتكفير والإبادة الجسدية وهكذا تستخلص الرؤية إلى العالم إلى ثنائية قاطعة بين ما هو حلال وحرام وبين ما هو كافر ومؤمن .

ويطلق مسمير أمين على الأصولية لفظ السلفية ويرى أن المحور الأساسي الذي تنور حوله هو البحث عن (الحقيقة المطلقة) فهي أيديولوجيا

(١) محمود أمين العالم، الفكر العربي المعاصر بين الأصولية والطمانية، قضايا فكرية، الكتاب الثالث والرابع، أكتوبر ١٩٩٣، ص ١٠.

ذات مضمون ميتافيزيقي ولذلك اتخذت الدين أسلوباً للتعبير عن اهتماماتها الميتافيزيقيه السائدة، والمنظور الميتافيزيقي منظور ثابت (استاتيكي) لا يعترف بالحركية والتطور المفروض موضوعياً على المجتمع، ولذلك لا يتجاوز الفكر المجتمعي حدود التقويم الأخلاقي الذي ينظر إلى التغيرات التي قد تحدث في المجتمع من منظور قيمى أخلاقي بمعنى آخر يسأل عما إذا كانت التغيرات تتمشى مع أحكام الدين أم أنها مخالفة لها.

وفكر السلفية المعاصرة يرفض بالتحديد فكرة الإبداع في مجال شئون المجتمع وفي أحسن الظروف يكتفى بالدعوى إلى إنعاش روح الاجتهاد. فالمتعددية في الآراء تدور في فلك هيمنت عليه الميتافيزيقاً وبالتالي اتخذ أشكالاً مذهبية لم تخرج بعد عن نطاق الفكر الغائب واستخدمت المدارس المذهبية التي تعارضت في هذا الإطار أسلوب الاجتهاد دون أن تجرؤ على الانتقال إلى الإبداع في شئون المجتمع. فالخلافات المذهبية مثلاً بين السنة والشيعه فهي اختلاف في إطار التراث المزعوم.

ويخلص سمير أمين إلى أن السلفية تؤكد على أن التراث يقدم لها الحلول الصحيحة من أجل مواجهة التحديات ولذلك فهي لا تتجاوز تكريس الممارسات الطقوسية التي تمثل عودة إلى عصور الانحطاط.^(١)

ويفسر فؤاد زكريا الأصولية بأنها كل من يفكر على أساس أنه يملك حقيقة مطلقة أو هي فكر (العصور الوسطى) فالعصور الوسطى ليست مرحلة تاريخية أو زمنية فحسب وإنما هي حالة ذهنية فلو نظرنا إليها

(١) سمير أمين، الاجتهاد والإبداع في الثقافة العربية أمام تحديات العصر، قضايا فكرية، أكتوبر، ١٩٨٩، ص ٢٩٦ - ٢٩٩.

بالمفهوم التاريخي أو الزمني لقلنا إنها تنتمي إلى حضارة معينة غربية عنا في مرحلة معينة من تطورها، ولكننا لو تأملناها من حيث هي أسلوب في التفكير لوجدنا أنها حالة قابلة للتكرار في مجتمعات كثيرة، وأن العصور الوسطى ليست تلك المرحلة التي انقضت منذ أربعة قرون فحسب وإنما هي وضع نجد له نظائر في صميم العصر الذي نعيش فيه.^(١)

فكل من يفكر على أساس أنه يملك حقيقة مطلقة ويضع حاجزاً بين هذه الحقيقة وبين قابلية المناقشة والنقد وكل من يتخذ لحججه سنداً وحيداً من الاستشهاد بالنصوص أو اقتباس أقوال القدماء أو الرجوع إلى السلف الصالح يفكر بعقلية القرون الوسطى حتى لو كان يعيش على مشارف القرن الحادي والعشرين. وقد استطاع الأصوليون للسيطرة على الساحة لأن التبع الذي ينهل منه هو التراث المتأصل في نفوس الملايين وتستخدم (السلطة) العاتية بكل ما تحمله الكلمة من معنى ويصبح صبحته المعهودة احذروا الكافر كلما أعوزته الحجة العقلية^(٢).

ويرى نصر أبو زيد أن الأصولية تعني الاعتماد على سلطة (السلف) (والتراث) وذلك بعد تحويل النصوص التراثية إلى نصوص أولية تتمتع بقدر هائل من القداسة لا نقل عن النصوص الأصلية، مستبعداً الجانب العقلي والمستتير ليكرس الرجعي والمتخلف. بل يمد فعالية النصوص إلى كل المجالات متجاهلاً تلك الفروق التي صيغت في مبدأ واحد

(١) فؤاد زكريا، العلمانية ضرورة حضارية، الإسلام السياسي، قضايا فكرية، أكتوبر، ١٩٨٩، ص ٢٧٦، ٢٧٧.

(٢) فؤاد زكريا، العلمانية ضرورة حضارية، مرجع سابق، ص ٢٧٦، ٢٧٧.

(أنتم أعلم بشئون دينكم).

ويوحد الأصوليون بطريقة آليه بين هذه النصوص وبين قراعتهم وفهمهم لها، بل ويتجاوزون ذلك مدعين أنهم يصلوا إلى القصد الإلهي في هذه النصوص وهم لا يدركون أنهم يدخلون منطقة شائكة وهي (الحديث باسم الله).

ويدعي الأصوليون امتلاكهم للحقيقة المطلقة. ولذلك فهم لا يقبلون من الخلاف في الرأي إلا ما كان في الجزئيات والتفاصيل وهنا يبدو تسامحه ولكن إذا تجاوز السطح إلى الجذور احتفى بدعوى الحقيقة المطلقة الشاملة.

ويهدر الفكر الأصولي البعد التاريخي ويوحد بين الفكر والدين وبين الإنساني والإلهي، ويضفي صفة القداسة على الإنساني والزماني. ويرد كل أزمات الواقع بل وكل أزمات البشرية إلى البعد عن منهج الله وهو في الحقيقة عجز من التعامل مع الحقائق التاريخية وإلقائها في دائرة المطلق والغيبى.

ويستند الأصوليون إلى مبدأ الحاكمية (أي لا حكم إلا لله) وتنتهي هذه الحاكمية الإلهية في الحقيقة إلى حاكمية رجال الدين الذين يزعمون لأنفسهم حق الفهم والشرح والتفسير والتأويل، لأن الاحتكام إلى النصوص الدينية لا يستغني عن البشر في فهمها وتأويلها. ولا شك أن طرح مفهوم الحاكمية يؤدي إلى إهدار دور العقل ومصادرة للفكر على المستوى العلمي والثقافي وينتهي إلى تكريس أشد الأنظمة الاجتماعية والسياسية رجعية وتخلفاً.^(١)

(١) صلاح قصوده، الدعوة إلى النظام الإسلامي. لماذا؟ ندوة الاقتصاد والدين، دار سينا للنشر،

ط١، ١٩٩٠، ٧٨، ٧٩.

وتفرد الأصولية لمفهوم الحاكمية مكانة خاصة في بنيتها الأيديولوجية وفي نظريتها للممارسة معاً، وقد كان أبو الأعلى المودودي أحد أبرز المنظرين الشارحين له فيرى أن الحاكم الحقيقي هو الله والسلطة الحقيقية مختصة بذاته تعالى وحده ويترتب على ذلك أنه ليس لأحد من دون الله حق في التشريع، فجميع المسلمين ليس في إمكانهم أن يشرعوا قانوناً، وليس في إمكانهم أن يغيروا ما شرع الله لهم، ولهذا فالقانون الذي جاء من الله هو أساس الدولة الإسلامية والحكومات التي بيدها زمام هذه الدولة لا تستحق طاعة الناس إلا من حيث أنها تحكم بما أنزل الله وقد جرى مزيد من التحقيق والتفسير على يد سيد قطب الذي سار في اتجاه المودودي، فالمجتمع عند قطب إما أن يكون جاهلياً أو إسلامياً فالجاهلية هي عبودية الناس للناس بتشريع بعض الناس للناس ما لم يأذن به الله. أما الإسلام فهو عبودية الناس لله وحده بتلقيهم منه وحده تصوراتهم وعقائدهم وشرائعهم، والتحرر من عبودية للعبيد. واستناداً إلى مفهوم المجتمع الجاهلي يرى سيد قطب أن جميع المجتمعات القائمة اليوم في الأرض جاهلية^(١). ويقول سيد قطب بالحاكمية لله بديلاً عن حاكمية البشر وبحسب هذه الدعوى الحاكمية يصبح الدين جهازاً سلطوياً سياسياً، ويصبح القائمون به وكلاء عن الله وليسوا وكلاء عن البشر أو المجتمع. ولما كان القرآن على حد قول الإمام علي بن أبي طالب (لا ينطق وإنما ينطق به الرجال) فإن قراءة هؤلاء الرجال القائمين بالحاكمية لله والحاكمية باسمه ستصبح المرجعية الوحيدة في كل ما يمس شئون الدولة

(١) مراد وهبة، أصوليات هذا الزمان، قضايا فكرية، الكتاب الثالث والرفع عشر، أكتوبر، ١٩٩٣، ص ٢٤.

والمجتمع، وسوف تصبح قرارات سلطتهم الدينية السياسية قرارات مقدسة لأنها تجسد النص الديني وتطبق به وتحكم باسمه والجماعات الإسلامية جميعاً باختلاف مسمياتها هي امتدادات وتقريرات من هذه الدعوى القطبية وليس ما تمارسه هذه الجماعات من تكفير للمخالفين لرؤيتها ودعوتها ومن إرهاب مسلح وقتل إلا مظهراً لما تعتقده أنه ممارسة للحاكمية لله التي تتجسد فيها قبل أن تتجسد في إقامة هذه الحاكمية رسمياً.^(١)

وقد كانت كل أفكار الجماعات الإسلامية التي ظهرت منذ بداية السبعينات مستوحاة من فكر سيد قطب فمن تعاليم شكري مصطفى أمير (جماعة التكفير والهجرة) أنه (يجوز اغتيال المشرك - رفض أي اجتهاد فقهي ولا ينظر إلا في القرآن والسنة - كل المجتمعات القائمة جاهلية وكافرة - رفض كل مستحدثات العصر كالتلفزيون والفيديو - رفض التعليم)^(٢).

وكذلك جماعة صالح سرية (جماعة شباب محمد) ترى أن كل الأنظمة العربية وكل البلاد الإسلامية اتخذت تشريعات غير الكتاب والسنة وبذلك فقد كفرت بالله، وأباح قتل من يدافعون عن الحكومة الكافرة.

كما أصدر محمد عبد السلام فرج عن (جماعة الجهاد) وثيقة فكرية أسماها (الفريضة الغائبة) وكان من أهم ما دعت إليه هو ضرورة عودة الخلافة الإسلامية وضرورة قيام دولة إسلامية كنواه وكذلك الدعوى إلى

(١) محمود أمين العالم، الفكر العربي للمعاصر بين الأصولية والطمانية، قضائياً فكرياً، الكتاب الثالث والرابع، أكتوبر، ١٩٩٣.

(٢) رفعت المسعود، محاولة للبحث عن مساحات للاختلاف بين حركات التأسلم السياسي، الأصوليات الإسلامية، قضايا فكرية، أكتوبر، ١٩٩٣، ص ١٦٥، ١٦٦.

العنف واستخدام القوة لأن طواغيت هذه الأرض لن تزول إلا بقوة السيوف. كما كانت كتابات الشيخ عمر عبد الرحمن مجرد تنويعات على ذات الأفكار التي ردها سيد قطب وهي للحاكمية لله والحكم بما أنزل الله والتركيز على المظاهر الشكلية والدعوة إلى الجهاد كفريضة والقوانين الوضعية كفر وللحاكم الذي يحكم بها كافر ومرند وأكد أن أحكام الشريعة صالحة لكل زمان ومكان ولا بد من تطبيق الشريعة الإسلامية وأن نسير وفقاً لها. ^(١)

ولكن ما أسباب ظهور الأصولية في مصر في بداية السبعينات؟ يمكن لنا أن نوضح هذه الأسباب على النحو التالي:

١- كانت هزيمة ١٩٦٧ هي إحدى العوامل المتغيرة التي أدت إلى طرح المشروع الإسلامي وجماعته الإسلامية بقوة على النظام السياسي والقوى الاجتماعية الأخرى، وكشفت الهزيمة عن حاجة السلطة السياسية إلى تبريرات دينية تكون عاصماً لها من التصدع. وطرحت السلفية الإسلامية تفسيراتها عن أن الهزيمة في الأصل نتيجة لابتعاد المجتمع والنظام السياسي عن الدين وتمكينه للقيم المضادة والغريبة عنه ونادت بأن حل المشاكل الاجتماعية يكمن في العودة إلى الإسلام ^(٢).

٢- هناك علاقة وثيقة بين أسلوب الحكم الذي سارت عليه ثورة يوليو وبين انتشار الفكر الأصولي، فقد كان أسلوب الحكم العسكري يميل إلى جعل

^(١) رفعت السعيد، محاولة للبحث عن مساحات للاختلاف بين حركات التمسلم السياسي، الأصوليات الإسلامية، قضايا فكرية، أكتوبر، ١٩٩٣، ص ١٦٥، ١٦٦.

^(٢) فؤاد زكريا، الصحوة الإسلامية في ميزان العقل، مرجع سابق، ص ٢٩.

العلاقة بين الحاكم والمحكوم أشبه بالعلاقة بين القائد وجنوده لا بين مواطنين أكفاء متساويين، وهكذا كان المواطن الذي اتجه عهد الثورة إلى تشكيله هو المواطن المطيع الذي يتمتع قدر الإمكان عن التحليل والمناقشة والتفكير.

فالحكم العسكري والستطرف الديني كلاهما يتضمن الطاعة العمياء والاعتقاد بامتلاك الحقيقة المطلقة ورفضاً للرأي الآخر ومعاملة على أنه خيانة وكفر وفي كلتا الحالتين تحسم المعارك بالتصفية لا بالحوار ويصادر حق العقل في الاعتراض، وباختصار بعد ثلث قرن من القهر وتغييب العقل وسيادة سلطة سياسة لا تتأقش، يصبح انتشار الفكر الأصولي أمراً لا مفر منه. (١)

٣- المناخ الفكري السائد أفرز الفكر الأصولي فغيب حرية الفكر ورفض الرأي الآخر واعتباره مروقاً وزندقة حتى أن أي كاتب ألصقت به صفة العلمانية يراجع ما يكتبه قبل أن ينشره ويحرص دائماً على أن ينفي عن نفسه تهمة الكفر، كما أن حجج الغالبية من العلمانيين ضد تفسيرات الإسلاميين تعتمد كلها من داخل الإسلام نفسه.

والانغلاق الفكري الذي يوهم المرء بأنه هو الذي يملك الحقيقة أو اليقين المطلق، وعدم الإيمان بتعدد طرق الوصول إلى الحقيقة، وطمس السروح النقدية وعدم القدرة على الابتكار، حتى أصبح الإبداع بدعة لابد من محاربتها والشك خطيئة والنقد جريمة، فالعقل يسير في اتجاه واحد ويعجز

(١) فؤاد زكريا، الحقيقة والوهم في الحركة الإسلامية للمعاصرة، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ط٣، القاهرة ١٩٨٨، ص ١٤، ١٦، ٢٣.

عن فهم حقيقة النسبية وهذا يؤدي إلى الأصولية.

٤- حركة الأحياء الإسلامي هي انعكاس لازمة الهوية في الإسلام والتي فشل النظام المصري في حل إشكالياتها لاسيما أنها ارتبطت أساساً بالطبقات الشعبية لأن التحديث والمحاولات العلمانية والتغريب على صعيد البنية الثقافية والمؤسسية وممارسات النظام السياسي والاقتصادي ارتبط أساساً بالطبقات الحاكمة والتي حاولت أن تتمثل الحدائق العلمانية ولكنها كانت منعزلة في حركتها ورؤيتها للواقع الاجتماعي عن الطبقات الشعبية المستغلة التي رأت في غزو التغريب الفكري والمؤسسي تهديداً وغزواً خطيراً للإسلام^(١).

٥- استخدم الصفوة الحاكمة الإسلام كأداة للشرعية، فقد أطلق السادات سراح الإخوان المسلمين من السجون وسمح للإخوان المسلمين بإعادة إصدار جرينتهم (الدعوة)، كما صدرت عدة مجلات أخرى (الاعتصام - المختار الإسلامي) وقد كان تحالف السادات مع التيار الإسلامي بداية لتحالف أكبر مع قوى اليمين دخل مصر وخارجها وذلك من أجل ضرب التيارات الناصرية والاشتراكية، وكذلك كسباً لود السعودية واستقطاباً لأموالها خاصة عقب الطفرة النفطية في أوائل السبعينات حتى يتمكن من إصباح المجال لسياسته الانفتاحية فقد ساهمت السعودية والدول الخليجية في الدعم المالي للنظام المصري. كما قامت بتمويل الكتبات والدراسات الإسلامية.^(٢)

(١) فؤاد زكريا، الحقيقة والوهم، ص ١٣، ١٦.

(٢) نبيل عبد الفتاح، المصحف والسيف، صراع الدين والدولة في مصر، ص ٣٦.

وقد تميز الخطاب الساداتي بسيادة المرجع الديني الإسلامي والنصوص القرآنية، وأصبح شعار (العلم والإيمان) شعار لدولة المؤسسات، وأكد أن (من لا إيمان له لا أمان له) وبالتالي فلا مكان للخصوم السياسيين في مؤسسات الدولة (لا مكان لمجد في مواقع للتأثير على الرأي العام)، وأطلق على نفسه (الرئيس المؤمن) وضاعف من ساعات بث البرامج الدينية في التلفزيون وطبعت ملايين النسخ من القرآن وأضيفت صفحات دينية إلى جميع الجرائد وقد ساهم ذلك على تغذية التيار الإسلامي وتوسيع قاعدة الدين واكتساب أعضاء جدد للتيار الإسلامي^(١).

٦- انتشار الفن الطفيلي الذي يثير الغرائز ومساهمة وسائل الإعلام بتدعيم الإنفاق البذخي والاستهلاك الترفي وكان رد فعل الجماعات الإسلامية هي نشر الكتب التي تحرم الموسيقى والتصوير وتنادي بأسلمة العلوم فقد كان هذا المناخ من (الثلوث الفكري) أو (الخواء الثقافي) هو رافد أساسي يغذي انتشار الفكر الأصولي ويدعم من هذا الأزمة الاقتصادية وازدياد التفاوت الطبقي والتي تؤدي إلى انتشار الفكر الأصولي^(٢).

٧- احتواء الطبقة المسيطرة للدين بحيث أصبح الخطاب الديني المسيطر - والذي تروج له في أجهزتها الأيديولوجية المتعددة وتخلق له الكاتب والفقيه - هو تمجيد الملكية الخاصة وتبرير ممارسات البرجوازية وتلغي المنظور الطبقي للصراع وفي هذا الخطاب الديني اختفى التقسيم

(١) حسن حنفي، الدين والتنمية القومية، مرجع سابق، ص ٢٧٤ - ٢٧٦.

(٢) سمير نعيم أحمد، المحددات الاقتصادية والاجتماعية - للتطرف الديني، ندوة الدين في المجتمع العربي، إبريل، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩، ص ٨، ٩.

الاجتماعي والطبقي الذي يقسم البشر إلى (رأسماليون وعمال) (ملاك
أراضي وإجراء) على أساس موقفهم من العملية الإنتاجية ليحل محلها
تقسيمهم إلى مسلم ومسيحي.

وقد ساند هذا الخطاب نمط الإنتاج السائد ولم ير أي ضير في
استمراره بشرط أن يلتزم الجميع رأسماليين وعمال بتعاليم الدين وقد روج
هذا الخطاب إلى أن الإسلام لا يعرف الملكية لأن هذا الكون مرده إلى خالق
واحد مالك كل شيء بما فيه من مادة وروح ولذلك فإن الرأسمالي مجرد
خليفة لله فيما يمتلك فمن يمكنه أن يعترض على خليفة الله. ولأن الملكية في
نظرهم لله وحده فإن التكوين الفكري والتراثي لا يربط بين التملك
والاستغلال وهكذا فإن مقاومة الاستغلال لا تكون بإلغاء الملكية الفردية وإنما
بإقامة سلطة الإسلام^(١).

٨-التفسير الرأسمالي للدين والذي يحرص على أن يجعل الله خارج للطبيعة
وفيما وراء العالم خارج الزمان والمكان ومستحيل تصويره وإدراكه ولا
يمكن رؤيته أو التفكير فيه ولكن يمكن الابتهاال إليه ومناجاته وطلب
العون منه وبالتالي يتوجه شعور الجماهير خارج العالم مبتعدا عن هذا
العالم تاركاً إياه في قبضه صاحب رأس المال للسيطرة عليه واحتكاره.

ويركز هذا التفسير على التصور الهرمي فكلما صعدنا إلى أعلى وصلنا
إلى كمال أكثر ونقص أقل وكلما نزلنا إلى أسفل وصلنا إلى كمال أقل ونقص
أكثر وفي القمة يوجد الكمال المطلق الذي ليس به نقص وفي القاعدة النقص

(١) رفعت السعيد، التكوين الثقافي لعمال مصر بين فكر الإخوان المسلمين واليسار، مجلة

للتوير، العدد الحادي عشر، السنة الثالثة، فبراير، ١٩٩٧

المطلق الذي ليس به كمال وهكذا تتفاوت الدرجات والمراتب بين الأدنى والأعلى أو بين الكمال والنقص وهذا التصور يعبر عن البناء الطبقي للمجتمع.

فالتصور للرأسمالي للصلة بين الله والعالم تقوم على قسمه ثنائية للكون صوري ومادي ابدي وزماني وهذا من شأنه أن يجعل العالم سالباً لا قوام له بذاته حتى لا تعيه الجماهير ولا تهتم به وحتى يستطيع صاحب رأس المال السيطرة عليه واستغلال ثرواته^(١).

فالرأسمالي قد أوعز للمتدين بإثارة الآخرة على الدنيا والروح على البدن ولذلك يهتم بتقوية الوازع الديني ونشر البرامج الدينية والطرق الصوفية.

٩- ظهور الثروة البترولية في الدول العربية فيتم توظيف الإسلام لحماية المصالح البترولية للصفوة الحاكمة وحلفائها، وتشكلت معالم نوع خاص من الإسلام (للبترو إسلام) هدفه حماية الثروة البترولية أو من يمتلك النصيب الأكبر من تلك الثروة. وفي سبيل الإبقاء على هذا الوضع كان استغلال المشاعر الدينية من أجل نشر نوع من الإسلام هو إسلام اللحى والجلباب القصير والحجاب والنقاب والاهتمام بالمشكلات حتى تغيب عن أذهان الناس مشكلات الفقر وسوء توزيع الثروة.

وقد شن الأصوليون حملة على البنوك والمصارف التجارية والدعوى

(١) حسن حنفي، الإسلام على الطريقة للرأسمالية، روزاليوسف، العدد ٢٥١٦، ٣٠

أغسطس ١٩٧٦

إلى تحريم التعامل معها بوصفها بنوكاً ربوية تتعامل بالفائدة التي حرمها الله
كان لهذه الحملة دوراً مؤثراً في إجماع الكثيرين عن التعامل مع البنوك
والبحث عن قنوات جديدة لمخزاتهم.

وظهرت أول محاولة لتوظيف الأموال على الطريقة الإسلامية قام بها
بعض من قادة الأخوان المسلمين في مصر وعلى نطاق محلي ضيق فيما
سمي في حينه (بنك الانخار) في مدينة ميت غمر في عام ١٩٦٣ وتولى
هؤلاء جمع الأموال من صغار المنخرين ومن أنصار الجماعة لغرض محدد
أفصح عنه التحقيقات التي جرت مع قادة الأخوان في مؤامرة ١٩٦٥ وهو
تمويل أنشطة الإخوان المعادية لثورة يوليو^(١).

وكانت بنوك الانخار المحلية في مصر النواة الأولى لتجربة (بنوك بلا
فوائد) أو نظام (لا ربوي)، وهذه البنوك المحلية كانت تعطي قروض بدون أية
فوائد. وادعت هذه البنوك أنها تعمل طبقاً للشرعة الإسلامية كما تراها هذه
الأنظمة في نوبها السلفي المحافظ تهاجم من خلالها البنوك الحديثة والنظام
المصرفي المعاصر بحجة أنها تعمل بالربا ولا تسير حسب للشرعة وقد أخذت
هذه التجربة شكلها الأولى في بنك ناصر الاجتماعي عام ١٩٧١ وجرى البنك
على الدعوى لا حياة فريضة للزكاة في قطاعات للمجتمع المختلفة عن طريق
تشكيل لجان شعبية للزكاة تتبثق من المساجد والأحياء والمدن والقرى وأماكن
التجمعات الأخرى كالمدراس والجامعات والشركات والأندية^(٢).

(١) سامية مسعيد وأحمد ثابت، شركات توظيف الأموال: بدليات غريبة وأصابع خفية،
المنار، العدد ٣٨.

(٢) أحمد عبد العزيز، بنوك بلا فوائد، الدار السعودية، ط٢، ١٩٨٤، ص: ٧٣ - ٨٧.

ورغم اكتشاف وإجهاض الخطوة الأولى في بنك (الادخار الإسلامي) فقد ظلت للفكرة قائمة في أذهان قادة الإخوان، وفي نفس الوقت قويت ووجدت قبولاً لدى أنظمة الحكم في دول الخليج النفطية المحافظة. وقد اقترحت مصر في ديسمبر ١٩٧٠ في مؤتمر لوزراء خارجية الدول الإسلامية في ١٩٧٠ في كراتشي باقتراح إنشاء مصرف إسلامي دولي وكانت تلك من أول تحركات السادات نحو توثيق ارتباطاته بأنظمة الحكم النفطية^(١).

وبدأ رأس المال الخليجي يزحف إلى السوق المصرية وكان أول المشروعات التي اندفع رأس المال ينفذها في مصر بنك فيصل الإسلامي ضمن ما أطلق عليه مجموعة البنوك والمصارف الإسلامية والذي كان بدوره ضمن سلسلة بنوك فيصل والتي بدأت تنتشر على الساحة العربية ويتولى تأسيسها ورعايتها الأمير محمد الفيصل أحد أفراد الأسرة الحاكمة في السعودية، وسعى الأمير محمد الفيصل إلى إدخال هيئة الأوقاف المصرية ضمن مؤسسي البنك، وفي ظل حكومة د. عبد العزيز حجازي نجحت المفاوضات التي قام بها الأمير محمد الفيصل في موافقة رئيس الوزراء المصري بتاريخ ١٩٧٥/٣/١ وتم تأسيس بنك فيصل الإسلامي المصري بموجب قانون خاص هو القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٧ حيث حصل بموجب القانون على العديد من المزايا والإعفاءات. كما صدر قانون تأسيسه بموجب قرار خاص من وزير الأوقاف الشيخ الشعراوي . وقد قامت وزارة الأوقاف بنفسها بإنهاء إجراءات تأسيس البنك بدلاً من وزارة المالية والاقتصاد، ولم

(١) سامية سعيد ولحمد ثابت، شركات توظيف الأموال، مرجع سابق.

يقف دور الشيخ الشعراوي على ذلك بل كان داعية لبعض المؤسسات الموسومة بالإسلامية مثل المصرف الإسلامي الدولي وشركات توظيف الأموال ورغم المزايا والإعفاءات التي حصل عليه بنك فيصل الإسلامي ومنها (أن أموال البنك وأرباحه تعفى لمدة خمس عشر عامًا من الضرائب، عدم جواز اتخاذ إجراءات التأمين أو المصادرة أو فرض الحراسة، تعفى جميع الأجهزة والآلات الحاسبة التي يقوم البنك باستيرادها من الخارج من الضرائب) .

إلا أن بنك فيصل :

- لم يسد ضرائب من أي نوع .
- لم توضح ميزانية البنك ولم توضح المبالغ موظفة في عقود ومضاربات خارج البلاد أم دخلها .
- متوسط التوظيف الخارجي للبنك يصل إلى حوالي ٥٠%.
- قيام البنك بإيداع أموال في بنوك أمريكية وسويسرية بفائدة ١٨% بينما حاسب المساهمين على نسبة ٨% .
- تورط بنك فيصل مع تجار العملة وقيامه بتقديم تسهيلات كبيرة، كان من أبرز الأمثلة على ذلك العلاقة التي ربطت بين بنك فيصل وسامي على حسن تاجر العملة الشهير، فقد قام سامي على حسن بإعطاء فواد الصواف رئيس بنك فيصل توكيلاً عاماً يسمح له بالتصرف في جميع أعماله. فقد كان البنك يقدم تسهيلات لسامي على حسن في نطاق تجارة

العملة وتصدير الأموال للخارج^(١).

وقد قدم د. عبد الصبور مرزوق استقالته من بنك فيصل عندما اكتشف عجزاً قدره ١٢٠ مليون جنيه وعندما سأل أجاياه بأنه نتيجة تجارة العملة، ورأي أن هؤلاء تجار للمصالح وتجار للدين وانتهازيون ووصوليون وتضع فقط لافتة إسلامية فهي صورته مشوهة من النمط الرأسمالي الغربي، كما أنه وضع أموال المسلمين في بنك الغرب واعتمد على الصخب الإسلامي والفتاوى المأجورة^(٢).

وقد أنشئ عديد من البنوك الإسلامية مثل البنك الإسلامي للتنمية بجده وبنك دبي الإسلامي والمصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية في مصر وعديد من الدول العربية والإسلامية.

وقد أفتتح عدد من البنوك التجارية في مصر مثل بنك مصر فروعاً للمعاملات الإسلامية، وفي أغسطس ١٩٧٧ أنشئ الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ومقره الرئيسي مكة المكرمة والمقر الثاني في القاهرة. ويصدر عن اتحاد البنوك الإسلامية مجلة تدعو إلى تطهير الحياة الاقتصادية للأمة الإسلامية ثم العالم كله من آفة الربا وتطرح على المستويين النظري والتطبيقي مفهوم المشاركة الكاملة بين العمل ورأس المال كبديل عن الفائدة الربوية .

وهناك عديد من السليبات للبنوك الإسلامية يمكن أن نجعلها فيما يلي :

(١) بدر عقل، توظيف الفساد، مرجع سابق، ص: ٧٥ .

(٢) عبد الصبور مرزوق، بنك فيصل الإسلامي، آخر ساعة، ١٩٨٩/١٢/٦م.

١- المغالطة الأساسية التي تتضمنها من حيث أن البنوك الإسلامية تركز في أيديها الرأسمال النقدي باسم الاقتصاد الإسلامي في حين أن منظري الاقتصاد الإسلامي يبدلون كل جهودهم لكي يصموا النقد بشئ الأثام الاجتماعية والخلقية .

٢- تقديم البنوك الإسلامية على أنها الخطوة الهامة في اتجاه أسلمة الاقتصاد في حين أن المدارس المختلفة للاقتصاد الإسلامي تتقدم بمجموعة كبيرة من المفاهيم والمبادئ ليس المال والربا إلا جانب منها. والحديث الشائع بينهم أن علاج مساوئ المال والربا لا يمكن أن يأتي حقيقة إلا في مجتمع تحول كله إلى الإسلام الأصولي. ويعبر مالك بن نبي عن ذلك بقوله (نرى الاقتصاديين الإسلاميين وكأنهم بعد أن اختاروا ضمناً المبدأ الرأسمالي يريدون وضع المسحة الإسلامية عليه).

ففي حين أن منظري الاقتصاد الإسلامي يقدمونه بديلاً للرأسمالية والاشتراكية سواء بمسواء فحركة البنوك الإسلامية تؤكد من الناحيتين العملية والنظرية على تكيف تلك البنوك بالمناخ الاقتصادي العام وهو مناخ رأسمالي وإن كان رأسمالي متخلف .

٣- حركة البنوك الإسلامية تحرف الأنظار عن المشكلة الاجتماعية الاقتصادية التي تمسك بخناق البلاد وتفرغها في أزمة متزايدة لا نهاية لها ونقص مد مشكلة النقد والتخلف والتبعية للاحتكارات للرأسمالية، فإذا كانت البنوك الإسلامية تقدم ربحية لعدد ولو كان كبيراً من المستثمرين الصغار فهي مع ذلك لا تعيد توزيع الدخول بين الأغنياء والفقراء ولا تنيب الفلورق بين الطبقات كما تدعوا إليه مدارس الاقتصاد الإسلامي

التي انبثقت منها فكرة البنوك الإسلامية ذاتها وذلك لأنها لم تسر خطوة واحدة في اتجاه القضاء على النظام الذي يستغل فيه الأغلبية الكبرى لصالح حفنة قليلة تتداول الثروات الضخمة بين أفرادها^(١). بالأحرى فالبنوك الإسلامية لم تقض على النظام الرأسمالي القائم والتي تزعم أنها موجودة للقضاء عليه، رغم القول بأنها خطوة في اتجاه الاقتصاد الإسلامي والتأكيد على أن هذا النظام يختلف عن الرأسمالية اختلافاً جوهرياً^(٢).

٤- أن الأساس النظري الذي وجدت عليه البنوك الإسلامية هو عدم التعامل

(١) أحمد صادق سعد، دراسات في المفاهيم الاقتصادية، مرجع سابق، ص: ٣٦٨.

(٢) البنك التقوى في جزر البهاما: أنشئ هذا البنك طبقاً للشريعة الإسلامية في جزر البهاما التي تقع بين الأمريكتين وهناك مزايا لهذا البنك أهمها :

- لا توجد ضرائب تفرض على الأموال على وجه الإطلاق ولا على حركة الأموال دخولاً وخروجاً .

- السلطات الحاكمة في الجزيرة لا تطلب من المودع إثبات مصادر ثرواته - السهولة الشديدة في المسح والإيداع وفتح الحسابات الجارية .

- تمنح فوائد للمودعين تزيد بنسبة ٢٥% عن البنوك الأخرى في أوروبا وأمريكا .

- أنشطة البنك تجارة العملة والمضاربة .

وجزر البهاما يمر أكثر من ٨٠% من أموال عصابات المافيا الدولية عبر بنوكها و٥٥% من تجارة السلاح تحول منها و٤٦% من صفقات المخدرات تعقد فيها .

انظر : سلمية سعيد، ولحمد ثابت، شركات توظيف الأموال، مرجع سابق .

بالربا^(١) وبالتالي عدم التعامل مع البنوك التجارية الداخلية والدولية التي تتعامل بالفائدة المصرفية بالصورة المعتادة. فالبنوك الإسلامية لم تستطع الإنعزال عن المناخ الدولي والداخلي ذلك المناخ الذي تلعب البنوك الكبرى الدور المسيطر فيه فإذا بها تودع أموالها بدورها في البنوك الربوية وتأخذ الفائدة المصرفية فيها كأى عمل عادي^(٢).

٥- يتركز نشاط البنوك الإسلامية في التجارة والخدمات ويتعد عن الزراعة والصناعة أي يتعد عن الميادين الإنتاجية ويكفي أن نتذكر مثلاً الدور الكبير الذي لعبه بنك مصر في أوائل هذا القرن في تأسيس اللبانات الأولى للصناعات المصرية الكبرى .

٦- رؤوس الأموال للبنوك الإسلامية عربية نفطية أساساً ورأس المال النفطي ليس مستقلاً عن الرأسمال الغربي الاستعماري فهو تابع للاقتصاد الرأسمالي العالمي والطبقة الحاكمة في المجتمع العربي النفطي لها مصلحة في استمرار هذه التبعية وهي صاحبة الدور القيادي في

(١) يوضح سعيد العشماوي أن الآية «لحل الله البيع وحرم الربا» أن هذه الآية من الآيات المجملة ولا يعرف الحلال من الحرام فيها، بذليل أنها على الرغم من أن الآية تنهى عن البيع على إطلاقه فإن الفقهاء لم يطلقوا حل البيع بل حرموا أنواعاً معينة مثل بيع العينة (أي المخاطرة) وبيع للمزينة (أي الشيء المزيف) وبيع المحققة (مثل بيع الزرع قبل بدء الفلاحة) وهذا كله يوضح عمومية الآية . سعيد العشماوي، الربا وتوظيف الأموال، الأهرام ١٩٨٨/٢/١١م.

(٢) طاهر عبد الحكيم، ندوة التطرف السياسي الديني في مصر، مجلة فكر، ص: ٥٢ .

البنوك الإسلامية وتوجهها^(١).

٧- تم جذب أهم موارد الدخل القومي المصري مثل تحويلات المصريين العاملين في الخارج والسياحة من خلال المؤسسات البنكية الإسلامية الكبرى فقد استطاعت هذه المؤسسات أن تستوعب أغلب المدخرات من خلال نسبة الفائدة المرتفعة ووظيفتها في الخارج وحرمت منها الاقتصاد القومي.

ويوضح فرج فودة أن بنك فيصل استغل ظروف السودان فترة تطبيق الشريعة الإسلامية في مضاربات هائلة على المواد الغذائية الأساسية لم يرتدع عن هذا في ظل ظروف السودان التي كان يجب أن تكفحه إلى مساندة السودان مادياً^(٢).

٨- تشكل التجارة والمضاربة بما في ذلك المضاربة على أسعار الذهب والفضة والعملات الأجنبية الجانب الأعظم من نشاط البنوك الإسلامية وهذا يعكس طابعها التجاري والمضارب وكذلك الاستثمارات الباقية موزعة في قطاعات التجارة والأسعار والمقاولات فهي تستخدم الأيديولوجية الاقتصادية الإسلامية المناهضة للربا لتبرير نشاطها التجاري والمضارب وإخفاء طبيعتها الطفيلية فهذه المؤسسات المالية الإسلامية ما هي إلا كيانات اقتصادية تابعة للنظام الرأسمالي العالمي فهي جزء من النظام الرأسمالي العالمي وهي ترتدي عباءة الإسلام.

(١) أحمد صادق سعد، دراسات في المفاهيم الاقتصادية، مرجع سابق، ص: ٢٧٦.

(٢) فرج فودة، ندوة للتطرف في مصر مجلة فكر، ص: ٥٨.

ولكن كيف تقوم هذه المؤسسات المالية الإسلامية بتوظيف مواردها. تدعى هذه المؤسسات الإسلامية أنها توظف أموالها وفق صور معينة وهي المشاركة والمضاربة والمراوحة والجمالة وسوف نوضح المقصود بكل منها.

- المشاركة: أن المشاركة في التمويل وفي الإدارة وفي الأرباح ويتم بتمويل صغار المستثمرين الذين لديهم الخبرة وتقتصم الأموال اللازمة لتنفيذ مشروعاتهم بالأساليب الإسلامية البديل لنظام الفائدة الثابتة والمحددة مقدماً.

- المضاربة الشرعية: تقدم المال من جانب والعمل من جانب ويقوم المضارب بالتوظيف والاستثمار في إطار ما يتم الاتفاق عليه وما يرزق الله به من ربح يكون بينهما بالنسبة التي يحددها طرفا المضاربة على أن تكون معلومة النسبة. أما الخسارة فإنها على رب المال ما لم يثبت أن المضارب مقصراً أو خالف شروط المضاربة.
- البيع والشراء بالمراوحة: حيث يطلب العميل من البنك البيع أو الشراء لسلعة معينة ويتفق الطرفان على نسبة توزيع الربح .
- الجمالة: الحصول على منافع محتملة إذا تحققت وهي تقابل (العمولة) في المعاملات الحديثة.

وتدعى المؤسسات المالية الإسلامية أنها تعمل وفق هذه القواعد الإسلامية فهي لا تعطي فائدة لكنها مراوحة أو مضاربة يقرها الإسلام، ويدعون أنهم لا يعطون أرباحاً لأنهم يوظفون الأموال في عمليات يتقاسمون

لرباحها مع شركاتهم أصحاب هذه الأموال^(١).

ويقول سعيد العشماوي أن لفظ (المربحة) هو من قبيل الحيل التي درج عليها الفقه الإسلامي والتي تخفي فائدة حقيقية. فالواقع أن ما يسمى ربحاً هو في حقيقته فائدة. فإذا كانت الفائدة حرام فإن الأرباح حرام. ويوضح العشماوي أن الأصل في المضاربة هو المعنى في الأرض للتجارة أي العمل الشريف في سبيل الرزق ولكن المضاربة لا تجري في سوق المال على المعنى اللغوي بل المدلول الاقتصادي هي تعني للتعامل في سلعة معينة على أساس ما يتوقع من أسعارها في المستقبل أي أنها مقامرة على المجهول والمضاربة تتم عادة في البورصات حيث يتعامل المتعاملون في الأوراق المالية أي العملات الدولية والسندات أو الذهب والفضة فالمضاربة ما هي إلا مقامرة في الحقيقة يقامر فيها البائع على الهبوط ويقامر فيها المشتري على الصعود، ولأن المضاربة مقامرة فإن المشرع المصري لم يجزها إلا إذا تمت في بورصة رخص بها، فالمضاربة هي مقامرة ويأمر القرآن باجتنابه عملاً بالآية: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأُرْلَامُ رَجَسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ﴾ كيف إذن تدعي شركات التوظيف أنها شركات إسلامية وهي في نفس الوقت تمارس المضاربة أي تلعب القمار الذي هو محرم بموجب أمر إلهي وقاعدة شرعية^(٢)؟

(١) أحمد صلاحي سعد، دراسة في المفاهيم الاقتصادية لدى المفكرين الإسلاميين، مرجع

سابق، ص: ٢٦١ - ٢٦٤ .

(٢) سعيد العشماوي، شركات توظيف الأموال، الجمهورية، ٦ يوليو، ١٩٨٨م -.

ويرى فهمي هويدي أن المؤسسات المالية التي رفعت لافتة الإسلام ولكنها أخلت بوظيفة المال في الإسلام لأنها قامت على المضاربات في العملات الأجنبية وتجارة الذهب. فنظرة الإسلام إلى المال تقوم على أركان ثلاثة أنه مال الله في البدء والمنتهى ﴿وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾ [النور : ٣٣]، وأن للبشر مستخلفون عن الله في إدارة هذا المال ﴿وَأَنْفَقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ﴾ [الحديد: ٧] وأن انتفاع البشر بالمال وجوهه الاستخلاف ينطلقان من وظيفة أساسية للمال هي عمارة الدنيا ﴿هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ [هود: ٦١]. ولم تطبق شركات التوظيف الإسلامية هذه المعايير ووجهت أرصدها، إلى المضاربة في أمور ثلاثة تجارة العملات والعقارات والذهب. وتمثل تجارة العملات الأجنبية للقاسم المشترك الأعظم في مختلف تلك المشروعات. فالحاصل أن تلك الشركات

(٥) يوضح عبد العظيم رمضان: أن فكرة إنشاء بنك وطني على النمط الغربي ترجع إلى عام ١٨٧٩ أثناء الثورة العربية حيث اكتشفت الرأسمالية المصرية ضرورة إنشاء بنك وطني للتخلص من الديون التي كبلها بها الأوروبيون وأصدروا منشورا عنوانه (إنماء المال) ودعوا أمراء القطر ووجهائه وأغنيائه للانضمام إليهم وكان على رأسهم محمد سلطان باشا وعمر لطفي باشا، وشرح هذا المنشور كيفية استثمار الأموال في البنوك لأنها هي الوسط بين المال ومنفعته، وأكد المنشور على أن معظم أطيافنا مرهون للأجانب ولذلك لا بد من إنشاء بنك وطني، وأوضح المنشور أن البنك لا يقوم على أي معاملات ربويه لأنه يخدم المنفعة الوطنية ويعتبر هذا المنشور من أخطر الوثائق في تاريخ الرأسمالية المصرية لأنه يوضح درجة تفتح تلك الرأسمالية بالمقارنة بالرأسمالية التي تتاجر بالدين. انظر عبد العظيم رمضان، من توظيف الدين إلى توظيف الأموال، أكتوبر، ١٠ يوليو ١٩٨٨م.

تقوم على شراء العملات الأجنبية حيث تقدر هبوط أسعارها في مرحلة ونستوقع زيادة تلك الأسعار فيما بعد وبعد الشراء تبقى الشركة على رصيد العملات المشتراة حتى تلوح مؤشرات الزيادة فتبيعها وتكسب أو يحدث العكس فتسارع إلى البيع لتقلل من الخسارة.

وأمثال هذه العمليات لا علاقة لها بالعملية الإنتاجية ليس هذا فقط وإنما هي تحجب المال عن أداء الدور المنوط به شرعاً في التنمية والأعمار فضلاً عن أنها تضيق من دائرة أصحاب المصلحة في المشروع الإسلامي ويظل هدف هذه المعاملة محصوراً في دائرة الإثراء أو اكتناز المال ولا شك أن تلك المعاملات لا تخلو من مقامرة وهذه الأنشطة تجلب الخسارة^(١).

وقد روج أصحاب شركات التوظيف الإسلامية بأن البنوك ربوية وأن الحكومة تتعامل بالربا وأن فوائد البنوك وأرباح صناديق الاستثمار والربا حرام هذا غير عبارات ولافتات تقول لا ربا ولا ربوية وتدعو إلى الربح الحلال والمشاركة في المعاملات الإسلامية ودعا البعض أخيراً إلى نحل حديث بذي الأنفاظ يقول (أن نكاح المرء لأمه في حجر للكعبة أقل حرمة من ربا البنوك) مع أن البنوك لم تكن موجودة في عصر الرسول وليس من المتصور أن يصدر عن النبي مثل هذا الحديث.

ويرى العشماوي أن الذي أثار كل ذلك هو إضفاء وصف الربا على كثير من المعاملات دون بيان لماهية الربا، فقد وردت في القرآن ﴿لَعَلَّ اللَّهَ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ سورة [البقرة: ٢٧٥] وفقهاء المسلمين وعلى رأسهم الإمام

(١) فهمي هويدي، إنهم ينتهكون وظيفة المال، الأهرام، ١٦/١٢/١٩٨٦م.

الشافعي يرون أن آيات الربا هي من عموم القرآن الذي لا يتضمن أحكاماً محددة ثابتة.

وحتى حديث الرسول "الذهب بالذهب والفضة بالفضة والشعير بالشعير والتمر بالتمر مثلاً بمثل يداً بيد فمن زاد واستزاد فقد أربى الأخذ والمعطي فيه سواء". وهذا الحديث هو من أحاديث الآحاد أي رواه واحد عن واحد ولم يتواتر القول به عدد كبير من الصحابة

أي أن الربا المحظور في القرآن وفي الحديث هو ما يقع مقايضة لا نقداً بين متماثلات من أشياء وحين تقع المقايضة فوراً يداً بيد وعندما يكون التعامل بين أفراد أي أشخاص طبيعيين بشراً وليسوا أشخاصاً اعتباريين كالدولة والبنوك. وإذا ضوعف الدين أضعافاً مضاعفة وعندما ينتهي الأمر باسترقاق المدين أي صيرورته عبداً إن هو عجز عن الوفاء بدينه فعلة تحريم الربا هي منع استرقاق المسلم للمسلم أو لغير المسلم أن عجز عن الوفاء بدين تضاعف عليه أضعافاً مضاعفة. (١) (٢).

(١) سعيد المشماوي، الربا وتوظيف الأموال، الأهرام، ١١/١٢/١٩٨٨م.

(٢) يقول الشيخ محمد عبيد : جاء تحريم الربا في الإسلام لمنع الظلم واستغلال الناس ومن هذا فإن المعاملة التي تخلوا من الظلم وينتفع بها المعطي والأخذ والتي لولاها لفاتستهما المنفعة لا تدخل في هذا التعليل **هول** نتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون» ويضيف الشيخ رشيد رضا وليس في أخذ الربح من صندوق التوفير والمصارف ظلم لا هو ولا قسوة على محتاج.

يضاف إلى ذلك أن البنوك كمؤسسات تجارية حديثة لم تكن معروفة في عهد نزول أحكام الربا في الشريعة، ولذلك فهي تخضع للقولس ويجب النظر فيها على أساس مصالح الناس.

والربا المنهي عنه في القرآن بذلك غير نظام الفائدة المنصوص عليها
ففي القانون المصري والذي يجري به التعامل مع الدولة والبنوك فالفائدة
تكون عن تعامل بالنقد لا بالمقايضة وهي مع شخص اعتباري غير حقيقي
كالدولة أو للبنوك وهي محددة في القانون بنسبة ما بين ٤% و ٧% سنوياً
وبالنسبة للبنوك بحوالي ١٨% مما يجعل الدين لا يصل إلى ضعفه (مثله) إلا
بعد مدة تتراوح بين عشرين سنة وخمس سنوات .

(من الجدير بالذكر أن في عهد الرسول لم يكن هناك نظام نقدي بل لم
تكن ثمة نقود عربية وإسلامية إلا في عهد الخليفة الأموي عبد الملك بن
مروان) والربا المحظور شرعاً هو ربا (النسيئة) فقد كان العرب في الجاهلية
(تناسئ) أي توجل في المال وتفاضل أي تأخذ الأفضل في العقود ومواد
الطعام فإذا أحل استيفاء الدين في النسيئة كان الدائن يقول لمدينه: أنتضي أم
تربي؟ هل ترد الدين لم توجل إلى موعد آخر مع الربا أي مع الزيادة وهكذا
حتى إذا عجز المدين عن السداد أصبح عبداً للدائن ولذلك نزلت الآيات التي
تحرم الربا في القرآن حتى لا يصبح الفقير عبداً ذليلاً.

ويوضح العشماوي أنه إذا كان لا يوجد حكم شرعي يحرم الربح على
الإبداعات فإنه حتى لو ظهر فقهاء يرون التحريم فإن الضروريات تبيح
المحظورات، وإذا كانت تبيح المحظورات الشرعية فمن باب أولى أن تبيح
المحظورات الفقهية، بمعنى أنه إذا كان الفقهاء يبحثون اقتران المحظور
بنص للقرآن أو حديث النبي عندما تنشأ الحاجة لذلك فمن الأولى مخالفة،
الرأي الفقهي الذي هو رأي بشر إذا دعت حاجة أو قامت ضرورة. هذا

نظر : عبد العظيم رمضان، لا إرهاب المفتي، مجلة أكتوبر، ٣ سبتمبر، ١٩٨٩م

فضلاً عن اتباع آراء فقهية صدرت في الماضي نتيجة ظروفها والإصرار عليها دونما تجديد يولكب ظروف العصر يحصر الإنسان في الماضي ويحصر الجهد الإنساني في شكليات وهامشيت أو يدفعه إلى الاحتيال والخداع^(١).

وقد عرفت شركات توظيف الأموال على نغمة (الحلال والحرام) وتحريم الربا للعب على أوتار المشاعر الدينية للمصريين وقد أغرت المدخرين بأن يكسبوا دنياهم وأخرتهم بأساليب غاية في البساطة، فهو يكسبون دنياهم من خلال العائد المرتفع على مداخلاتهم، وهو يكسبون دينهم من خلال تحاشي المعاملات الربوية^(٢).

واتخذت من الدين ذريعة للنصب والاحتيال فقد حملت اسم شركات توظيف الأموال الإسلامية واحتشدت إعلاناتها بالآيات القرآنية فقد كان شعار شركة بدر للاستثمار «لقد نصرمك الله ببدر وأنتم أقله فاتقوا الله لعنكم تشكرون» وشعار شركة الهدى مصر «فلك هدى الله يهدي به من يشاء من

(١) سعيد العشماوي ، الربا وتوظيف الأموال، الأهرام ١٩٨٨/١٢/١١.

(٢) لا يوجد استقلال من جانب المدين للدائن لأن الدائن هنا مودع صغير لا يستطيع أن يفرض استقلاله على المدين الذي هو البنك، وبالتالي لا يمكن تشبيه المودع بالمربي واتهامه بأنه مربي ومطالبته بالابتعاد عن البنوك كما أن حاجة كل من للمودع والبنك إلى التعامل هي حاجة ماسة ومصلحة كل منهما في التعامل مصلحة محقة فلبنك يحتاج إلى سيولة مالية يحقق بها مشروعاته والمودع ليس في حاجة إلى ما في يده من سيولة مالية آخرها وتحريم التعامل بينهما بلحق الخسارة بكل من البنك والمودع.

عبد العظيم رمضان ، لا إله إلا الله المفتي، مجلة أكتوبر، ٣ سبتمبر، ١٩٨٨م.

عبيده» أما شركة للسعد فكانت أكثر مرونة في استخدام شعارها الإسلامي فهي مرة «ما ظنكم بالثنين الله ثالثهما» و«لوما النصر إلا من عند الله» و«إنا فتحنا لك فتحاً مبيناً» ومرة ثالثة الحديث القدسي الشريف «لما ثالث للشريكين ما لم يخونا». وتم الخداع باللقى والنقون واختاروا لشركاتهم أسماء ذات مدلولات دينية مثل (الريان) وهو اسم باب من أبواب الجنة والهدى وبدر والهلال والسعد واستخدمت بعض الفقهاء الذين يؤثمون كل ادخار آخر بأنه ربما ما محرم، واستخدمت كل الآيات التي تحرم الربا وكانون يستهلون دعاياتهم بهذه الآيات القرآنية^(١). وقامت بعض الشركات بطبع كتب التراث وببيعها بأسعار منخفضة بل إن شركة الريان قامت بطبع كتب التراث كصحيح البخاري وكشف الباري وكذلك كتب لمفكر الأخوان المسلمين سيد قطب (معالم على الطريق) والذي يعتبر فيه كل مسلم كافراً ما لم ينضم إلى جماعته ولا بد من هدم المجتمع الجاهلي بالقوة. وهذا يعني أن هناك علاقة عضوية بين شركات توظيف الأموال والأخوان المسلمين^(٢). وقد اتهم مساعد وزير الداخلية في تصريح له بجريدة الأهرام في ١٩٩٧/٥/٢٦م أصحاب شركات توظيف الأموال بأنهم من أقطاب التنظيم الدولي للإخوان المسلمين، وأشار إلى أن التنظيم الدولي للإخوان يملك كيانات اقتصادية وشركات في الخارج وأن أصحاب شركات التوظيف سافروا إلى بعض دول الخليج وأوروبا وجمعوا الأموال من التنظيم الدولي وعادوا إلى مصر لتكوين كياناتهم ضد

(١) بدر عقل، توظيف الفساد، مرجع سابق، ص: ٩٣ .

(٢) على الدالي، توظيف الأموال مضاربة أم رجس من عمل الشيطان، الجمهورية، ١٠ يوليو، ١٩٨٨م.

خطر الإخوان الذين يسعون إلى السيطرة على نظام الحكم، وكذلك يمولون الجماعات الإرهابية^(١).

وقد دعمت شركات توظيف الأموال الجماعات الإسلامية في الجامعات فقد تم إنتاج أفلام فيديو وشرائط كاسيت وطبع كتب ونشرات عن الجهاد الإسلامي في أفغانستان وقدمت هذه المواد مجاناً للطلاب وكانت تنفع دعماً للأسر الطلابية التي تروج للكتب الدينية وملابس المحجبات والدروس الخصوصية والكتب الدراسية بأسعار رمزية زهيدة^(٢).

ثالثاً : استقطاب وتوظيف بعض الرموز الدينية:

حرص أصحاب الشركات على تأكيد الهوية الإسلامية لشركاتهم وكان من الضروري استخدام بعض الأسماء اللمعة في مجال الدعوة الإسلامية لإعطاء غطاء فقهي لمعاملاتهم وممارستهم. وأصبحت قائمة المستشارين لدى الشركات تضم عدداً من أعضاء مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر ولجنة الفتوى والتشريع وعدداً آخر من الشيوخ المعروفين مثل أحمد المحلاوي وصلاح أبو إسماعيل وعبد المنعم النمر وحافظ سلامة وغيرهم.

ويؤكد الشيخ متولي الشعراوي أن هذه الشركات في غالبيتها تعمل بما يتفق مع الشريعة الإسلامية وفي إطار الصور الثلاثة للتعامل الإسلامي المعروفة وهي المشاركة التي يستوي فيها الطرفان بالمال والعمل والمضاربة التي يلتقي فيها عامل لا مال له وممول لا يجيد العمل والمرابحة

(١) الأهرام ٢٦/ مايو/ ١٩٩٨م.

(٢) سمير نعيم أحمد، المحددات الاجتماعية للتطرف، مرجع سابق ص: ٨، ٩.

التي تقوم مقام تاجر الجملة وكلها تؤدي إلى تشغيل وتوظيف أموال وأبناء المسلمين بما يعود عليهم بالنفع وعلى المجتمع الإسلامي .

ويقول الشيخ الشعراوي عن نشاط الشركات خارج مصر أن الإسلام لا يمنع استثمار الأموال في أي مكان طالما بالطريق الحلال والعبارة برغبة وإرادة أصحاب المال من المخيرين أنفسهم. ويرى أن التدخل الرسمي في عمل هذه الشركات لا يجب أن يكون بصورة تبعدها عن طبيعة عملها الإسلامية، بل ومن الأفضل عدم التدخل مادامت تحقق نجاحًا وطالما لم يشك أحد أو يتضرر من أصحاب المال. والدولة يجب أن تسأل هذه الشركات هل تعمل في أنشطة سليمة ومحلة وهل تنفع حق المجتمع من الضرائب، أما استمرار هذه الشركات من عدمه فإنه يخص أصحاب المال والمخيرين^(١).

ويقول الشيخ الشعراوي أن ما يثار حول هذه الشركات لا يمكن أن يكون هدفه مصلحة المجتمع، ومهاجمة هذه الشركات لأنها تتعارض مع مصالح البعض، لأن مجرد الصفة الإسلامية لهذه الشركات تجعلها تتعارض مع مصالح البعض، ولو أن المعارضين لهذه الشركات يتصفون بالحياد والإنصاف لحاولوا معرفة الأخطار ويصوبونها بمشورتهم حتى ليستقيم العمل الإسلامي وتنتج هذه الشركات . ويتساءل الشعراوي ما الخطأ في أن ينق إناس في جماعة فأعطوا أموالهم لتوظيفها بطريقة حلال لفائدة المجتمع الإسلامي ويقول ألا يوجد منذ القدم وحتى الآن نظام الجمعيات التعاونية بين الأفراد والجيران ولا يعلم بها أحد ولا يحكمها إلا ضابط الثقة في القائمين

(١) أمير الزهار، شركات توظيف الأموال في مفترق الطرق، تحقيق، آخر ساعة، ٩/٢/

عليها ولا يتم التدخل من أي جهة. أليس من الأجدر بنا أن نشجع هذه الشركات.

ويؤكد الشعراوي أن هذه الشركات هي البداية الصحيحة لتجربة الاقتصاد الإسلامي ولذلك فهو يؤيد هذه التجربة ويتفق مع كل أحداثها، ويوضح أن كل ما حدث هو مجرد خلل في التطبيق وليس في النظرية، ويرى أن كل المودعون كانوا سعداء بالتجربة وكل مودع كان يذهب ليأخذ أرباحه.

بل إن الشيخ الشعراوي عندما سئل عن تجارة العملة حلال أم حرام قال : (كل عمل يتطلب حركة منك حلال، وتاجر العملة يقعد يدور على الدولار) وكذلك عندما سئل عن المضاربة التي يقوم بها الريان في بورصات العالم قال الشعراوي (أيوه مش حرام ما دام عنده نكاه)^(١).

وأما عن علاقة الشعراوي بشركة الهدى مصر لتوظيف الأموال فيقول الشعراوي أن علاقتي بأصحاب شركة الهدى مصر قديمة جدًا بدأت منذ أن كان أولاد أبو حسين أطفالاً ربيتهم بنفسى واستمرت العلاقة طيبة بعد ذلك. أما عن أحفادي فلماذا التركيز عليهم من دون عشرات من المودعين الآخرين لقد قالت الصحف أن أولادي وأحفادي قد أودعوا أموالهم بالشركة بنسب عالية، وكان ردي واضحاً فرغم علاقتنا بأصحاب الشركة فإنهم أودعوا أموالهم في الريان لأنني كنت أحب أن تستمر علاقتي بأصحاب الهدى مصر على أسس غير نفعية. أما المسألة كلها لا تتجاوز عملية تشويش على اسمي

(١) روزاليوسف، ١٣/مارس/١٩٨٩م.

وأحب أن أذكر أن علاقتي بشركة الهدى مصر قد استمرت وفاء لود قديم وتشجيع لعمل إسلامي، وقد تحدثت مع طارق أبو حسين كثيراً وقدمت له المشورة والتي كان أخرها أنني نصحته بإعادة أمواله من الخارج ولم يعد لديه شيء خارج البلاد.

أما عن السيارة التي أهدتها شركة الهدى للشيخ للشعراوي فيوضح أن الشركة كانت تستشير في أكثر من موضوع مما جعل لقاءاتي بهم تكرر كثيراً، وعندما جاءت في إحدى المرات سيارة تقلني لزيارتهم كان سؤالي الأول حول ملكية هذه السيارة وهل تملكها الشركة أم هي ملك خاص لأولاد أبو حسين؟ وعندما علمت أنها سيارة الشركة كان ردي جنبوني هذه السيارة وبعدها أصبحت تنقلاتي لهم بعد ذلك في سيارتهم الخاصة حتى لا تكون هناك مجرد شبهة مساس بأموال المودعين، فلم تهدى لي سيارة ولا أساس لهذا الموضوع من الصحة^(١).

أما الدكتور عبد الصبور شاهين فقد قيل أنه يعمل عضو بمجلس إدارة الريان. وقد أجاز عبد الصبور شاهين المضاربة التي تقوم بها الشركات بقوله: (يعني إيه مضاربة ناس بتشتري ذهب والذهب مثله مثل أي معدن آخر يمكن المضاربة فيه، وهذه المضاربات لا تضر بالاقتصاد القومي وهذه الشركات تعمل تحت سمع وبصر الدولة، هل تاجروا في المخدرات، هل فتحوا بيوتاً للدعارة).

ويقول عبد الصبور شاهين أن هذه الشركات هي الوسيلة الوحيدة

(١) حوار مع الشيخ للشعراوي ، مجلة أكتوبر ، ٢٧/١١/١٩٨٨م.

لإخراج الأموال من تحت (البلاطة) وهي تعفي الإنسان الممعلم من الحرج في التعامل مع البنوك الربوية وهي بمثابة منشط لحركة المال في المجتمع ومعمل لنوره رأس المال ومانع من كنز الأموال^(١).

وحول علاقة عبد الصبور شاهين بشركة الريان يقول: لقد خاضت بعض الصحف والمجلات في علاقتي بشركة الريان ونسجت من محض خيالاتها أخباراً لا تمت إلى الواقع بصلة ما، وقد ركز مختلفوا هذه الأخبار على حجم إيداعاتي في الشركة وأنه يتجاوز ٢٥٠ ألف جنيه وأنا كنت ممن يتقاضون ١٠% أرباحاً، والحقيقة أنني لم أودع بالشركة إلا دولارات استقرت عند مبلغ زهيد ولم أخذ عليها مطلقاً أكثر من ٢١% كمائر المودعين ولمدة سنتين.

ويزعم البعض أنني اتفقت مع الريان على أن أتولى عضوية مجلس الإدارة نظير مكافأة خمسة ألف جنيه وأن أحمد توفيق الريان أراد أن يخفض هذا المبلغ فرفضت وسحبت إيداعاتي من الشركة واعتذرت عن عضوية مجلس الإدارة وينكر عبد الصبور شاهين هذا الاتراء ويقول: إن إيداعاتي بالشركة كما هي وقدمت عنها الإقرار المطلوب للمحامين وهي حصيلة من عرق العمل في السعودية.

وعن عضوية مجلس الإدارة فقد أعلنها أصحابها في الجمعية العمومية التي انعقدت في بداية يونيو ١٩٨٨م، وكان ذلك دون أخذ رأي أو إعلامي مسبقاً بقرارهم وفي اليوم التالي عرضت الأمر على د. علي لطفي رئيس

(١) جريدة الجمهورية، ٢٨/أغسطس/١٩٩٢م.

مجلس الشورى واطلعت على لائحة المجلس فوجدتها تحظر الجمع بين عضوية مجلس الشورى وعضوية مجلس إدارة أي شركة مساهمة وعليه فقد اعتذرت للشركة^(١).

وقد قاما كل من الشيخ الشعراوي وعبد الصبور شاهين للتوسط لدى النيابة والحكومة لإقرار حل سلمي لمشكلة الريان بدلاً من المحاكمة. وقد بعثنا برسالة إلى النائب العام بعد أن قاما بزيارة أحمد الريان في السجن ٢٢/١٩٩٠م وكان ملخص الرسالة يتضمن ما يلي :

- ضرورة الإفراج عن أحمد الريان حتى يتمكن من رد الأموال للمودعين.
- أن شركة الريان لديها أموال سائلة بالخارج ولكن لديها مجموعة من القيم الرأسمالية في بعض المشروعات الاستثمارية.
- أن تجميد الشركة على الوضع الراهن لن يحرك القضية وهذه هي الخسارة الحقيقية للمودعين.
- السماح للشركة ببيع أصولها من الأراضي والمنقولات حتى يتم رد الأموال.
- أن تقدم الدولة مسانقتها للشركة بتسيير الإجراءات ومنح التراخيص وتذليل العقبات.
- أن يقوم أحمد الريان بتشغيل كل مصانع الشركة وتشغيل محلات الذهب ومناذره التجارية.
- وقد أكدنا في خطابهما أنها يضعان أنفسهما رهينة لدى الحكومة

(١) لوقد ٢٩/١١/١٩٨٨م.

للإفراج عن الريان ورد الإدعاءات وأنها على استعداد لأن يضعها أنفسهما في السجن في مكان أحمد الريان حتى تستقر الأمور^(١).

وقد اعتذر أحمد الريان عن منحهما توكيلاً لإدارة الشركة، وأصر على ضرورة الإفراج عنه قبل بحث أية مقترحات أما الشيخ صلاح أبو إسماعيل فقد برر حصوله على شيك بمبلغ مائتي ألف جنيه من شركة الهلال أنه توجد تعاملات بالآلاف بين كل من شركات توظيف الأموال والشيخ صلاح أبو إسماعيل، وأن هذه التعاملات كان لها صفة خاصة بدليل حصولها على المبلغ المذكور بطريقة تختلف عن بقية المودعين.

واتهم زكي بدر وزير الداخلية الشيخ صلاح أبو إسماعيل بأنه أول شخص يضحك على الريان ويحصل منه على خمسون ألف جنيه بدون وجه حق. وقال الشيخ صلاح أبو إسماعيل أن تصريح الوزير كذب لأنني تجمع لي بفضل الله مبلغ مائتي ألف جنيه لودعتها شركة الهلال للاستثمار وطلبت مقابل ذلك أربعة شيكات كل منها بـ ٥٠ ألف جنيه وبعد فترة اضرت لسحب ٥٠ ألف جنيه فأرسلتها شركة الهلال إلى منزلي مع مندوب إلا أنه انصرف ونسي أن يحصل على الشيك المقابل للمبلغ فاتصلت على الفور بالشركة وأخبرتهم أن الشيك عندي وأنني لم أوقع بالاستلام على أي ورقة ومندوبكم نسي للشيك، ثم أفلست شركة الهلال وسافر صاحبها محمد كمال عبد الهادي إلى أمريكا وعلمت أنه لم ولن يعود ثم اشترى شركة الريان أصول شركة الهلال في مصر وقبرص فاتصلت بالأستاذ على حسن يونس مدير الاستثمار بشركة الهلال وأخبرته أنني اتصلت بالريان وطلبت منه أن

(١) الوفد: ٢٩/٣/١٩٩٣م.

يعطيني مبلغ المائة ألف جنيه الباقية عند الهلال كرأس مال بلا ربح أو خسارة والذي شجعني على هذا الطلب ما رأيته من سخاء الريان على الإعلانات وقد كان الريان عند حسن الظن ووافق^(١).

رأى الشيخ محمد الغزالي أن هذه الشركات قامت على أساس إسلامي صحيح واستخدمت صيغ المضاربة الإسلامية التي تقوم على أساس التكامل بين الذي يملك المال ولا يملك القدرة على العمل وبين الذي لا يملك المال ويملك الخبرة والقدرة على العمل. ويؤكد الغزالي أن أصحاب هذه الشركات ليست كما صورتهم أجهزة الإعلام فقد كانت له تجربة مع بعض هذه الشركات التي طبعت لديها أحد كتبه ولم يجد من خلال معاملته معهم أي أشياء تدل على أنهم نصابون . فنظر جريدة الجمهورية ٢٨/أغسطس، ١٩٩٢م^(٢).

(١) إبراهيم الورداني، حوار صريح مع صلاح أبو إسماعيل، الجمهورية ٢٢/١٢/١٩٩٨

م

(٢) جريدة الجمهورية ٨/٢٨/١٩٩٢.

أثر التغيرات الاقتصادية
على أنماط القيم الاجتماعية

أولاً : تعريف القيم:

ارتبط تعريف القيم بالفلسفة حيث كانت تدرس في إطار مبحث خاص أطلق عليه الفلاسفة (مبحث الاكسيولوجيا) وآثار للفلاسفة عديد من المشكلات التي تتعلق بالقيم ومن أهمها هل القيم مطلقة أم نسبية، موضوعية أم ذاتية، ثابتة أم متغيرة. وقد تأثرت دراسة القيم بالاتجاه المثالي فصيغت القيم في مفهومات مجردة كالحق والخير والجمال وتركز البحث عما يسمى بالكمال الأخلاقي والقيم الأبدية التي لا تتغير، وأصبحت القيم ثابتة مطلقة وصالحة لكل زمان ومكان لأن مصدرها إلهي. ولكن بظهور المدرسة الوضعية خضعت القيم للدراسة المنهجية العلمية ولم تعد تخضع للمنهج الاستبطاني أو الحنسي أو التأملي بل أصبحت دراستها تقوم على المناهج العلمية مثل الملاحظة والتجربة والمقارنة والقياس. ومن هنا نزلت القيم إلى أرض الواقع وتحولت من مجال المطلق إلى النسبي فالقيم ليست واحدة في كل زمان ومكان فهي تختلف باختلاف المجتمعات بل تختلف وتتغير في داخل المجتمع الواحد، ولكن وقعت الوضعية في برائن المثالية عندما تجاهلت الأساس المصلحي والاجتماعي للقيم ودعوته إلى قيم الاستسلام والخضوع للواقع وعجز الإنسان عن التغيير لتبرير مشروعية سيطرة القوى الاجتماعية الرأسمالية. كما تأثرت المدرسة الوظيفية بالاتجاه المثالي عندما ركزت على الإجماع القيمي ونظرت إلى مشكلات المجتمع الصناعي على أنه تعبير عن فقدان القيم والمعايير أو كما أطلق عليه دور كايم اللا معيارية أو اللا قيمية أو الأنومي، والإجماع القيمي عند الوظيفيين يتطلب غرس قيم القناعة والامتنثال للقواعد السائدة والرضا بالمقصود لكي يتحقق التماسك والتضامن والاستقرار للمجتمع. وهي محاولات لإخفاء حقيقة صراع القيم وتجاهل

جوهر العلاقات الاجتماعية والتوزيع غير المتكافئ للقوة والثروة في المجتمع الرأسمالي.

وركزت مدرسة التحديث على حتمية تحول القيم التقليدية السائدة في البلدان المختلفة إلى قيم عصرية غربية حديثة وعلى ذلك فالدول المختلفة ليس أمامها سوى النموذج الرأسمالي الغربي بقيمة الحديثة وإعادة إنتاج التجربة الرأسمالية الغربية، وهذا يحجب آثار الاستعمار ويتجاهل الدور التاريخي الذي قام به الغرب في تخلف هذا المجتمعات.

وفي ضوء ذلك تم عزل القيم عن الإطار التاريخي والمادي وكان لذلك انعكاساته على تعريف القيم. فاختزل تعريفها في ضوء الشيء المرغوب فيه أو السلوك المستحسن أو المفضل. كما حدث تداخل بين تعريف القيمة وتعريفات أخرى مثل الاتجاهات والمعايير والحاجات والاهتمامات والرغبات والدوافع والغايات والأغراض والتفضيلات والميول والعادات.

ولا مجال لعرض كل تعريفات القيم في ضوء هذا الاتجاه وسوف نكتفي ببعض التعريفات، فقد عرف كل من (كلاكهون) و (وبارك وبيرجس) و (مستوارت ودود) للقيمة بأنها تصور- يتعلق بالمرغوب فيه. ويربط (ريشر) القيمة بالمنفعة، ويربط (بيكر) القيمة بالحاجات كما يعرفها (سملسر) بأنها غايات لأشياء مرغوب فيها ويعرفها (البورت وفرنون) بأنها اهتمامات حيال أشياء أو مواقف أو أشخاص^(١).

(١) حول تعريفات القيم انظر:

- International Encyclopedia of Social Science, David L. Shills, Volume 16.
Resher, Nicholas, Introduction to Value Theory, New Jersey, Prentice, Hall, Inc.
Englwood, Cliffs, -1979.

- عطية محمود هناء، للقيم دراسة تجريبية مقارنة، القاهرة المطبعة العالمية، ١٩٥٩.

وإذا كان تعريف القيم في ضوء النظرية الاجتماعية المثالية قد عزلها عن الواقع فإن النظرية المادية التاريخية رفضت ذلك كما رفضت رد القيم إلى الدين، وأوضحت أن القيم ليست مجموعة من المبادئ الخالدة والازلية وإنما هي من صميم حياتنا وهي ليست مجاوزة لما هو اجتماعي وترتبط بنشاط الإنسان وممارساته، فالقيم هي شكل معين للوعي الاجتماعي يعكس علاقات الناس في مقولات العدل والظلم والخير والشر.. الخ. كما أوضحت أن القيم ظاهرة تاريخية تتغير وتتطور، ففي المجتمع الطبقي تحمل القيم طابعا طبقيًا وتطور كل طبقة قيمها كما أن القيم التي تعبر عن مصالح الطبقة المسيطرة هي التي تسود دائما.

ولذلك فإن تعريف القيم في ضوء الاتجاه المادي التاريخي يراعي عدة أبعاد وهي نسبية القيم، وصراع القيم، وتاريخ القيم، وتغير القيم، وطبقة القيم. ومن هذه التعريفات تعريف (ج. أوسيبوف) الذي يعرف القيم بأنها ظاهرات الطبيعية والمجتمع وهي نتاج حياة الناس وثقافتهم في مجتمع أو طبقة ما بوصفها حقيقة واقعة وإما مثلا وللقيم تحدد وتنظم سلوك كل أعضاء المجتمع أو نشاطاتهم الاجتماعية حتى تصطبغ المتطلبات الاقتصادية للنمو الاجتماعي بهذه القيم وتؤدي حتما إلى ظهور نظام جديد من القيم يعكس المصالح الأساسية للطبقات المتقدمة المنتصرة^(١).

ويعرف سمير نعيم القيم بأنها حكم عقلي أو انفعالي على أشياء مادية، أو

(١) ج. أوسيبوف، فصولا على الاجتماع: دراسة سوفيتية نقدية لعلم الاجتماع الرأسمالي، ترجمة سمير نعيم احمد وفرج احمد فرج، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٠، ص ١٣٢، ١٣٤.

معنوية يوجه اختياراتنا بين بدائل السلوك في المواقف المختلفة، وهي التي تحدد لنا نوع السلوك المرغوب فيه في موقف ما توجد فيه بدائل سلوكية والقيم تعكس طبيعة الوجود الاجتماعي للأفراد والمجموعات والطبقات في مرحلة تاريخية محددة ودخل تكوين اقتصادي اجتماعي معين كما أنها نتاج لهذا الوجود في الوقت نفسه.

القيم إذن تبدو حاضرة في سلوك الإنسان، وهي تؤثر في هذا السلوك، وتتغلغل في حياة الناس وترتبط عندهم بمعنى الحياة ذاتها، فهي ترتبط بواقع السلوك وبالأمال والأهداف، والقيم نتاج للواقع الاقتصادي الاجتماعي فهي تعكس طبيعة علاقات الإنتاج السائدة في المجتمع، وهي تعكس الوجود الاجتماعي للأفراد والطبقات في مرحلة تاريخية محددة ودخل تكوين اقتصادي اجتماعي معين، ولذلك فإننا نستطيع أن نفهم طبيعة العلاقات الإنتاجية السائدة في مجتمع ما في فترة محدودة من تاريخه من خلال تحليلنا لأنساق القيم السائدة، كما أننا نستطيع أن نستدل على طبيعة الأنساق القيمية من خلال تحليلنا لواقع العلاقات الإنتاجية في المجتمع^(١).

ثانياً: أثر التغيرات الاقتصادية على أنساق القيم الاجتماعية:

لا يمكن فهم التغيرات التي حدثت لأنساق القيم الاجتماعية إلا بالرجوع إلى ما قبل تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي في مصر في بداية السبعينات فمن خلال استقراء الأحداث التاريخية قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ يتضح لنا أن

(١) سمير نعيم أحمد، ماهية أنساق القيم وعوامل تشكلها وتغيرها في مصر، مجلة العلوم

الاجتماعية، الكويت، يونيو، ١٩٨٣، ص ١٢٣ - ١٢٦.

كبار الملاك كانت لهم السيطرة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبالتالي كانت لهم القدرة على نشر قيمهم بين الأفراد ، وذلك من خلال سيطرتهم على مختلف الأدوات المؤثرة على الوعي، ويمكن لنا أن نرصد هذه القيم من خلال سلوكهم الفعلي . فقد كانت الوسيلة الرئيسية في استغلال أراضيهم هي تأجير الأرض بدلاً من زراعتها . فقد كانوا يستولون على الفائض في شكل الإيجار ، وأدى ارتفاع الإيجار إلى ارتفاع أثمان الأراضي بسبب التنافس على اقتنائها باعتبارها رأس مال مدر للربح ، وفي نفس الوقت كانوا يسيطرون على الفلاحين بإغراقهم بالديون والإيجارات المتأخرة كما هجر بعض كبار الملاك الريف إلى المدن إذ أنه لم يكن يعينهم استغلال ممتلكاتهم بأنفسهم وإنما درجوا على تأجيرها فأطلق عليها ظاهرة التغييب أ، الملاك المتغييبون" كما رفض بعض كبار الملاك استثمار أموالهم في الصناعة في حين لجأ بعضهم إلى استثمار أموالهم في صناعات استهلاكية كالمنسوجات والغذائيات ولذلك سيطرت الاحتكارات الأجنبية على النشاط الصناعي (١) . وباختصار فإن طبقة كبار الملاك كانت طبقة تملك ولا تعمل بل وتستولي على الفائض من العمل ، تؤجر الأرض ولا تزرعها، تعمل بالتجارة وتفضلها على استثمار أموالها في الصناعة، تبحث عن العوائد السهلة والبسيطة مثل المعمرة والمضاربات وبيع الأراضي وشراء العقارات ولذلك انتشرت قيم للتربح البسيط وترسخت قيم الفردية والأنانية .

وعندما قامت ثورة يوليو كان من أهدافها إجراء تغييرات اقتصادية واجتماعية للسيطرة على وسائل الإنتاج، فكان من الضروري توجيه

(١) إبراهيم علمر ، الأرض والفلاح، المسألة الزراعية في مصر ، مطبعة الدار المصرية، بدون تاريخ، ص ١٠٧، ١٠٦.

الضربات لرأس المال . فسيطرة الدولة على المصادر الأساسية للمدخلات القومية، ونقلت أدوات الإنتاج في الصناعة والزراعة لتصبح في مجموعها تحت سيطرة الدولة^(١) إلا أن هذه للتغييرات لم تكن راديكالية جذرية تماماً مما كان له انعكاساته على أنساق القيم . فعلى الرغم مثلاً من أن قوانين الإصلاح الزراعي ساهمت في تغيير ملامح البناء الطبقي في الريف، إلا أنه لم يكن تغييراً راديكالياً لأنه اقتصر على عزل العناصر الاقتصادية الكبيرة والأكثر غنى وسلطة، فقد كان الإصلاح الزراعي نظرياً وتطبيقياً أكثر ميلاً إلى توسيع قاعدة الملكية الصغيرة، كما أن إجراءات التأميم في النصف الأول من الستينيات أدت إلى امتلاك الدولة لقسم مهم من الفائض الاقتصادي أمكن توجيهه لتنفيذ الأهداف القومية، إلا أنه ظهرت فئة البيروقراط التي تضم الكوادر الإدارية والفنية والعسكرية التي تحتل مراكز القيادة في الدولة وفي الإنتاج وكان لها تأثير هائل لا بقوتها المادية ولكن بوضعها الوظيفي ونفوذها الإداري ، فهي التي تحدد طريقة التصرف في الفائض الاقتصادي المتولد في قطاع الدولة بما تتخذه من قرارات استثمارية أو قرارات تتعلق بالعمالة والأجور . وتلعب دوراً خطيراً في إعادة توزيع الدخل القومي^(٢) ومن هذا الموقع استطاعت أن تحصل لنفسها على امتيازات كبيرة، كما نشطت داخل القطاع العام لتكوين الثروات غير المشروعة مستغلة مواقعها منه ومن خلال الصفقات التي يعقدها مع القطاع الخاص وتمثلت خطورة هذه الفئات

(١) بتسريك أوبريان، ثورة النظام الاقتصادي في مصر من المشروعات الخاصة إلى

الاشتراكية، تعريب وتعليق خيرى حماد، الهيئة العربية للعلماء، القاهرة، ١٩٧٠، ص ٢٥

(٢) ليغور بيليليف والفعني بريماكوف، مصر في عهد عبد الناصر، تعريب عبد الرحمن

الخميسي، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٥.

البيروقراطية في أنها كانت تخفي أهدافها الانتهازية والاستغلالية وراء شعارات اشتراكية ووطنية^(١)

وكما عجزت التجربة الناصرية عن تصفية الهياكل الاقتصادية القديمة تصفية جذرية، عجزت أيضاً عن تصفية الهياكل السياسية والثقافية، فقد كانت رئاسة الجمهورية هي جهاز صنع القرار السياسي، وجمع عبد الناصر بين سلطة تقرير السياسات وتشريعها وتنفيذها، وأكدت النخبة السياسية على التنظيم السياسي الواحد كأداة لخلق للتضامن والتكامل؛ وتم تصفية الحركة الحزبية بكل فصائلها وفرقها، وحرم العمال والفلاحون من المشاركة الحقيقية رغم النسبة الإجمالية لتمثيلهم في المجالس المنتخبة نظراً لغياب المؤسسات السياسية التي تسمح لهم بالمشاركة^(٢) وأصبح المصريون لا يسمعون إلا رأياً واحداً ووجهة نظر واحدة، ومن ثم كان النزوع الانسحابي والنظر للأحداث من موقف المتفرج وفقدان القدرة على الرفض والاعتراض والمقاومة، وسيطرت قيم السلبية وعدم المشاركة كما يمكن القول أن التجربة الناصرية عجزت عن أن ترسخ قيماً اشتراكية، ولم تصبح القيم التي أفرزتها التجربة الناصرية هي السلوك الحقيقي للجماهير، ولم يكن لها صفة الاستمرار النسبي، بل أن أبناء الطبقات الكادحة الذين أتاح لهم المنجزات الاشتراكية فرصة الحراك إلى أعلى سرعان ما بدأوا يتبنون قيم وطموحات

(١) عادل غنيم، حول قضية الطبقة الجديدة، الطليعة، السنة الرابعة، العدد ٢، فبراير ١٩٦٨، ص ٨٢.

(٢) علي الدين هلال، تطور الإيديولوجية الرأسمالية في مصر، الديمقراطية والاشتراكية، الفكر العربي، السنة الأولى، نوفمبر ١٩٧٨، ص ٢٢، ٢١.

وتصورات برجوازية استهلاكية مضادة لاستمرار التحول الاشتراكي (١).

ولا شك أن السياسات التي كانت كامنة في التجربة الناصرية ذاتها مهدت لظهور قوى ضاغطة نادت بسياسة الانفتاح الاقتصادي . ومن أهم هذه القوى القيادات البيروقراطية والتكنوقراطية في الحكومة والقطاع العام، وكذلك كبار الرأسماليين الذين استمروا يتحكمون في المقاولات وتجارة الجملة وتجارة المصادرات، وقد وجدت هذه القوى ظهيراً لها في قوى ضغط دولية تمثلت في الرأسمالية العالمية، وإقليمية تمثلت في الدول العربية البترولية وبدأت تتادي بضرورة إعطاء المزيد من الفرص للقطاع الخاص المحلي وفتح الأبواب أمام رؤوس الأموال الأجنبية، وتفكيك مركزه الاقتصادي بإنهاء سيطرة الدولة والقطاع العام في مجال التجارة الداخلية والخارجية بالشركات وأسواق المال والتعامل النقدي وسعر الصرف، وكذلك نحو مزيد من تخلي الدولة عن وظائفها الاجتماعية وإلغاء الأموال المخصصة لدعم السلع والتخلي عن سياسة التخطيط والتسعير الجبري والحماية الجمركية وتقييد الاستيراد وتقليص دور القطاع العام (٢)

وبدأت محاولات لدمج مصر في السوق الرأسمالي العالمي وذلك بفتح الأبواب أمام رؤوس الأموال الأجنبية وتحول الاقتصاد المصري بالتدريج إلى اقتصاد تحل فيه الاستثمارات والقروض الأجنبية محل المدخرات الوطنية، وتحل فيه الواردات الأجنبية محل منتجات الصناعة والزراعة

(١) إبراهيم غنيم، حول قضية الطبقة الجديدة، الطليعة، السنة الرابعة، العدد ٢، فبراير ١٩٦٨، ص ٨٢.

(٢) جودة عبد الخالق وآخرون، الانفتاح، الجنور، الحصاد، المستقبل، المركز العربي للبحث والنشر، ١٩٨٢ - ص ٣٩٦ - ٣٦٩

المصرية، وتم تعبئة الفائض الاقتصادي مصدر التطوير المركزي وتحويله إلى الخارج . وقد تم تحطيم القيود أمام الانطلاق الرأسمالي وذلك بفتح الأبواب أمام الاستثمارات الأجنبية وتقديم كل التسهيلات للعمل في جميع المجالات ^(١) كما تميز نمط النمو في عهد الانفتاح بتخلف قطاعات الإنتاج الرئيسية كالزراعة والصناعة بينما برزت قطاعات ذات نمو هش ولا تستند إلى عناصر القوة الذاتية للاقتصاد كما أنها مرهونة للخارج مثل البترول والسياحة وقناة السويس، وانخفضت الاستثمارات الموجهة إلى الزراعة وفقدت القرية وظيفتها الإنتاجية وتحولت إلى وحدة استهلاكية وانضمت إلى المدينة كمستهلك طفيلي . كما اتجهت سياسة الانفتاح إلى تصفية الصناعة الوطنية عن طريق محاصرة وتطوير القطاع العام وتصفيته بمحاولات تحجيمه وتقليص وزنه داخل الاقتصاد الوطني . وأصبحنا نستهلك ونستثمر ونستورد بشكل يفوق حجم ما ننتج وندخر ونصدر، فزادت حاجة مصر للاقتراض الخارجي بمعدلات مرتفعة، فزاد حجم الديون وارتفعت أعباء الديون في شكل فوائد أو في شكل الأقساط المستحقة عليها وتمثلت الخطورة في أن هناك قسط من الديون قد أنفق على الاستهلاك ولم يوجه لاستثمار ما يولد عائد يمكن استخدامه في سداد الدين . وأغرقت البلاد بالسلع الأجنبية والتي جعلت المستهلك المصري حتى بين محدودي الدخل يصدق أن كل سلعة مستوردة هي سلعة متفوقة في كل شيء عن السلعة المنتجة محلياً وبالتالي فقدت السلع المصنوعة محلياً سيادتها تدريجياً في السوق المصرية وأصبح ينظر إليها على أنها سلع دنيا واختفى شعار "صنع في مصر" لتحل

(١) محمد دويدار، الاقتصاد العربي بين التخلف والتطوير ، درا الجامعات العربية، الإسكندرية، ١٩٧٨، ص ٥٣٧.

تدريجياً روح انهزامية تحقر الإنتاج الوطني وتتغنى بشعار "يحيا المستورد" كما استخدمت المتاجر والشركات أسماء أجنبية لها ومنتجاتها، وقامت شركات الاستثمار ببيع سلع عادية جداً ولا تحتاج إلى تكنولوجيا متطورة تحت ماركات أجنبية تدفع في مقابل الحصول على حق استخدامها مبالغ ضخمة للشركات الدولية^(١).

ولا يعقل أن تتضافر السياسات الاقتصادية على نحو يؤدي إلى إغراق الأسواق بشئى صنوف السلع الاستهلاكية من خلال الاستيراد ثم يطالب من الفرد أن يتحلى بالقيادة وضبط النفس وبحجم عن الاقتراب من هذه المغريات . ولا يستقيم أن يمتطر الناس بوابل من الإعلانات المغرية ثم ننصحهم بأن المصلحة القومية تقتضي ضبط الاستهلاك^(٢) وقد ساعد نمط الاستهلاك الترفي لرأسمالية الانفتاح على نشر القيم الاستهلاكية في المجتمع، وذلك من خلال محاولات التقليد والمحاكاة، فزادت التطلعات الاستهلاكية ولهت الجميع خلف نمط الاستهلاك المستورد، فرأسمالية الانفتاح الاقتصادي انصرفت إلى الاستهلاك الترفي. فقد كانت حريصة على الانفتاح بوضعها الاستغلاكي لكي تعيش حياة البذخ والاستهلاك بشراهة إلى حد السفه ، وتبدد الفوائض التي تتراكم بين أيديها، فهي رأسمالية لا تملك مسئك الرأسمالية الغربية بالاقتصاد في الإنفاق والاستثمار في تطوير قوى الإنتاج، ولهذا تركزت استثماراتها في أنشطة غير إنتاجية مثل المضاربات والعمولات

(١) إبراهيم العيسوي ، في إصلاح ما أفسده الانفتاح، كتاب الأهالي، العدد الثالث سبتمبر ١٩٨٤، ص ٢٢.

(٢) جلال أمين ، محنة الاقتصاد والثقافة في مصر ، المركز العربي للبحث، القاهرة، ١٩٨٢، ص ٩٧، ٩٦.

والسمسرة والاستيراد والتصدير وجمعيات الإسكان وشركات تقسيم الأراضي والمقاولات والفنادق والسياحة والإسكان الفاخر والإداري ومبتحضرات التجميل والمياه المعدنية والغازية والعصائر والمكرونة وغيرها ^(١) فهي تحاول تحقيق أكبر قدر من التكاثر المالي في أقصر فترة ممكنة، ولذلك تعزف عن إغراق أموالها في استثمارات إنتاجية تحرمها من فرص التناقص الربح السهل السريع. فهي غير معنية بتطوير الاقتصاد القومي وتابعة لرأس المال الأجنبي ^(٢) وقد عمدت الرأسمالية الطفيلية إلى نشر قيم الاستهلاك واللا عمل واللا إنتاج في المجتمع لكي تتلاءم مع الواقع الذي خلقته وتدعمه، وساعدها في ذلك هيمنتها على وسائل الإعلام وإسباغ النخبة الحاكمة لها الحماية والأمان بل ومشاركتها في عالم المال والأعمال.

وقد أفرزت سياسة الانفتاح ضغوطاً تضخمية أسهمت في ارتفاع الأسعار وتدهور أحوال الفئات الثابتة الدخل من أصحاب المرتبات والمعاشات. في نفس الوقت أصبح هؤلاء غير قادرين على محاكاة أنماط الاستهلاك المرتفعة التي صنعتها القلة القادرة، ولا يملكون الإفلات من ضغوطها. فظهرت أوهام الحل الفردي التي وجدت لنفسها طريقاً في إمكانيات هجرة العمل في شركات القطاع العام للعمل في شركات الاستثمار خاصة بين أبرز الكفاءات أو الهجرة إلى البلدان النفطية والتي ساهمت في تدعيم قيم الاستهلاك وإهدار قيمة العمل المنتج، حيث يخضع المهاجر بعد وصوله لأثر المشاهدة والمحاكاة لنمط الاستهلاك السائد في بلدان النفط حيث يجد أحدث ما وصل

(١) فؤاد مرسى، مصير القطاع العام في مصر، مركز البحوث العربية، ١٩٨٩، ص ٣٧.

(٢) عادل حصين، الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية، جازين، الطبعة الثانية، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٢، ص ٤٩٦، ٤٩٧.

إليه العالم الغربي من فنون سلع الإنتاج الحديث،^(١) ولم يسلم من أثر المحاكاة أي فئة من فئات العمالة المهاجرة، فقد كان للمهاجرون يأتون بأنواع عديدة من السلع (تليفزيونات ملونة - فيديو - فيديوهات وحتى مستحضرات التجميل وللشامبوهات وغيرها). كما لته الجانب الكبير من استثمارات المهاجرين إلى أنشطة تزيد الدخل بدون مجهود أو بأقل مجهود (شراء تاكسي - شقق مفروشة - شهادات استثمار - عقارات - محلات تجارية). وبذلك ساهمت الهجرة في إتاحة مناخ موات للاستثمار كقيمة^(٢). وبفعل أثر المشاهدة والمحاكاة حدث انتشار تلقائي للنمط الاستهلاكي المستورد للقابعين بالداخل، ولذلك كانت محاولتهم اللحاق بقوافل المهاجرين بالخارج قبل فوات الأوان حتى يتسنى لهم التمتع بخيرات النمط الاستهلاكي الجديد. ومن أهم الآثار التي ترتبت على هجرة الأيدي العاملة إهدار قيمة العمل المنتج، فقد حدث اهتزاز لتصور وجود علاقة بين زيادة مستوى الدخل وزيادة مستوى الإنتاجية، بمعنى أن الشخص المهاجر للأقطار العربية النفطية وإن كان يحصل على أضعاف مضاعفة من مستوى دخله بمصر إلا أن هذه الزيادة في دخله لا ترتبط بزيادة في مستوى إنتاجيته، بل ربما يعمل عدد ساعات أقل من تلك التي كان يعمل بها في مصر. ومعنى هذا أنه لم تعد هناك علاقة بين زيادة مستوى الدخل وزيادة مستوى الإنتاجية، أو بين عمليات رفع

(١) جلال أمين، الاقتصاد والسياسة والمجتمع في عصر الانفتاح، مكتبة مدبولي، القاهرة،

١٩٨٤.

(٢) نادر فرجاني، الهجرة إلى النفط: أبعاد الهجرة للعمل في البلدان النفطية وأثرها على التنمية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٣، ص ٥٧، ٥٨.

مستوى المعيشة وبين مقدار الجهد المطلوب.^(١)

ومن أهم ما أفرزته سياسة الانفتاح الاقتصادي التمايز الطبقي الحاد في المجتمع والتي كان لها انعكاسات على القيم السائدة. فقد تجلت مظاهر الاستقطاب الطبقي الحاد فيما يلي: بينما ينتشر في المجتمع الأبراج السكنية الشاهقة والفنادق وشقق التملك يقابلها سكان المقابر والعشش والعشوائيات والمنازل القديمة الأليّة للمقوط، وبينما تنتشر في المجتمع المستشفيات الفندقية الاستثمارية الخاصة نجد المستشفيات الحكومية التي فيها من مسببات المرض أكثر من مسببات الشفاء وغيرها من مظاهر الاستقطاب الطبقي الحاد. وكان لذلك انعكاساته في نقشي جرائم البغاء والرشوة والاختلاس وتجارة المخدرات وغيرها والذي يعكس بدوره نقشي قيم الاستسهال والبحث عن أقصر الطرق للغنى والثراء.

كما انحسرت قيم للتعليم والثقافة منذ تطبيق سياسة الانفتاح، ذلك أن أفراد المجتمع شهدوا أن هناك طرق للكسب السريع لا تحتاج إلى بذل الجهد في تحصيل العلم وسيطرت قيم الاستسهال والغش والتزوير فانتشر الغش بين الطلاب، وطالب أولياء الأمور بتخفيف المناهج وسهولة الامتحانات، وأصبح المدرس لا يقوم بالتدريس في المدرسة وإنما خارج المدرسة حيث انتشرت الدروس الخصوصية، وما ترتب على ذلك من إضعاف قيمة المدرسة الرسمية حيث أصبحت تحتل وجوداً هامشياً لا يبرره إلا احتفاظها بحق إصدار الشهادة وما ارتبط بذلك أيضاً من تهديد لمبدأ تكافؤ الفرص.

(١) سعد الدين إبراهيم، النظم الاجتماعية العربية الجديد، دراسات في الآثار الاجتماعية للثروة النفطية، ط٢، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٢، ص ٤٢، ٤٣.

وشهدت حقبة الانفتاح ارتباط التعليم بمدارس لغات ذات مصروفات خيالية بحيث لا يستطيع الالتحاق بها إلا أبناء أغنياء الانفتاح. بينما تنن المدارس الحكومية بأوجه النقص والمشكلات مما أفقر الخدمة بها وزاد من تنفير الناس من تعليم أبنائهم بها. وتحول التعليم إلى سلعة باهظة الثمن بل تحولت المدارس إلى بوتيكات وتبرعات وهدايا مما قوض التعليم (كقيمة) في عصر الانفتاح. وفي عصر استثناء الأنشطة التجارية ذات الطابع الأجنبي في مصر من بنوك وفنادق وتوكيلات والسياحة والبنوك الأجنبية وغيرها، ظهرت الحاجة إلى استخدام عمالة تتقن اللغات الأجنبية واللغة الإنجليزية بصفة خاصة. كل ذلك أدى إلى مزيد من الطلب الاجتماعي لتعلم اللغات الأجنبية، ليس من أجل الاتصال بالثقافة الغربية أو قراءة المراجع والدوريات العلمية وإنما من أجل القيام بالأنشطة الطفيلية.^(١) ولم تسلم الجامعة من الغزو الانفتاحي والإجهاز على قيمة التعليم. فظهرت الجامعات الخاصة بمصروفات باهظة لتقبل أبناء طبقة الأثرياء وممن لفظتهم الجامعات الرسمية لضعف مستواهم، كما اضطرت أعداد كبيرة من خريجي الجامعات إلى مزاوله أعمال لا تمت إلى تخصصاتهم وربما إلى العلم عموماً بصلة. كما تأثر أستاذ الجامعة بالمناخ الانفتاحي فأنصرف عن مهمته الحقيقية في الإنتاج المبدع، وأصبح أهم ما يشغله هو حجم الكتاب وسعره، واستشرت الدروس الخصوصية في الجامعة، كما أصبحت الإعارة تمثل باباً أوسع للخلاص لدى رجال الجامعة. وبدأت تنزوي قيم الإبداع الفكري والإنتاج العلمي الأصيل.^(٢)

(١) سعيد إسماعيل علي، محنة التعليم في مصر، كتاب الأهالي، نوفمبر، ١٩٨٤، ص ١٠٢.

(٢) محمد نور فرحات، جامعات مصر وقيم الانفتاح الاقتصادي، الأهرام الاقتصادي، العدد ٧٧٠، أكتوبر ١٩٨٣، ص ٢٠، ٢٣.

وشهدت حقبة الانفتاح سيطرة الفن الطفيلي حيث ترك المجال رحبا للقطاع الخاص تسيطر عليه النزعة التجارية والرغبة في الكسب ولو بالابتذال. ولذلك سيطرت أفلام الجنس والمخدرات والعنف التي تقوم على موضوعات تغذي الغرائز وزاد استيراد الأفلام والمسلسلات التلفزيونية الأمريكية التي تمثل بالعنف والقسوة والخيانة والتآمر والغدر والبحث عن الثروة وتدعم فكرة تفوق الأجنبي وتبث القيم للرأسمالية الرثة^(١).

وفي الوقت الذي شهدت فيه الساحة الثقافية سيطرة الفن الطفيلي فنجد الساحة تمثل بالكتب الدينية والبرامج الدينية والصحف والمجلات الدينية التي تنادي بأن الفن حرام، وتنادي بأسلمة العلوم (طب إسلامي - اقتصاد إسلامي - إحصاء إسلامي وغيرها)، وهذا يرجع أساسا إلى أن المناخ الانفتاحي كما يفرز الفن الطفيلي يفرز العنف والتطرف. ولا شك أن ممارسات السلطة نفسها قد دعمت من قيم العنف والتطرف، وذلك عندما ساند السادات الإخوان المسلمون وتحالف معهم كسبا لود السعودية واستقطابا لأموالها عقب الطفرة النفطية في أوائل السبعينات ولمواجهة اليسار والشيوعية^(٢). وقد تميز الخطاب الساداتي بسيادة المرجع الديني الإسلامي والنصوص القرآنية، وضاعف التلفزيون من ساعات بث البرامج الدينية. وكان السادات يهدف من وراء ذلك إلى إخفاء التناقضات الاجتماعية، والتأكيد على أن النظام السياسية ليست مسؤولة عن الفقر وعن سوء توزيع الثروة، ولا يمكن عمل شيء ضد إرادة الله كل ما هو مطلوب هو الصبر والطاعة، واكتسبت كل

(١) عادل حمودة، الهجرة إلى العنف، دار سيناء للنشر، ١٩٨٧، ص ٢٦٥، ٢٦٦.

(٢) نبيل عبد الفتاح، الانفتاح كنموذج للتنمية، ندوة مفاهيم التنمية في مصر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاشتراك مع مؤسسة فريد ريش أيبيرت، ديسمبر، ١٩٨٠.

القيم مضمونا سلبيا فالعدل هو قبول الناس أن يكونوا درجات وقبول التفاوت
للفساد فسي توزيع الثروة والنفوذ، والإيمان هو التسليم بالأمر الواقع، وهي
محاولات أسهمت في تكريس قيم القدرية والاتكالية ^(١) .

وفي حقبة الانفتاح نجد استمرار للقيم إلى تتعلق بدونية المرأة. وإذا كان
الميراث الفكري والديني قد أدى إلى قهر المرأة وتبعيتها فإن المناخ الانفتاحي
ساهم في تعميق هذه القيم. وقد تجلى ذلك من خلال إظهار المرأة على أنها
(جنس) و (أداة للمتعة) وذلك من خلال الأفلام والإعلانات التليفزيونية التي
تمتلى بإشارات وإيماءات ذات مضمون جنسي. وكانت الصورة على الوجه
الأخر هي كبت حرية المرأة وحرمانها من العمل ومنع الاختلاط بين
الجنسين وانتشار الحجاب والنقاب ^(٢). ولذلك تراجعت قيم المساواة بمعناها
الواسع بين الجنسين لتحل محلها قيم دونية المرأة وقهرها وتبعيتها.

وفي حقبة الانفتاح انتشرت قيم السلبية واللامبالاة ولكن هذه القيم في
الحقيقة لها جذورها في البنية الاجتماعية، فتعود أساسا إلى القهر السياسي
الذي تعرض له المصري طوال التاريخ. فالطغيان الشرقي هو الخط المستمر
والقاسم المشترك والأعظم الذي يجري خلال تاريخ مصر كله حتى اليوم.
المتغير الوحيد هو الشكل. ملكية أو جمهورية، مدينة أو عسكرية، كما أن
الواقع الاقتصادي والاجتماعي المسرف في التمايز الطبقي أفرز الانسحابية
المفرطة للجماهير أمام الطغيان القاهر للحاكم. ومما لا شك فيه أن الوضع
الطبيعي لوجود سلطة مستبدة هو الرغبة في الانعزال والبعد عن تلك السلطة

(١) حسن حنفي، الدين والثورة في مصر ١٩٥٢ - ١٩٨١، مكتبة مدبولي، بدون تاريخ.

(٢) سعد الدين إبراهيم، للنظام الاجتماعي العربي الجديد، دراست عن الآثار الاجتماعية
للثورة النضلية، ط٢، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٢، ص ٤٢-٤٣ .

وعدم التعامل معها لتفادي شرها وقهرها، وقد أفرز كل ذلك قيماً عديدة منها السلبية والخضوع وممالة الحاكم وعدم الاكتراث بالمسائل العامة وعدم المشاركة السياسية^(١).

فقد تميزت هذه الحقبة بإحياء ترسانة القوانين المقيدة للحريات ولحقوق الإنسان من عهود سابقة والإضافة إليها عبر سلسلة القوانين، كما قامت باستبعاد الخصوم من المراكز القيادية ومن مجالات الفكر والفن والثقافة، ومن خلال الاعتقالات التي لم تتوقف حملاتها طوال هذه الحقبة، كما قامت الحكومة بعدة إجراءات منافية للدستور والقانون وحرمت الفكر الجامعي، وحاصرت وسائل التعبير الطلابية وأغلقت عديداً من المجالات الثقافية، وبينما رفع السادات شعاري (دولة المؤسسات)، و (سيادة القانون)، تحت دعاءي الحرية والديمقراطية تمكن من الانفراد بالحكم والاستئثار بالسلطة، وأصبح المصدر الفعلي الوحيد للسلطات، وحتى عندما سمح السادات بقيام الأحزاب كان في ذهنه قواعد محددة توقع من الأحزاب المعارضة أن تلتزم بها ولا تحيد عنها كما أنه سعى إلى رسم (ساحة اللعب)، بحيث يقصرها على أطراف معينة من خلال قانون الأحزاب الذي وصفه البعض بأنه قانون منع قيام الأحزاب" لما تضمنه من قيود واشتراطات وسلطة تعسفية من جانب لجنة الأحزاب التي تضم أعضاء معينين من قبل الحكومة أو الحزب الحاكم- أي غابت الديمقراطية السياسية في حقبة الانفتاح لأن ليبراليتها الاقتصادية لم تنعكس في ليبرالية سياسية لأنها ليبرالية الكمبرلور والجهاز البيروقراطي

(١) جمال حمدان، شخصية مصر، دراسة في عبقرية المكان، الجزء الثاني، والربيع، كتاب الهلال، ص ٥٩٤ - ٥٩٨.

للدولة وليست لبيروقراطية الإنتاج الاقتصادي الرأسمالي^(١).

وبعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ بدأت محاولات ذؤوبة لزراع الهزيمة في وجدان المصريين بفرملة مشاعر الكراهية ضد الاستعمار والتخلي عن قيم الانتماء القومي، وروجت للسلطة مقولات خاطئة (حرب أكتوبر هي آخر الحروب) و (أزمتنا الاقتصادية سببها حروبنا من أجل العرب وفلسطين). وبدأ الخط المنحاز للولايات المتحدة الأمريكية في السياسة وخطته في الصلح المنفرد مع إسرائيل، وتم توقيع اتفاقية كامب ديفيد وإذ بأعداء الحركة الوطنية على طول تاريخها ابتداء من الاستعمار التقليدي مرورا بالولايات المتحدة الأمريكية وانتهاء بإسرائيل يصبحون حلفاء وأصدقاء وتغيرت النظرة إلى إسرائيل فلم يعد قيامها مقرونا بقضية تشريد لشعب خارج أرضه، ولم تكن العلاقة العربية الصهيونية علاقة مغتصب بمغتصب وعلاقة نفي لوجود أحد الطرفين وإنما صارت مسألة نزاع حدود واستعادة بترول سيناء وإعادة فتح القناة، فهي مسألة "حاجز نفسي" وميراث من الكراهية والأحقاد ويمكن إنهاؤه بالحوار والمفاوضات^(٢). كما عمقت سياسة السادات من التجزئة وأفسحت للصهيونية الطريق لتنفيذ مخططاتها وخرجت مصر من دائرة الصراع العربي الإسرائيلي. وفي الوقت نفسه قيست الوحدة العربية بميزان الكسب والخسارة، ونظر إلى العلاقات مع الدول العربية من منظور هجرة المصريين إلى هذه الدول العربية. وكان لكل ذلك أثره على انهيار قيم العروبة والانتماء القومي.

(١) محمد حسنين هيكل، خريف الغضب: قصة بداية ونهاية السادات، ط ٤، بيروت،

١٩٨٣ - ص ٣٧٣، ٣٨٧.

(٢) محمد فرج، لزمة الانتماء في مصر، مواقف مجلة غير دورية، بنون تاريخ.

الفهرس

الموضوع	صفحة
كلمة د. سمير سرحان : السيدة التى جعلت من الكتاب وطناً !	٣
المقدمة	٧
الفصل الأول : الإسهامات النظرية فى سوسيولوجيا الاقتصاد	٩
أولاً : مقدمة	١١
ثانياً الرواد	١٩
الفصل الثانى : الدول الربية	٤٩
مقدمة :	٥١
أولاً : ما المقصود بالدولة الربية	٥٤
ثانياً : السمات الربية للاقتصاد المصرى	٦٥
الفصل الثالث : هيمنة رأس المال العالى وتدويل المدخرات	٧٧
أولاً : صعود الرأسمالية المالية	٧٩
ثانياً : الجذور التاريخية لنشاط الرأسمالية المالية فى مصر	٨٧
ثالثاً : هيمنة الرأسمالية على الاقتصاد المصرى	٩٦
الفصل الرابع : الرأسمالية الطفيلية	١٠٥
أولاً : فى معنى الطفيلية	١٠٧
ثانياً : الآثار الاجتماعية لسيطرة الرأسمالية الطفيلية على الاقتصاد المصرى	١١٥

١٢٥	الفصل الخامس : الفساد .. نظرة بنائية
١٢٧	أولاً : نظريات الفساد
١٣٤	ثانياً : فساد السلطة
١٣٨	ثالثاً : نماذج من قضايا الفساد
١٤٣	رابعاً : ملاحظات على قضايا الفساد
١٥١	خامساً : الآثار الاجتماعية للفساد
١٥٥	الفصل السادس : الجريمة الاقتصادية
١٥٧	أولاً : نبذة تاريخية عن نشأة وتطور الجريمة الاقتصادية
١٦٩	ثانياً : تعريف الجريمة الاقتصادية
١٨٥	ثالثاً : أساليب العقاب في الجريمة الاقتصادية
١٩٦	رابعاً : جرائم ذوى الياقات البيضاء جرائم شركات توظيف الأموال نموذجاً
٢٢١	الفصل السابع : الدين والاقتصاد
٢٢٣	أولاً : المنظور الوسيولوجي لعلاقة الاقتصاد بالدين
٢٣٣	ثانياً : الأصولية وأسلمة الاقتصاد
٢٧١	الفصل الثامن : أثر التغيرات الاقتصادية على أنساق القيم الاجتماعية
٢٧٣	أولاً : تعريف القيم
٢٧٦	ثانياً : أثر التغيرات الاقتصادية على أنساق القيم الاجتماعية

رقم الإيداع بدار الكتب : ٢٠٠٤/١١٦٦٦
الترقيم الدولي : I.S.B.N 977-01-9122-1

التمن ٢٠٠ قرش



مكتبة الأسرة

هذا العام نحتفل ببلوغ مكتبة الأسرة عامها العاشر وقد أضاعت بنور المعرفة جنبات البيت المصرى بأكثر من ٨٠ مليون نسخة كتاب من أمهات الكتب فى فروع المعرفة الإنسانية المختلفة.. ومنذ عشرة سنوات تفتحت عيون أطفال كانوا فى العاشرة من عمرهم على إصدارات مكتبة الأسرة وكانت زادهم المعرفى عبر السنوات العشرة الماضية لتلهب فى تلك العقول الشابة الآن نهم المعرفة من خلال القراءة وكنا ندرك منذ البداية أن المعرفة هى سلاحنا الأمضى لتأخذ مصر مكانتها فى ذلك العالم الجديد الذى تتفوق فيه المعرفة على القوة والمال لأنها تحمل الإنسان إلى أفاق لا حدود لها فى عالم متغير شعاره ثورة المعلومات وسرعة تدفقها عبر كل وسائل الإتصال ولم يكن منطقياً أن نقف مكتوفى الأيدي.. فكانت مكتبة الأسرة بكل ما قدمت إسهامه أساسية تستقبل بها ذلك العصر الجديد، عصر المعرفة وأنا لتنتطلع فى الأعوام القادمة أن تواصل مكتبة الأسرة ثمارها البانعة وتساهم فى التغير المعرفى والتكنولوجى لمعطيات العصر لتفصح!! يشارك بدور فاعل فى تقدم البشرية الجديد لتكون امتداداً حضارياً معاصراً للحضارة التى كانت أهم وأقدم الحضارات الإنسانية عبر التاريخ.

Bibliothèque Alexandrina



0534779

سندس مبارک

